كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

637

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 19 كانون الثاني 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

«العقاري» يرد
برفع السلاح
03

معيار نجاح
«جنيف-2»
04

فساد في
الهلال الأحمر
07

حلب.. دير الزور
المَعبَر والمِعبَار!
11

الافتتاحية

لهاث الأيام الأخيرة قبل «جنيف»

مع تكاثف النشاط السياسي والدبلوماسي الدولي والإقليمي الخاص بالترتيبات النهائية لانعقاده، أصبح منع التئام المؤتمر الدولي حول سورية «جنيف2» غير وارد، ولذلك باتت محاولات الراغبين بذلك من كل القوى المتشددة الرافضة للحل السياسي، أو التي تريده مفصلاً على مقاسها حصراً منصبة الآن على العمل على إفشاله، وإجهاض نتائجه مسبقاً.

وتأخذ محاولات هؤلاء في الأيام الأخيرة قبل جنيف أشكالاً مختلفة، سواء عبر ممارسة ضغوط معينة على تركيبة الحضور في المؤتمر، أم على أولويات جدول أعماله، بما يؤثر بنهاية المطاف على النتائج المتوخاة منه ودرجة شموليتها التي يفترض بها، وبمجموع موضوعاتها وبنودها، وضع الأسس لكل الآليات الضامنة لعدم إنتاج الأزمة.

فيما يتعلق بتركيبة الحضور، كانت ولاتزال محاولات بعض الأطراف الدولية والإقليمية باستخدام ألسنة بعض الأطراف المحسوبة على المعارضة السورية «ائتلاف الدوحة» تتركز على عدم تمثيل كامل طيف المعارضة السورية والتركيز على بعضها واستبعاد بعضها الآخر، تماماً مثل السعي لاستبعاد إيران من الحضور تحت مبررات مختلفة، أي تعمد استبعاد أطراف وقوى داخلية وإقليمية من مشهد الحل بما لا يضمن قيامه فعلياً وعلى نحو مستدام. وبينما تعكس محاولة إقصاء بعض قوى المعارضة الداخلية تخوف متشددي الطرفين عملياً من تكامل برامجها السياسية، فإن عدم تشميل قوة إقليمية من وزن طهران يلغي لديها نظرياً أي التزام ولو أخلاقي معنوي بنتائج جنيف، وإن هذين العاملين بالمحصلة يضعفان المؤتمر ونتائجه.

وفي هذا السياق، فإذا كانت هذه المحاولات سابقاً تعمل على وضع الشروط التعجيزية وغير الواقعية من ائتلاف الدوحة، واستخدام عدم تلبيتها مسبقاً مسوغاً لعدم مشاركته في جنيف– بغض النظر عن الموقف منه وتقييمه كقوة تستقوي بالخارج أصلاً– فإن اللافت اليوم، بعد اضطرار الائتلاف للمشاركة، هو أن محاولة إفشال المؤتمر، أو أقله تأجيله، باتت تجري عبر بعض المعارضة الداخلية «مواقف وتصريحات هيئة التنسيق» بما يثير الريبة ومختلف التساؤلات..!

وتتساوق مع ذلك بطبيعة الحال محاولات مختلف الأطراف الدولية والإقليمية والداخلية المعنية سحب البساط لطرفها بخصوص ماهية أولويات المهام المطلوبة من جنيف والعمل على التركيز على واحدة منها دون البقية.

إن الثابت المطلوب من جنيف، إذا ما أريد له النجاح، وبمن حضر مبدئياً، هو أن يتضمن جدول أعماله، وخلاصاته، الثلاثية المتسلسلة: وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، ووقف العنف من أي طرف كان، وإطلاق العملية السياسية بكامل مندرجاتها ومفرداتها، وكل ذلك من أجل تعبئة كل الطاقات السياسية والمجتمعية والعسكرية بالتالي لمواجهة ومكافحة خطر الإرهابيين التكفيريين الذين يهددون السيادة الوطنية السورية ووحدة التراب والنسيج السوري، وهذا يتطلب، من ضمن أشياء أخرى، ضمان أوسع تمثيل للمعارضة السورية بكل أطيافها.

وإن أي يوم تأخير في انعقاد المؤتمر، مهما كانت المسوغات، يعني اليوم المزيد من سفك دماء السوريين، وزيادة مختلف أوجه كارثتهم الإنسانية المتفاقمة بحدتها لحظياً، وزيادة تهديد الوجود السوري بالمحصلة عبر استمرار التدخل الخارجي والعنف. وإن أي موقف سياسي من أية جهة سورية كانت لا يرتقي إلى هذا الفهم، إنما لا يرتقي بالعمق إلى حجم المسؤولية الوطنية المطلوبة من هذا الطرف أو ذاك، وأولها بذل كل الجهود لوضع حد للكارثة الإنسانية التي يعاني منها عموم السوريين.

ريف دمشق رويترز

لافروف: شركاؤنا تجاهلوا المعارضة الداخلية بحضور «جنيف2»

أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره السوري وليد المعلم يوم الجمعة 2014/1/17 في العاصمة الروسية موسكو عن قلق بلاده من عدم تأكيد المعارضة السورية مشاركتها في مؤتمر «جنيف2» حتى الآن.

وقال لافروف: «شركاؤنا ركزوا على إقناع «الائتلاف الوطني» بحضور «جنيف2» وتجاهلوا المعارضة الداخلية» داعياً في الوقت نفسه القيادة السورية إلى عدم الانجرار وراء الاستفزازات المندرجة في محاولات إحباط عقد المؤتمر الخاص بالسلام في سورية، مشيراً إلى أن الوزير المعلم أكد استعداد دمشق لاتخاذ بعض الخطوات ذات الطابع الإنساني.

وأوضح لافروف أن جنيف2 يجب أن يوقف سفك الدماء، ويمنع تحويل سورية الى معقل للإرهاب الدولي، وأنه على المعارضة السورية المسلحة أن تعمل على ضمان أمن القوافل الإنسانية في سورية.

من جانبه قال الوزير المعلم إن على جنيف2 إطلاق حوار بين السوريين يضمن سيادة سورية، مضيفاً أنه سلم للافروف خطة أمنية تخص حلب، وطلب منه أن يجري اتصالات دولية بشأن إعلان وقف إطلاق النار فيها. كما أعرب عن استعداد الحكومة السورية لتقديم القوائم تمهيدا لتبادل المعتقلين والمخطوفين مع المسلحين.

«وجع ورق»

يعني كأنوا ما بيكفي ابتلاءنا نحنا الناس العاديين بالموت والرعب والجوع والاعتقال والنزوح والغلا.. و.. و... و.. لحتى ننبلى بنخب سياسية تلترباعها كذابين ومتسلقين ومتسلطين بيتنافسوا بينات بعضهم باسمنا وعلى حسابنا بنفس الوقت وكلهم بيدعوا تمثيلنا وبالنتيجة بتزيد كل أشكال معاناتنا كبشر تحت رجلين هدول يللي كل واحد فيهم بيزاود ع التاني: «أنا يللي بمثل الشعب وأنت حثالة» ليقولوا التاني «أنا الشعب وأنت ولاشي».. وبيتعايطوا من خلف المنابر: «الشعب هيك بدّوا»، «لاء لاء الشعب هيك بدّوا».. والشعب المسكين عم يهمس بينات بعضو: ولك كيف عرفت أنت ويّاه أنا شو بدي..؟ يعني حدا منكم أو حدا غيركم سأل شو بدنا وبينت معو النتائج والنسب ووصل لخلاصة قاطعة حاصرة مانعة تحدد شو كان رأي أو قرار أغلبية السوريين؟ واذا كان هيك الوضع يا شاطرين مو شايفين أنو استقوائكم فينا بيأشر لشي تاني غير يلي عم تحاولوا تصوروه عن وضع كل واحد فيكم؟

طيب..! يا حبيبي أنت وياه خليكم عم تتخانقوا وخلي كل واحد فيكم يقول «لازم إنهاء الأزمة مهما كان الثمن» وبالممارسة بيطلع الموضوع: «اسمع كلامك اصدقك.. أشوف فعالك استغرب!!».. وخلينا آخر همكم، بس لعلمكم نحنا الثابتين وأنتو المتحولين.. وضلوا عم تبيعونا مواقف.. بس قد ما زاد وجعنا وزاد تلميعكم على حسابو.. نحنا الكتار وأنتو القلال.. نحنا الكبار ونحنا يلي طول عمرنا بنحمي بعضنا كسوريين مسحوقين.. وما بنرد بالنهاية وبالعموم على محاولة كل واحد فيكم يكبر على حساب تفريئنا. وبتعرفوا شو كمان؟ مشكلتنا صارت هلأ مو بس أنتو.. صار في عنا نسخ لسا أسوأ وأضرب.. جماعة الغلابيات القصيرة والبنطلونات ودقون طولها متر.. بس يعني كمان أساس منطقهم نفسو: «يللي مو معنا هو ضدنا»..! وايه.. يمكن تسعوتسعين فاصلة تسعة منا ضدهم فعلاً وضد كل مين بيشبههم..!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مجلس الاتحاد العام أمام مسؤولياته

ينعقد في مطلع الأسبوع القادم كما هو مقرر اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال ومن المفترض أن يكون على جدول أعماله للنقاش والإقرار ما استجد من القضايا أولاً: المتعلقة بحقوق ومصالح الطبقة العاملة السورية، وهي كثيرة وعديدة يأتي في مقدمتها قرارات التسريح التعسفي التي تصدرها الحكومة بين الفينة والأخرى، تحت حجة مكافحة الفساد، والفساد الحقيقي المفترض مكافحته والمسؤول الأول عن نهب الثروة، والمعيق الأساسي لأية تنمية حقيقية، بعيد عن المكافحة، بل زاد الفساد الكبير من دوره في ظل الأزمة، وهنا لا يمكن أن ننسى واقع عمال القطاع الخاص، الذين تعرضوا لأكبر عملية إذلال، وقهر، وهضم لحقوقهم بسبب هجرة الكثير من أرباب العمل بأموالهم وممتلكاتهم إلى خارج البلاد، وإعادة استثمارها حيث هربوا بها، وترك« الشقى على من بقى»، بالإضافة لتخفيض أجور من بقي منهم على رأس عمله.

ثانياً:واقع الشركات، والمعامل، وتوجهات الحكومة لإعادة تشغيل العديد منها كما هو واقع الحال في محيط مدينة دمشق، حيث يوجد العديد من المعامل التي يمكن إعادة تشغيلها بطاقتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل التوقف، وهذا ممكن، وضرورة تفرضها ظروف الأزمة التي تتطلب رفع وتيرة الإنتاج الوطني لتأمين الحاجات الضرورية للمواطنين المكتوين بنار الأسعار المرتفعة، وتدني مستوى الدخل لدى الفقراء إلى حدود تنذر بكوارث حقيقية إنسانية لا يجوز استمرارها مهما كانت الصعوبات والمعيقات التي يتحجج بها العديد من أصحاب العقد والربط في الحكومة، ومؤسساتها، التي بدأت تعيد النغمة القديمة الجديدة، وهي تحميل الطبقة العاملة مسؤولية تدني مستويات الإنتاج، وبالتالي ارتفاع التكاليف التي تسببت بخسارات للقطاع العام، والحل من وجهة النظر هذه تخفيض في عديد العمال بالوقت الذي تشكو فيه إدارات المعامل والنقابات من نقص حاد في عدد العمال على خطوط الإنتاج، وكثرتهم في الإدارات، وكأننا أمام واقع إعادة إنتاج السياسات الليبرالية من جديد في اقتصاد أنهكته الأزمة في الوقت الذي نحتاج فيه إلى ضرب مرتكزات تلك السياسات عبر التأكيد على استعادة دور الدولة في الاستثمار الحقيقي، والقطع الكامل مع السياسات الليبرالية من أجل تبني نهج اقتصادي جديد يؤمن مصلحة أغلبية الشعب السوري في التنمية الحقيقية التي لا دور فيها لليبرالية والفساد الكبير.

بوثيقة رسمية..
فقدان مليوني عامل فرص عملهم

يبدو أن ما كان يتوقعه ويتمناه العمال في القطاعين العام والخاص مع القائمين والعاملين في الصناعة السورية بجميع قطاعاتها، بأن يكون العام 2013 نهاية مأساة هذا القطاع الصناعي الذي كان عماد الاقتصاد الوطني خلال العقود الماضية، لكن الأماني لم تتحقق، لعدم القدرة على إعادة تشغيل المعامل من جديد بسبب ظروف الحرب المستمرة والمتنقلة، وصعوبة وصول العاملين إليها وحجم الدمار والخراب والسرقة والنهب الذي أصاب العديد منها والاحتياجات المالية الكبيرة لإعادة تشغيلها.

■ محرر الشؤون العمالية

لقد كشفت وثيقة صادرة عن وزارة الصناعة عن فقدان ما يزيد عن مليوني عامل فرصَ عملهم في القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة؛ مبيّنة أنه نجم عن هذه الصعوبات ارتفاع الأسعار ونقص المنتجات، وتراجع الصادرات، مما أدى إلى استيراد المنتجات البديلة، وهجرة الرساميل وبعض الصناعيين والمعامل كلياً أو جزئياً إلى العديد من البلدان المجاورة؛ حيث شكلت الأضرار التي لحقت بالصناعة السورية جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية والاستهداف الممنهج لمنشآتها من المجموعات الإرهابية المسلحة التي لم تتوانَ أيضاً عن سرقة ونهب آلاتها وموادها الأولية ومنتجاتها واستهداف عمالها وكوادرها الذين دفعوا دمهم في حمايتها، وذلك في سبيل تعطيلها باعتبارها قاطرة النمو في سورية عنواناً عريضاً للعام الماضي، برزت نتائج ذلك في قلة المنتجات الصناعية التي كانت تغذي السوق المحلية وتسدّ احتياجات المواطنين.

وأكدت الوثيقة التي جاءت على نمط مذكرة أن الصعوبات التي تواجهها الصناعة السورية بشكل عام والقطاع العام منها على وجه التحديد تَمثّل بخروج منشآت صناعية عن الإنتاج بسبب أعمال التخريب وانقطاع الطرقات الذي أدى إلى عدم إمكانية وصول العمال وتأمين المواد الأولية، وتوقف العمل بالمشاريع المباشر بها بسبب مغادرة الخبراء مواقع العمل كمشروع حديد حماة، ومشروع زجاج الفلوت وغيرها، وعدم متابعة المستثمرين المحليين وغير المحليين تنفيذ المشاريع المرخصة والمباشر بها، وفقدان بعض المواد الأولية ونصف المصنعة التي كانت تنتج محلياً بسبب وجود المصانع المنتجة لهذه المواد في مناطق ساخنة، بالإضافة إلى النقص في حوامل الطاقة كالغاز والفيول والكهرباء والمازوت وارتفاع قيمتها وانقطاعها بأوقات غير منتظمة وبشكل متكرر مما أثر سلباً على الوضع الفني للمعامل وارتفاع تكلفة المنتج الأمر الذي انعكس في الريعية الاقتصادية على المعامل وبخاصة معامل الأسمدة والأسمنت وزيادة التكاليف المادية المترتبة على الصناعيين نتيجة اضطرارهم لنقل مكان عملهم إلى مناطق جديدة آمنة.

وتلافياً لكل ما خسرته، أو التقليل من حجم الخسائر على العمال والصناعة معاً دعت الوزارة في وثيقتها المرفوعة للحكومة إلى تأمين تمويل المستوردات عن طريق مصرف سورية المركزي وتشجيع تأسيس مصارف التمويل الاستثماري المتناهي الصغر لخلق فرص العمل في المناطق الريفية والنائية للقضاء على جزء من البطالة، ووضع ضوابط على المستوردات التي لها مثيل بالإنتاج المحلي، والإسراع في إحداث المؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي وتأسيس حاضنات صناعية، وتشجيع إقامة شركات متخصصة لتسويق المنتجات الوطنية وتطبيق خطة مبتكرة للتشبيك الصناعي تتمثل في إقامة منشآت التصنيع الغذائي الزراعي، وتوطين صناعة السيارات وصناعة الآلات التي تعتبر العمود الفقري لكافة الصناعات الأخرى وتكثيف الاستثمار في المعلوماتية والبرمجيات وشبكة الاتصالات وتقاناتها، ووضع تصورات وفق أولويات محددة لبرامج التعاون الفني التي تحتاجها عملية إعادة بناء وتأهيل الصناعة السورية بشكل منسق ومتكامل مع الجهات المعنية الداخلية لطرحها على الدول المانحة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المختصة.

كشفت وثيقة صادرة عن وزارة الصناعة عن فقدان ما يزيد عن مليونِي عاملٍ فرصَ عملهم في القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة

نشاطر الوزارة رأيها ونؤكد معها القول إن تنفيذ بعض مقترحاتها تحتاج إلى بعض الوقت، وخاصة ما يتعلق منها بزوال الأزمة إلا أن المطلوب من الحكومة «فوراً» ومن منطلق الحرص على قاطرة نمو الاقتصاد الوطني دراسة هذه المقترحات، وتنفيذ الممكن منها بتعاون جميع الوزارات لتنفيذها، ما يؤسس فعلاً لصناعة وطنية، وتخفيف الأعباء وحل بعض مشكلات صناعتنا الوطنية، فهل تفعلها الحكومة لمصلحة العامل والصناعة والوطن أولاً وأخيراً؟!.

إلقاء «القبض» على ثمانية آلاف عامل سوري!

■ ريم علي

تعتبر الأردن ثاني أكبر مستقبل للاجئين السوريين بعد لبنان، حيث تأوي أكثر من 540 ألف سوري لاجئ، توافدوا عليه منذ بدء الأحداث في سورية، يعيشون في عدد من المخيمات في ظل ظروف معيشية سيئة، ولا يفوّت المسؤولون الأردنيون فرصة، إلا ويشيرون فيها إلى الأعباء الكبيرة التي تتحملها الدولة جراء استضافتها أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين تفوق طاقاتها وإمكاناتها.

في تصرف يفتقد إلى أدنى مبادئ الأخلاق والإنسانية قامت وزارة العمل الأردنية الاثنين الفائت 2014/1/13 بإلقاء القبض على ثمانية آلاف عامل سوري، تحت حجة «مخالفتهم لشروط العمل والإقامة في المملكة».

اللافت في الخبر الذي نقلته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية على لسان وزير العمل الأردني أنها أصرت على استخدام كلمة «إلقاء القبض» في حملتها التفتيشية التي نفذتها الأسبوع الماضي، وكأن هؤلاء العمال مجرمون لا عمال يعملون بعرق جبينهم!!.

وتصّر وزارة العمل الأردنية أن عدد العاملين في الأردن دون تصاريح يتراوح، ما بين 600 إلى 800 ألف عامل، مع تحذيرات المسؤولين الأردنيين من مخاطره الصحية والأمنية دائماً.

إن قضية هؤلاء العمال جميعاً نضعها أمام وزارة العمل السورية، والتي من واجبها أن تجد حلولاً أو طرقاً أكثر عملية في دفاعها عن العمال السوريين في دول اللجوء، قبل أن يصبحوا مع عائلاتهم ضحايا من أجل لقمة العيش؟!!.

متقاعدو حلب بلا رواتب..
والعقاري يرد برفع السلاح!!

ظل موضوع خصوصية المجتمع السوري في طريقة تعامله مع المتقاعدين مؤسسات وأفراداً محل جدل في الأوساط النقابية والإعلامية، ونحن هنا لسنا في وارد مع أو ضد، ولكن من واقع التجربة يمكن التأكيد أنّ المتقاعد له خصوصية فريدة من نوعها، خصوصية من نوع آخر، خصوصية منزوعة الوفاء، فالمتقاعد ليس في سورية فقط، وإنما في الوطن العربي بشكل عام ليس كالمتقاعد في الغرب ينتهي به المطاف إلى زوج وزوجة مؤمّن عليهما صحياً ومعيشياً، متقاعدونا مع الحياة تزداد احتياجاتهم، لابل في تزايد وتنامٍ مستمر، وفي الغالب الكثيرون منهم لم يتمكنوا من توفير مسكن لأسرهم، فضلاً على أن معاشاتهم أقتص منها الكثير.

■ مراسل قاسيون - حلب

آخر الصرخات من المتقاعدين وردت لمكتب «قاسيون» من محافظة حلب حيث جاءت كشكوى من أحد المتقاعدين قال فيها:

«إنه منذ تاريخ 20\12\2013 لم يتم صرف الرواتب التقاعدية لمتقاعدي «التأمين والمعاش» و المتقاعدين في «الشؤون الاجتماعية»، حيث ظل المتقاعدون طوال الفترة الماضية يواظبون على ارتياد المصرف العقاري لتقاضي رواتبهم لكنهم منذ تاريخه وهم يعودون أدراجهم بخفي حنين، وتكون الحجج هي نفسها إما بسبب انقطاع التيار الكهربائي، أو خلل في الشبكة، أو عدم وجود اتصالات.

مراسل «قاسيون» وفي بادرة حسن نيَّة منه قبل نشر الشكوى حاول أكثر من مرّة الاتصال بالمصرف خلال ثلاثة أيام متتالية ليكون رد الموظفين هو ذاته، وبالحجج الواهية نفسها، وآخر محاولات أصحاب الشكوى، أنه وبتاريخ 12\1\2014، توافد المتقاعدون منذ الساعة السابعة صباحاً إلى مقر المصرف العقاري قبل أن يفتح أبوابه، واصطفوا في أرتال منتظمة مهيئين أنفسهم في انتظار أن يفتح أبواب الفرج بوجههم التي سدت عليهم دون وجه حق، وسدت على أغلبهم مصدر رزقهم الوحيد في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. إلا أن حراس الحماية والأمن تعامل معهم بطريقة مهينة لهم ولتاريخهم، وحسب أحد المواطنين أنهم قاموا بدفع المواطنين بقسوة بالتزامن مع إطلاق أعيرة ألسنتهم بعبارات مستفزة، دون أن يتحرك أحد من المواطنين قيد أنملة أو ردة فعل غير طبيعية، ما دفع أحد هؤلاء لطلب بندقية من عنصر آخر، وإشهارها في وجوههم محاولة منه لطردهم من أمام المبنى رغماً عنهم.

إن التصرف الأرعن واللامسؤول من تلك العناصر يجعلنا نتساءل: كيف يتصرف بهذا الشكل؟ وهل المسؤول عنه على علم بذلك سواء كان تصرفاً فردياً أم بموجب أوامر من الأعلى منه رتبة، أمام عدم اكتراث إدارة المصرف لأسئلة المتقاعدين حول مصير رواتبهم، حيث لم يتنازل أحد الإداريين تبرير هذا التأخير غير المبرر أمام حاجات المواطنين في ظل أزمة أنهكت جيوبهم «المبخوشة» أصلاً؟!.

إننا في «قاسيون» نطالب بمحاسبة من أهان هؤلاء المتقاعدين، وإيجاد حل سريع لشكواهم تقديراً لمّا قدموه لهذا الوطن!!.

دعوات لتحويل العمال الموسميين إلى عقود سنوية

■ ياسر حاج حسين

يعتبر تحويل العقود الموسمية للعمال إلى عقود سنوية ضرورة وغاية لأي عامل من أجل تأمين مستقبله، ولأنها تضمن فرصة العمل الدائمة لهم، وتحسين مستوى حياتهم وضمانهم الاجتماعي، من هذا المنطلق طالب الاتحاد العام لنقابات العمال الحكومة بالموافقة على تحويل العمال إلى عقود سنوية بدلاً من عقود موسمية.

وذكر الاتحاد في الكتاب الذي وجه إلى الحكومة أنه سبق أن أعد مرسوماً لتثبيت العمال الموسميين والعرضيين الذين مضى على استخدامهم أكثر من ثلاث سنوات، وعلى أعمال ذات طبيعة دائمة، ولا يزالون قائمين على رأس عملهم وهم يتقاضون الرواتب ولا يمكن الاستغناء عن خدماتهم.

وكانت الاتحادات النقابية أكدت في جميع مؤتمراتها النقابية للدورة الماضية على ضرورة معالجة هذه القضية إلا أنها لم تجد آذاناً صاغية من المسؤولين، ويبدو أن الدورة الأخيرة على وشك الانتهاء، والعمال على أبواب مؤتمراتهم السنوية التي ستعيد المطالبة مجددا دون حل!!.

وفي السياق ذاته أكدت مصادر من وزارة التربية أن نقاشاً وجدلاً كبيرين يجريان ضمن قطاع التربية، وعلى مستوى شريحة العاملين في هذا القطاع حول من سيتم تثبيتهم من العاملين المؤقتين في الدولة، وخاصة أصحاب العقود السنوية والوكلاء الذين طال انتظارهم لهذه الفرصة التاريخية بالنسبة لهم، ولكن الأهم من ذلك هو وضع الوكلاء الذين يعملون في مجال التربية بصفة وكلاء ولأول مرة منذ سنتين وبعد معاناة فقد كانت آخر مرة يجري فيها التثبيت لتلك الفئة على مستوى سورية عام 2000 ثم جرى بعد ذلك تثبيت أعداد محدودة، وفي محافظات محددة دون أخرى، دون شروط ومسابقة كما هي العادة، وإنما اتخذ القدم أساساً، والمبني على عدد أيام الخدمة التي تعتمدها الوزارة في أغلب الأحيان.

السؤال هو: هل تكون الحكومة هذه المرّة جادة في قرارها، أم أن حججاً جاهزة ستظهر على السطح كما يجري دائما؟!.

من الأرشيف العمالي

الأجدى... إغلاق أبواب النهب

■ أبو فهد

حينما حذرنا من خطر الليبرالية الجديدة، قصدنا ومازلنا نقصد بالدرجة الأولى تلك القوى في جهاز الدولة التي تسير في هذا الاتجاه دون ضجة إعلامية كبيرة، والتي يكمن خطرها بقدرتها على التأثير في القرار الاقتصادي، والذي تجلى مؤخراً في حملة الخصخصة على «الطريقة السورية» بعرض الشركات على الاستثمار، وبفوضى أسعار السوق بعد تخلي الدولة عن دورها الإشرافي في هذا المجال.

وإذا كانت الحملة قد خفتت الآن قليلاً، بفضل مقاومة القوى «النظيفة» في جهاز الدولة والمجتمع، إلا أن هناك بعض القضايا والنقاط التي تثير الانتباه، والتي يمكن أن توحي بأن أنصار هذا الاتجاه يلتقطون أنفاسهم الآن للانطلاق إلى جولة أكبر وأوسع وأخطر.

فقيام بعض الأوساط التي تحسب نفسها أحياناً على «المعارضة» بالدفاع عن الليبرالية الجديدة والتصدي لمن يحذر من خطرها، إنما يؤكد صحة استنتاجنا القديم أن خطوط الاصطفاف في المجتمع السوري أعقد بكثير من ثنائية نظام/معارضة، فها هي بعض قوى «المعارضة» تشن حملة واسعة للدفاع عن نسختها في جهاز الدولة والتي تحاول عملياً ترجمة برنامجها على الأرض، وإن كنا لم نفاجأ كثيراً بمسار الأمور هذا، فالمدهش هو التقسيم الجيد للعمل بين هذه القوى داخل جهاز الدولة وخارجه، والذي «سيتحسن» على الأرجح في المستقبل القريب.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن بعض الوطنيين مازالت لديهم أوهام حول إمكانية الليبرالية الجديدة بتقديم حلول تقدمية لمشاكلنا الملموسة، مأخوذين بتجربة الليبرالية الأوروبية التي ولى زمنها ومكانها.

كما أن استمرار الهجوم على قطاع الدولة، يؤكد مخاوفنا، ولا يفوتنا الإشارة أن موازنة الدولة لعام 2005 والتي يناقشها مجلس الشعب رصدت للموازنة الاستثمارية مبلغاً أقل بـ 37 ملياراً، أي 20% تقريباً من الموازنة السابقة في وقت يتطلب فيه الوضع زيادة الموازنة الاستثمارية بنسبة لا تقل عن 100% لمواجهة الاستحقاقات القائمة لحل مشكلة مستوى المعيشة والبطالة والنمو المنخفض وإذا كان البعض يبرر ذلك بترشيد الاستثمار من أجل تخفيض إمكانية «الشفط» الجاري منها سابقاً من قوى النهب داخل جهاز الدولة وخارجه، فإن السؤال يبقى قائماً وهو: أليس الأجدى إغلاق أبواب النهب وإعادة تدوير هذه الأموال نفسها في العملية الاستثمارية التي تحتاج إليها البلاد أشد الحاجة لكسر مسار النمو المنخفض وتأمين معدلات نمو عالية يتطلبها الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في هذه المرحلة الهامة والخطيرة من حياة البلاد؟!

■ قاسيون العدد /236/
كانون الأول 2004

ما هو معيار نجاح «جنيف-2»؟

تتضارب آراء الأطراف المختلفة الدولية والإقليمية والداخلية السورية حول «جنيف-2»، الذي من المفترض عقد جلسته الافتتاحية هذا الأربعاء، كلّ حسب غاياته. غير أنّ جانباً موضوعياً يتجاوز رغبات الأطراف جميعها هو ما يحدد درجة نجاح أو فشل المؤتمر..

■ مهند دليقان

لا بد من التذكير بداية بأنّ «جنيف-2» وبقدر ما هو حدثٌ سوريٌ فإنه وفي الوقت ذاته حدث دولي وإقليمي يأتي ضمن سياق الترجمة السياسية للتوازن الدولي الجديد، أي أنّ نقطة الانطلاق في التعامل مع المؤتمر يجب أن تستند إلى فهم واضح للتوازن الدولي الجديد ومعانيه.. وبكلام آخر، فإنّ مجرد انعقاد المؤتمر هو خطوةٌ إلى الأمام ضمن عملية التراجع التاريخي للعدو الأمريكي وحلفائه الإقليميين وفي مقدمتهم «إسرائيل»، ذلك أن منطق التسويات السياسية يتعارض في جوهره مع استمرارية دور «الشرطي العالمي الأمريكي»، ويتعارض أيضاً –وهذا الأهم– مع «الحرب الشاملة» التي شكلت المخرج التاريخي الوحيد من الأزمات الرأسمالية المتعاقبة..

بالمحصلة فإنّ جنيف السوري وجنيف الإيراني و«الجنيفات» الأخرى القادمة المصرية والعراقية.. والخ، هي عودةٌ أمريكية– روسية إلى مستوى الصراع الدولي الأساسي بين المنظومتين الرأسماليتين بعد هروب المنظومة الأمريكية من الإقرار بالتوازن الجديد عبر محاولات ممانعته على المستويات المحلية والإقليمية، واستعصاء تلك المحاولات وفشلها جزئياً أو كلياً في بقاعٍ مختلفة من العالم..

أرضية الصراع الدولي

اتخذ الصراع الدولي من ظاهرة «الربيع» أرضية أساسية له، ولكن ذلك يجب ألّا يشتت الانتباه ولو للحظة واحدة عن جذر هذه الظاهرة المتجسد بالأزمة الرأسمالية العالمية وأزمة نماذجها الليبرالية التابعة وتداعيات تلك الأزمة على شعوب العالم عامةً وشعوب «العالم الثالث» خاصة.. ما يعني أن استحقاقات التغيير الداخلي في جميع الدول الرأسمالية ومن ضمنها روسيا وأمريكا هي استحقاقات ناضجة وإن بدرجات متفاوتة.

يظهر هذا الاستحقاق بوضوحٍ أكبر في دول الأطراف، فها هنا لا تستخدمُ الديكتاتورية الرأسمالية أية مساحيق تجميلية، بل تظهر فجةً عارية بمنظومات هيمنتها المتخلفة المعتمدة على القمع البوليسي دون وسائل القمع والهيمنة «الحضارية» المستخدمة في الغرب من «ديمقراطية» وإعلام ومنظمات مجتمع مدني وما إلى هنالك من وسائل تضاهي القمع البوليسي قوةً بأضعاف مضاعفة.. إضافةً إلى تعمق درجات النهب وتصاعدها في هذه الدول خلال العقد الأخير تحت ترغيب وترهيب المركز الإمبريالي الأمريكي المأزوم. وواقع الحال أن تضافر الأزمات المعيشية مع تخلف المنظومة السياسية أديا إلى تسهيل انتقال التناقضات الداخلية في دول الأطراف إلى ساحة الفعل التاريخي، وخاصة في ظرف انعدام الوزن الدولي المحصل الذي تزامن مع ظاهرة «الربيع»..

الخصوصية السورية

لا تخرج سورية عن التوصيف العام السابق لدول الأطراف، فاستحقاقات التغيير الداخلي ناضجة منذ سنوات عدة، والبنية السياسية القائمة متخلفة هي الأخرى سنوات عديدة عن متطلبات الواقع، كما ساهمَ دخول الليبرالية الاقتصادية بمسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي» خلال العقد الماضي، إسهاماً أساسياً بإلحاق سورية بالركب الرأسمالي المتراجع والمتأزم، الأمر الذي أنتج الحراك الشعبي الواسع في مطالع 2011..

وإن كان دخول «الخارج» على خط الأحداث منذ اللحظات الأولى أمراً مفهوماً وواضحاً لكل من قرأ التاريخ ولو لماماً –التدخل البروسي والروسي والإنكليزي والإسباني في الثورة الفرنسية 1789، وتدخل بيسمارك بطلب حكومة ريفيير الفرنسية لإنهاء كومونة باريس 1871، وتدخل عشرة دول أوروبية لإنهاء ثورة أكتوبر 1918 حتى 1921.. والخ– فإنّ قدرة الخارج على التأثير تتعلق بعاملين أساسيين: الأول هو وزن تلك الدولة الاقتصادي والعسكري والسياسي مقارنة بأوزان المتدخلين، والثاني هو كمية وسعة الثغرات والاختراقات الداخلية التي يستطيع الخارج النفوذ منها.

أما عن العامل الأول، فلا مكان للمقارنة إذا ما جرت بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المقارنة جائزة بين سورية وبين الولايات المتحدة بعد أن يطرح من قوتها ممانعة «البريكس» وفيتو روسيا والصين. بهذه الممانعة مضافاً إليها قوة سورية الذاتية تم تجاوز احتمال التدخل العسكري المباشر على الطراز الليبي، وتمت إعادة الكرة إلى الداخل السوري بعد تجاذبات عديدة.. ولكن العامل الثاني بقي متاحاً ومؤثراً بشدة، فممرات عبور الخارج المتمثلة أساساً بقوى الفساد الكبير التي دللتها الدولة ورعتها خلال العقدين الماضيين مررت التدخل غير المباشر وأمنت توسيعه هروباً من استحقاقات التغيير المطلوبة، ساعدها في ذلك القصور المعرفي المزمن والتخلف السياسي الكبير في بنية النظام السياسي القائم، والذي ما يزال يحلم بأجزاء منه حتى اللحظة بإمكانية العودة إلى الوراء، الأمر الذي أدى بتفاقمه واستعصاء حله داخلياً إلى إعادة الكرة مرة أخرى إلى الخارج الإقليمي والدولي، الذي بات أمام بلد تمضي قدماً باتجاه الدمار مهددة محيطها والعالم، ومهددة النموذج التسووي الذي يفرضه الميزان الدولي الجديد، لذا غدا «من الضروري» تدخل هذا الخارج عبر مؤتمر دولي حول سورية لإعادة مركز ثقل القضية السورية إلى الداخل السوري، ولكن هذه المرة مع فرض الحل السياسي طريقاً إجبارياً للخروج من الأزمة على جميع الأطراف..

بقاء مركز الثقل في الخارج السوري يعني استمرار تدخل السعودية وقطر وتركيا وإيران والعالم أجمع في الشأن السوري

وظيفة «جنيف-2»

بهذا المعنى فإن للمؤتمر المزمع عقده مهمةً أساسية هي إعادة مركز ثقل المسألة السورية إلى الداخل السوري، وضمان عدم تدويلها اللاحق، الأمر الذي يمكن ترجمته بمهمات ثلاث هي: «إيقاف التدخل الخارجي بكل أشكاله، وقف العنف، وإطلاق العملية السياسية الداخلية» وبقدر ما يستطيع المؤتمر تحقيق هذه المهمات بقدر ما يكون ناجحاً. ويجب الوقوف هنا عند مسألة إعادة مركز الثقل إلى الداخل لتوضيح أهميته انطلاقاً من مجريات الداخل السوري..

إنّ بقاء مركز الثقل في الخارج السوري يعني استمرار تدخل السعودية وقطر وتركيا وإيران والعالم أجمع في الشأن السوري، ويعني في أقل التوقعات سوءاً تحويل سورية إلى المكان الذي يحسم فيه الصراع الدولي بين القطبين «الغربي» من جهة و«البريكس» من جهة أخرى، الصراع الذي لن يحسم إلا في آجال متوسطة إلى بعيدة المدى، أي بين 5–15 عاماً!! بما تعنيه هذه المدة من إجهاز نهائي على أي أمل ببقاء سورية على الخارطة.. من وجهة النظر هذه يصبح واضحاً أن من ينادي بحل الأزمة عبر «اسقاط النظام» عليه في ظروف التدويل أن يسقط «البريكس» ليصل إلى هدفه، وبالمقابل فإن من ينادي بحلها عبر «الحسم العسكري» وفي ذات ظروف التدويل، عليه أن يسقط واشنطن وحلفاءها ليتمكن من الحسم..

إن تدويل الأزمة السورية، جعل نتائج الصراع الميداني هي الأخرى مدولةً، فمهمة الحسم الموضوعة أمام الجيش العربي السوري ضمن الظرف الحالي لا تعني الحسم تجاه مجموعة هنا أو مجموعة هناك، ولكنها تعني الحسم ضد واشنطن! فإن كانت لسورية هذه القدرة فلا بأس تلك أكثر مهمات العصر ثوريةً..!

أمام واقع القوى الحقيقية للأطراف المختلفة، فإنّ المهمة الوطنية الأولى تتمثل في إعادة مركز الثقل نحو الداخل السوري والمحافظة عليه في الداخل، الأمر الذي يتطلب وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، ووقف العنف، والدخول في عملية سياسية تسمح بإنجاز التغييرات المستحقةً، وبكلمة إنجاح جنيف.. بما يسمح بقطع الإمدادات عن القوى التكفيرية والإرهابية وبعزلها وإنهائها عبر تحالف وطني واسع بين السوريين «موالين» و«معارضين» مسلحين وغير مسلحين في مواجهتها.. والانطلاق نحو إعادة الإعمار وإنجاز الاستحقاقات الوطنية الكبرى من محاربة للفساد الكبير وتغيير جذري وعميق للنظام السياسي القائم في المناحي الاقتصادية– الاجتماعية والسياسية والديمقراطية..

مشروع البرنامج.. العمل انطلاقاً من الضرورات!

إن مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية، مشروع جدير بالدراسة المتأنية، كمشروع لحزب من طراز جديد وهو برنامج نضالي، لقوة ثورية، ذات إرث وتاريخ نضالي مجيد، رغم تراجع القوى الثورية التقليدية المعروفة عن القيام بدورهم الوظيفي الملقى على عاتقها بحجة الإمكانيات.

■ جمال الدين عبدو

فالحزب مدعو للعمل حسب الضرورات، وعلى هذا الحزب العمل والنضال لاستعادة ثقة الجماهير الشعبية الكادحة في زمن حصلت فيه هوة بين الأحزاب القائمة وهذه الجماهير. وهي دعوة لزيادة النضال والنشاط السياسي والجماهيري والعمالي اللاحق كي يقوم بدوره الوظيفي الكامل. ويحصل على اعترافهم كقوة ثورية طليعية ممثلة لمصالحهم. وليؤكد بذلك بأنه الوريث الحقيقي لأجيال المناضلين من الحركة الشيوعية والثورية في سورية وفي العالم واستمراراً لها.

باستناد المشروع على رؤيتنا العلمية بانغلاق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية كنظام، وبالتالي انفتاح الأفق أمام الشعوب والحركة الثورية العالمية. هذه الرؤية العلمية كرست في عقول كوادرنا قضية التفاؤل التاريخي للشيوعيين بحتمية انتصار الاشتراكية، التي اهتزت كثيراً عند الكثيرين نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي السابق، في مرحلة سميت مرحلة «النضال العالمي الجديد» وانتشرت أفكار ومقولات لفلاسفة الرأسماليين «نهاية التاريخ» العصر الأمريكي القطب الأوحد، وانتشرت المفاهيم والمشاريع الأمريكية لرسم خريطة العالم على حسب مصالحها منها مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد تحت ستار الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التي تكاثرت وتمولت من جهات خارجية لنشر القيم الأمريكية ولتنفيذ مخططها الهادف إلى تفتيت المفتت وتجزيء المجزأ وتوريط الكل ضد الكل بتأجيج الفوالق والثنائيات الوهمية الطائفية والقومية والدينية والمذهبية فكان مشروعنا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن ثم في حزب الإرادة الشعبية هو مشروع الشرق العظيم، واعتبار قطب الشعوب هو القطب النقيض للقطب الأمريكي، بحيث تتقدم مصالح الشعوب في المنطقة على مصالح الإمبريالية الأمريكية للسيطرة والنهب واستغلال الشعوب، متنبئين بأن المشروع الأمريكي محكوم بالحرب ومحكوم بتوسيع رقعة الحرب وبالتالي محكوم بالفشل. فشعوب هذه المنطقة جغرافياً وتاريخياً وسياسياً واقتصادياً تمثل وحدة جغرافية يمكن أن تشكل فضاء اقتصادياً وسياسياً بذاتها وأن لا تناقض حقيقياً بين مصالح شعوبها بل تتكامل وتتآزر وأن حدود سايكس بيكو التي رسمتها الإمبريالية هي حدود زائلة ولا ندافع عن قدسيتها إلا بحدود الاعتداء الخارجي على السيادة الوطنية لأي بلد من بلدان المنطقة. ولتحقيق مشروع الشرق العظيم دعونا لوحدة حركات تحرر شعوب المنطقة من عربية وكردية وتركية وفارسية وغيرها والاعتراف بالحقوق القومية لكل القوميات المتواجدة، في جو من المساواة وحقوق المواطنة الكاملة والعدالة الاجتماعية وبالانتقال إلى الأزمة الوطنية السورية الشاملة والتي طالب الحزب بضرورة التغيير الجذري السلمي الشامل والانتقال بسورية إلى عقد اجتماعي جديد، مبيناً شرعية الحراك الشعبي السلمي والأسباب الحقيقية التي أدت إليها وضرورة معالجتها معالجة جذرية إلا أن تطور الأحداث بيّن أن الأطراف المتشددة في الجانبين تسبب في نقل الحراك الشعبي السلمي الحقيقي إلى مكان آخر لحرفها عن هدفها الأساسي وباجهاضها، وكان نتيجة لذلك سفك دماء السوريين والخراب والدمار الهائل للبنى التحتية ولمساكن المواطنين والتهجير الداخلي والخارجي والكوارث الإنسانية على مستوى الوطن والتي لم تشهد بلادنا مثيلاً لها وبالتالي تدويل الأزمة السورية بعد فشل التوصل إلى حلول سورية داخلية نتيجة إضاعة الفرص العديدة من قبل النظام والمعارضة، وبقي صوت حزب الإرادة الشعبية متميزاً في رفض الانحياز إلى طرف، ورؤية اللوحة بشكل شمولي وكامل والدعوة إلى ثنائية حقيقية بدل الثنائية الوهمية «نظام ـ معارضة» فالثنائية الحقيقية هي بين المشروع الوطني الديمقراطي التقدمي وبين نقيضه ولذلك تم العمل على الفرز في المعارضة والمجتمع وجهاز الدولة فانبثقت الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ومن ثم ائتلاف قوى التغيير السلمي في سورية الداعية إلى رفض التدخل الخارجي ورفض العنف والسلاح والمطالبة باعتبار الجيش العربي السوري الجهة الشرعية الوحيدة لحمل السلاح، لضمان وحدة الوطن، واللجوء إلى الحوار السياسي والاحتكام للشعب السوري لحل جميع المشاكل التي يعاني منها شعبنا السوري.

كان مشروع البرنامج تتويجاً لهذه السياسة رغم أنه بحاجة إلى تكثيف أكثر وعدم التكرار وربما التدقيق والإغناء بمشاركة واسعة من قواعد الحزب ومن المهتمين بالشأن السوري من وطنيين وشرفاء، لنرتقي بعملنا الحزبي والوطني إلى مرحلة أعلى ومتطلبات أكبر، ونحن واثقون من تحقيق خطوات عملية على طريق تحقيق كرامة الوطن والمواطن والتي هي فوق كل اعتبار.

يستند المشروع على رؤيتنا العلمية بانغلاق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية كنظام، وبالتالي انفتاح الأفق أمام الشعوب والحركة الثورية العالمية

اللجوء إلى الحوار السياسي والاحتكام للشعب السوري لحل جميع المشاكل التي يعاني منها شعبنا السوري

المرحلة ومهامنا

■ علي حسن

يعتبر مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية، مقاربة علمية متكاملة للوضع السوري، رابطاً هذا الوضع بما يجري اليوم على المستوى الدولي، والاقليمي، آخذاً بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية، وآفاق تطور الوضع السوري، وفي هذا السياق يحدد المشروع مهام المرحلة الراهنة التي يناضل الحزب من أجلها حيث جاء في المشروع:

«● إن الترابط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث: «الوطنية، والاقتصادية– الاجتماعية، والديمقراطية»، هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره..

● فلا يمكن بناء موقف وطني مقاوم في ظل اقتصاد ينحاز لرؤوس الأموال على حساب الشعب الذي يشكل جسد المقاومة وروحها. كما لا يمكن بناؤه في ظل ديمقراطية شكلية تراعي مصالح الفاسدين الكبار وتقمع كل من يعلو صوته عليهم.

● وبالمثل فإن اقتصاداً منحازاً للشعب، يتلازم بالضرورة مع موقف وطني معاد للغرب الاستعماري الذي لا يسمح ضمن أي درجة من العلاقة معه باقتصادات قوية ومستقلة. واقتصادٌ قويٌ ومنحاز للشعب يحتاج إلى رقابة شعبية عالية على جهاز الدولة تضمنها حريات سياسية شعبية واسعة.

● وبالمثل أيضاً، فإن الحريات السياسية تفقد أية قيمة لها حين يكون البلد تابعاً بموقفه السياسي أو الاقتصادي، بل يغدو قمعها ضرورة لتثبيت التبعية.»

● وعلى أساس هذا الترابط العميق، فإن تقديم برنامجٍ سياسي صادق ومتكامل بين يدي الشعب السوري، لا يمر دون إيضاح هذه القوة السياسية أو تلك موقفها من القضايا الثلاث دون أي شكل من أشكال المواربة..

● ويحمل الموقف المتكامل أهمية إضافية في عصر الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة باعتبارها المهمة الواجب تحقيقها في بلدان العالم الثالث وفي بلدنا سورية، باعتبارها ثورة تندمج فيها المهام السياسية الديمقراطية الوطنية العامة، مع المهام الاقتصادية– الاجتماعية اندماجاً عميقاً..

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

الحقوق والواجبات

إن التربية على حقوق الإنسان في جانب منها هي فعل تربوي يومي طويل النفس وعلى جهات مختلفة. إنها تهدف بالأساس إلى تكوين مواطني الغد واعين بحقوقهم وقادرين على الدفاع عنها وممارستها. وبذلك فهي مسؤولية الجميع دون استثناء. إن التربية على حقوق الإنسان هي في الواقع حركة مدنية واسعة النطاق.

إنها في الجوهر مشروع تمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كل صور القمع والاضطهاد وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والجماعات والمصالح العامة.

وتشمل ثقافة حقوق الإنسان القيم والبنى الذهنية والسلوكية والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف المنسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والعمل والهيئات الوسيطة ووسائل الإعلام.

فلا يكفي ترديد مبادئ حقوق الإنسان والتغني بشعاراتها وانتظار الناس أن يتبنوها، بل يجب ربط هذه المبادئ بالحياة اليومية لتبيان أن تبنيها سيساعد في تحسين التواصل والتفاهم والتسامح والمساواة والاستقامة. فلا يمكن تعليم حقوق الإنسان في فراغ، بل لا بد من تعليمها من خلال تطبيقها وتكريسها مباشرة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد إن تعليم حقوق الإنسان في فراغ دون ربطه بالواقع وتناقضات المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى التعرف السطحي على حقوق لا يمكن تحقيقها حالياً الشيء الذي قد يؤدي بدوره إلى عكس المنتظر.

وهناك عدة مناهج يمكن اعتمادها لتكريس حقوق الإنسان ونشرها. ومن ضمنها الأخلاق والتربية الوطنية والتربية على المواطنة والتربية على التعامل مع وسائل الإعلام والارتقاء بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

إن التربية الوطنية تعتمد على إعداد الأطفال للعب دور المواطن عبر تعليمه الحقوق والواجبات، أما التربية على المواطنة فتعتمد حقوق الإنسان السياسية وحفه في توزيع عادل للثروة.

في حين تسعى التربية على التعامل مع وسائل الإعلام لتطوير قدرة الطفل أو الشاب على فرز وتحليل المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام وتدريبه على بلورة تفكير نقدي في المناقشة والبحث على الوقائع والدلائل.

وبالاضافة لكل ذلك فإن موضوعة حقوق الإنسان هي قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متكاملة، ولتأمينها ينبغي العمل لإيجاد البنية السياسية التي تعبر عن مصالح أغلبية المجتمع.

أمانة الثوابت..
لا خروج من الأزمة إلا بتوافقات وطنية

أقامت أمانة اللاذقية للثوابت الوطنية بتاريخ 11-12/1/2014 المؤتمر الأول للأسرة السياسية السورية برعاية وزارة المصالحة الوطنية، وبمشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية «حوالي خمسة عشر حزباً» وبعض الشخصيات الوطنية. وقد مثّل حزب الإرادة الشعبية وفد برئاسة سكرتير المنظمة د. محمد غفر وعضوية الرفاق: ضيا اسكندر- غسان القاضي- محمود حيدر- د. مقداد عبود- أكرم شاهين.

■ مراسل قاسيون- اللاذقية

واستغرقت أعمال المؤتمر يومين متتاليين شمل عدة محاور للنقاش تناولت: «أسباب الأزمة السورية وأبعاد المؤامرة عليها- تصورات ومقترحات الخروج من الأزمة- الرؤى المستقبلية لآفاق العمل الوطني للوصول إلى سورية المتجددة».

ضرورة القطيعة مع النهج الليبرالي

وقد شارك وفد حزب الإرادة الشعبية بفعالية في أعمال المؤتمر؛ فتحدّث الرفيق د. مقداد عبود في مداخلته عن «أسباب الأزمة» موضّحاً بأن ثمة مجموعة من العوامل الداخلية، اقتصادية اجتماعية سياسية.. ساهمت في اندلاع الأزمة.

وأشار إلى أن اعتماد النظام للنهج الليبرالي المتوحش على مدار سنوات أفقرت شرائح عريضة من المجتمع السوري. وأدّى إلى تهميش مناطق واسعة، وتفاقم الفقر والبطالة، واستشرى الفساد بصورة غير مسبوقة. إلى جانب الضعف الشديد لمنسوب الحريات، وتضييق الخناق على القوى العلمانية والديمقراطية.. فاستغلّت القوى المعادية لسورية هذا المناخ الملائم للانقضاض عليها. وأكّد على أن المؤامرة موجودة تاريخياً ومن العبث إلغائها. ودعا إلى ضرورة القطع نهائياً مع اقتصاد السوق الذي سبّب الويلات للبلاد.

أكد البيان الختامي التوافقي على رفض التدخّل الخارجي ونبذ العنف وضرورة التعاطي مع أيّة مبادرة وطنية تسهم في معافاة سورية

لا بديل عن مؤتمر جنيف

كما تحدّث الرفيق د. محمد غفر في المداخلة التي ألقاها خلال أعمال المؤتمر عن آليات الخروج من الأزمة قائلاً: «لقد أثبتت الأحداث بأن شعار إسقاط النظام وشعار سحق المعارضة المسلحة في ظلّ موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، بات غير ممكن. وأنه لا بديل عن مؤتمر جنيف للبدء بحلّ الأزمة السورية. الذي برأينا له أهداف ثلاثة لا يمكن الفصل بينها وهي: وقف التدخل الخارجي بكافة أشكاله – وقف العنف – ومن ثم انطلاق العملية السياسية لحل الأزمة. والتي لا

وأكّد في مداخلته خطر العودة إلى مكوّنات ما قبل الدولة الوطنية التي تسعى إليه قوى العدوان على سورية.

المطلوب صياغة نموذج اقتصادي عصري

كما تحدّث الرفيق ضيا اسكندر في المداخلة التي ألقاها عن رؤية حزب الإرادة الشعبية لسورية ما بعد الانتهاء من الأزمة. وأكّد على ضرورة تحصين الوطن من أيّ تآمر خارجي، وعدم السماح مستقبلاً لإعادة إنتاج الأزمة وذلك من خلال الانتقال بسورية من حالة الممانعة إلى المقاومة وصولاً إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة. والعمل على صياغة نموذج اقتصادي يحقق «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي».

وبيّن في مداخلته كيف يمكن ترجمة هذا الشعار الوطني الهامّ بالاعتماد على أهمّ البنود التي تضمّنها مشروع برنامج الحزب في القضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي نهاية اللقاء أصدر المشاركون بياناً ختامياً توافقياً، أكّدوا فيه على «رفض التدخّل الخارجي ونبذ العنف وضرورة التعاطي مع أيّة مبادرة إيجابية»، تسهم في معافاة سورية الحبيبة.

هذا وقد أدلى بعض الرفاق بتصريحات إلى وسائل الإعلام، أوضحوا من خلالها تشخيص الحزب للأزمة ورؤيته في الخروج منها.

أبو محي الدين... ودّعنا

غيب الموت يوم السبت 11 كانون الثاني الرفيق محمد حسن ميقري الذي كتبت عنه صحيفة «قاسيون» في صدر صفحتها الأولى بالعدد /140/ كانون الأول سنة 1996 تحت عنوان «السنديانة الحمراء» ما يلي:

«عندما خرج أبو محي الدين من منزله وأغلق الباب داهمته أزمة قلبية حادة طرحته أرضاً، وقد أسعف إلى مشفى ابن النفيس حيث تبيّن أنه غير قادر على الكلام مع عجز تام بسبب شلل مفاجئ، وبعد أيام نقل إلى بيته لمتابعة العلاج، وكنا نزوره دون أن نثقل عليه، ومر أسبوعان، وكان رفاقه يعقدون اجتماعهم عندما قرع الباب ودخل الرفيق أبو محي الدين متثاقلاً، ولكن بإرادة جعلت الرفاق ينهضون مشدوهين غير مصدقين ما يرون ويسمعون: جئت لأحضر الاجتماع».

الرفيق الراحل من مواليد دمشق عام 1933 من أسرة كادحة انتسب إلى صفوف الحزب عام 1950، وهو عامل بناء، ثم عامل في بلدية المحافظة، تعرض للملاحقة والاضطهاد ظل ملتزماً بالتنظيم، وكان من الموقعين على ميثاق الشرف للشيوعيين السوريين... وقبل عامين أقعده المرض عن الحركة.

«قاسيون» تتقدم من رفاق وأسرة الراحل بأصدق التعزية ولذكرى الرفيق أبو محي الدين كل الاحترام والتقدير.

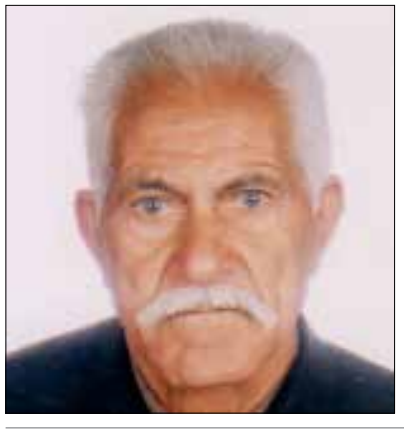

الهلال الأحمر في دائرة الاتهام...

كتاب رسمي يضع ملفات فساد الهلال الأحمر السوري تحت الضوء

رغم الدور «الإيجابي» الذي تقوم به منظمة «الهلال الأحمر السوري» في أعمال الإغاثة والدعم الصحي أثناء الأزمة السورية الحالية، إلا أن هذا الأمر لم يردع ضعاف النفوس من استغلال ما يصل إلى المنظمة من دعم مادي لتحقيق مكاسبهم الشخصية، ولم تكن المنظمة- بحسب الشكاوى الواردة إلى صحيفة «قاسيون» وبحسب المصادر ذات الصلة والاطلاع- بعيدة عن المحسوبيات والوساطة التي تعاني منها أغلب المؤسسات الحكومية السورية ووزاراتها قبل الأزمة وخلالها.

■ جيفارا الصفدي- قاسيون

تأخذ منظمة الهلال الأحمر على عاتقها توزيع مساعدات غذائية على الأسر في مراكز الإيواء والمناطق التي تعاني أزمات إنسانية، إضافة إلى نشر فرق طبية معنية بالوقوف على حال هذه الأسر صحياً ونفسياً ومد يد العون لها في ظل الظروف الصعبة التي يعشيونها، إلا أن المنظمة ذاتها التي تعنى بالنازحين والمحتاجين «بحاجة لمن يعنى بها ويراقب عملها بعد أن نخر الفساد هيكلها وأصاب بعض العاملين فيها حتى دفعهم لسرقة السلل الغذائية وتوزيع المساعدات لمن يملك «واسطة»، إضافة إلى عدة أمور وصلت حد تسجيل أسماء وهمية للاستفادة من مخصصاتها» بحسب مصادر خاصة مطلعة وذات صلة بعمل هذه المنظمة.

نازحون «مميزون»..

«قاسيون» تواصلت مع عدة أطراف في منظمة الهلال الأحمر وأطراف أخرى مطلعة بشكل قريب على عمل المنظمة، وذلك للوقوف على حجم التجاوزات وماهيتها، وعن التفاصيل، قال مصدر مطلع على عمل منظمة الهلال الأحمر في دمشق وريفها لقاسيون إن «منظمة الهلال الأحمر تقوم حالياً بتوزيع سلة غذائية على العائلات السورية النازحة كل 3 أشهر بمعدل 10 كيلو رز و3 لتر زيت و5 كيلو برغل و3 علب طون و4 علب فول و4 قطع حفاضات نسائية و4 علب معكرونة و25 كيلوغرام طحين».

وأكد المصدر أن «المنظمة لا تقوم بتوزيع أية بطانيات لزوم الشتاء رغم الحاجة الماسة لها من قبل الأسر النازحة» مشيراً إلى «وجود الكثير من المهجرين لا يستفيدون من المنظمة بأية معونات، كون التسجيل في المنظمة كأسر نازحة متوقفاً منذ أكثر من ثلاثة أشهر».

وحول التجاوزات التي تحصل في عمل المنظمة، قال المصدر إنه «هناك عائلات نازحة تحصل على إعانات بشكل شهري ومواد مميزة، في حين هناك عائلات غير مهجرة وتستفيد من الإعانات وذلك حسب علاقة هذه الأسر بأطراف متنفذة في الدولة أو المنظمة ذاتها».

موظفون «متعاونون» مع المسلحين!

وأردف «هناك تعاون بين بعض موظفي منظمة الهلال والمسلحين في المناطق التي يسيطرون عليها، وأحياناً يرفضون توزيع الإعانات للعائلات التي لا يوجد بين أفرادها مسلحون، وعلى ذلك عمم المحافظون على المنظمة عدم توزيع الإعانات للقرى والمدن التي يسيطر عليها المسلحون».

تجاوزات بعض موظفي الهلال الأحمر في ريف دمشق، كانت الأكثر خطورة بحسب المصادر، حيث قال مصدر في منظمة الهلال الأحمر السوري- فرع الريف إنه «خلال العمل كفرق طبية كنا نصطدم مع قسم الإغاثة والمشرفين على المراكز في المنظمة، وتفاقم الصدام عندما منعونا من زيارة جميع المراكز بشرط أن تكون الزيارة لمقر الشعبة ليقوموا بدورهم بجلب النازحين إلى الفحص الطبي، عدا عن صدامنا مع رؤساء البلديات بدواعي أمنية حيث تم منعنا من زيارة النازحين في البيوت المستأجرة».

تقييد الفرق الطبية لقدرتها الكشف عن الفساد

صدام الفرق الطبية بالهلال مع قسم الإغاثة ناجم بحسب المصدر لكونها «قادرة على التدقيق في أعداد المستفيدين المسجلة في قسم الإغاثة بشكل دقيق، وهذه القدرة ليست متاحة لغيرها من الفرق الميدانية كون الفريق الطبي يميز النازحين في الوجه والحالة المرضية بحسب إضبارة المريض، وهنا يتبين الفرق في عدد المراجعين للفريق الطبي خلال زياراته المتلاحقة، وبين ما هو مسجل من أعداد النازحين».

وتابع إن «نظام التقييم الصحي الذي زودت به الكوادر الطبية، عبارة عن فورم يتضمن تقييماً شاملاً لمراكز الإيواء مرفق بفورم متابعة خلال الزيارات اللاحقة، بحيث يتم رصد التغييرات الطارئة على المركز إن كان بعائلات جديدة وافدة أو بتحديثات يستحيل التأكد منها دون الزيارة الدورية».

ويتضمن الفورم مايلي: «1- مركز الإيواء: /المنطقة، اسم المركز/. 2- عدد الزيارات. 3- عدد العائلات:/بالتفصيل بحيث يسجل عدد الأطفال إلى البالغين عدد الذكور إلى الإناث.../. 4- منطقة النزوح: من أي منطقة نزحت تلك العائلات. 5- التوصيف الهيكلي للمركز: - نوع المركز: عام حكومي مدرسة أو مركز ثقافي أو جامع أو فرقة حزبية أو أي بناء رسمي تم تجهيزه على عجل لاستقبال العائلات أم خاص وغالباً تكون أبنية على الهيكل- على العضم-أيضاً تم تجهيزها على عجل أم أن العائلات تنزل في بيوت للضيافة أو مستأجرة وما شابه.

- عدد الطوابق والغرف وسعة كل منها للعائلات. ويسجل هنا إن كان من غرف يقطنها عدة عائلات وما للازدحام المتشكل من أثر على الصحة بالعموم. - المرافق الصحية: شبكات الصرف الصحي، الخزانات، دورات المياه، أماكن للتسلية والترفيه».

تعطيل وتجميد عمل لجنة التحقيق المشكلة بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية للتدقيق في التجاوزات المنسوبة لموظفي الهلال الأحمر لتبقى حبر على ورق

أسماء نازحين «وهمية» بالآلاف!

وأشار المصدر إلى أنه «كانت تصادفنا بهذا الصدد مفاجآت كثيرة منها الفرق الكبير بين عدد العائلات الموجود حقيقة في المراكز وعدد العائلات المسجلة في تقارير قسم الإغاثة وعلى سبيل المثال في مراكز إيواء الحرجلة لم نشاهد ما يزيد عن 200 عائلة والرقم المسجل لدى قسم الإغاثة تجاوز 2300 عائلة».

وتحدث المصدر عن ذات التجاوزات في عدة أماكن تحوي مراكز إيواء بريف دمشق ووثقها بالأرقام ومنها «العدلية- زاكية- خيارة دنون- الغزلانية- والتل» مؤكداً أن «العاملين في كل من صحنايا وجرمانا- قسم الإغاثة- يمتلكون القدرة على تحريك الحصص كيفما شاؤوا حيث يكفي أن تعرف رقم أحدهم أو أن تعرفه شخصياً للحصول على حصة إغاثية».

وتابع «تفاقم الخلاف مع إدارة الفرع في الشهرين الأخيرين، وبعد أن تم سحب العيادات توضح للفرق الطبية أن مشروع الفرق سيوقف لاحقاً، إضافة إلى اختلاق المشاكل مع الكوادر في الفرق الطبية بالريف والتأخر بالتعويضات المالية الشهرية».

وأضاف «مسؤولي المنظمة بدأوا مؤخراً بالتورط بتشغيل أفراد لا يعرفون انتماءاتهم بالضبط /ولاسيما الأطباء والجامعيين منهم/ تحت حجة ضغط العمل والحاجة، لكن الخطورة أنه ليس باستطاعتهم ترويض كل هؤلاء في فترة وجيزة وشيئاً فشيئاً ستتكشف ملفات كثيرة وفساد أكثر».

كتاب «رسمي» يفضح الفساد

وفي كتاب مرفوع من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية بتاريخ الأول من شهر كانون الأول الماضي، وضعت الوزارة منظمة الهلال الأحمر السوري تحت دائرة الرقابة، وذلك بعد شكوك من قبل رئاسة مجلس الوزراء تدور حول بعض موظفي المنظمة والعاملين فيها «لقيامهم بتصرفات لا أخلاقية ومخالفة ولاسيما فيما يتعلق بتوزيع السلل الغذائية» بحسب ما تبين من نص الكتاب الذي حصلت صحيفة «قاسيون» على نسخة منه.

وجاء في نص الكتاب الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية برقم «ق/1699/2» تاريخ 2013/12/1، حرفياً التالي:

« المادة الأول: تشكل لجنة من السادة التالية «.....». مهمة اللجنة:

1- التدقيق بالمعلومات الواردة بكتاب رئاسة مجلس الوزراء حول ما نسب إلى موظفي منظمة الهلال الأحمر السوري والعاملين فيها إثرائهم وقيامهم بتصرفات لا أخلاقية ومخالفة ولاسيما فيما يتعلق بتوزيع السلل الغذائية.

2- إيجاد الآلية اللازمة لوضع كل منهم أمام مسؤولياته والتنسيق مع من يلزم لفرض العقوبات القانونية والمسلكية الرادعة بحق المخالفين.

3- معالجة الشكاوى المتعلقة بهذه المنظمة.

المادة الثانية: تقدم اللجنة تقريراً مفصلاً بنتائج أعمالها إلى السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية ليصار إلى رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء أصولاً».

لا تقارير علنية والملفات مازالت مغلقة!

وللوقوف على نتائج هذا القرار الذي يوضح في مضمونه وجود تجاوزات وتلاعب من قبل بعض موظفي منظمة الهلال الأحمر بشؤون المساعدات الغذائية، بالإضافة إلى أعمال «لا أخلاقية» لم يتم توضيحها، قال مصدر في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ«قاسيون» إنه «حتى الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني من العام الحالي، لم تصدر وزارة الشؤون أي شيء بهذا الخصوص في العلن، ولم تنظم أية اجتماعات أو إجراءات علنية».

ويستشف من حديث المصدر أنه قد يكون هناك تكتم على أي إجراء تقوم به الوزارة بهذا الصدد، أو انه هناك تعطيل وتجميد لعمل اللجنة حالياً، فيما وجد البعض أن ذلك يشير إلى «احتمال وجود أطراف ذات ثقل ومتنفذة في الحكومة لها صلة بهذه التجاوزات».

وأضاف المصدر أنه «هناك بعض الأحاديث التي تدور حول وجود ضغوطات من جهات غير معروفة لعرقلة فتح أي ملف يتعلق بأمور الإغاثة والمساعدات في سورية وخاصة فيما يتعلق بمنظمة الهلال الأحمر السوري، ليكون كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية مجرد حبر على ورق ونوع من الرد الروتيني على كتاب رئاسة مجلس الوزراء».

من الذاكرة

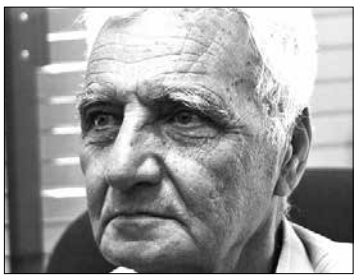

■ محمد علي طه

لولب الجمعية الجغرافية

جمعتني قبل اثنين وأربعين عاماً زمالة التعليم بالرفيق زهير ناجي مدرسة مادة التاريخ في ثانوية ابن العميد بدمشق، ومنذ اللقاء الأول لمحت فيه طلعة المدرس المليء حيوية ونشاطاً وبدأت صدامتنا تؤتي ثمارها في عملنا المتكامل مع عدد من الرفاق المدرسين في الثانوية لغرس بذار الروح الوطنية وحب الوطن والشعب في نفوس طلابنا. ومما بقي في الذاكرة ما حدثني به عن بداية عمله في التعليم، فهو خريج دار المعلمين العليا عام 1952، عين في العام ذاته مدرساً في محافظة اللاذقية، أيام كان عدد خريجي الجامعة ودار المعلمين العليا قليلاً، والبلاد حديثة الاستقلال، والدولة تسعى لتأمين العدد الكافي من المدرسين لمواجهة التوسع التعليمي بعد الحصار الشديد الذي ضربه عهد الانتداب ومن قبله عهد الاقطاع العثماني على العلم والتعليم..
وبصفته متقدماً لي في ميدان التدريس كان موضع الاستشارة والإفادة... وبقيت صداقتنا وزمالتنا- كما التزامنا- نابضة بالعمل والحياة، وبعد التقاعد تفرغ لمتابعة البحث والإطلاع ولا سيما في مجال التاريخ والمجتمع وأصدر بعض المؤلفات، ثم انضم إلى الجمعية الجغرافية وواكب أعمالها، ومازال حتى اليوم من نشطائها بل لولبها، والجدير بالذكر أن الجمعية تتخذ من البناء الأثري «الستة الحفيظة» في حديقة «الميسات» مقراً لها، وتقيم فيه ندواتها أسبوعياً كل خميس إلى جانب نشاطاتها المتنوعة «رحلات- أبحاث- معارض»، وكان لي شرف المشاركة مرتين بنشاطها فقدمت أمسيتين شعريتين إحداهما كانت مكرسة مسبقاً للشعر الغزلي لكن وقوع الغزو الاستعماري على العراق الشقيق حينها، أحال الأمسية إلى الشعر الوطني المقاتل دفاعاً عن الشعوب وحقها في التصدي للعدوان، وللتحرر من كل أشكال الاستعباد والظلم، وفي سبيل حياة كريمة وآمنة. وكان مطلع القصيدة الأولى في الأمسية:

«أنا واثق ثقة الشروق بشمسه
ثقة الربيع بزهره
ثقة الوليد بأمه
ثقة الشريف بعرضه
رغم انفلات الحاقدين على البشر
الغادرين الهادمين بلا خجل
صرح الحياة
أنا واثق أن الغد المرجو
تصنعه الشعوب الظافرة»

أطيب التحيات للجمعية الجغرافية، مع صادق الأمنيات بنجاحها في أداء رسالتها العلمية والوطنية.

فلاحو الغاب.. هل تنقذهم «المساعدات» الجزئية؟

للسنة الثانية على التوالي تقوم منظمة الأغذية والزراعة «فاو» التابعة للأمم المتحدة بتقديم مساعدات جزئية على شكل بذار من قمح وشعير لبعض الفلاحين المتضررين في منطقة الغاب نتيجة عمليات المسلحين التي لا تمكنهم من جني محاصيلهم أو إتلافها.

■ مراسل قاسيون- حماة

يتم تحديد الفلاحين المتضررين من هذه العمليات عبر «محاضر» يتم رفعها من الجمعيات الفلاحية في منطقة الغاب.

قرى لم يشملها التوزيع

وفي هذا العام قدمت «الفاو» 281 طناً من القمح والشعير مجاناً ليتم توزيعها عبر مديرية الزراعة في الغاب على أساس المحاضر المقدمة إليها، لكن الملاحظ أنه في هذا العام أدخلت شعبة الهلال الأحمر كوسيط في عملية التوزيع، حيث تسلم البذور إلى شعبة الهلال الأحمر وهذه الأخيرة تسلمها إلى لجان من المهندسين المكلفين من مديرية الزراعة بتسليمها إلى الفلاحين المتضررين.
وبالرغم من أن هذه العملية خطوة في تخفيف العبء الثقيل الذي يعانيه فلاحو الغاب إلا إنها خطوة غير كافية، فنسبة الفلاحين المتضررين أكثر بكثير ممن شملتهم قوائم التوزيع هذه، وفي مثل هذه الحالات تحدث تجاوزات عديدة في شكل التوزيع ومَنْ يستحقه فعلاً. بالإضافة أن القرى التي شملها التوزيع لا تتجاوز الخمس عشرة قرية علماً أن هناك قرى لم يشملها التوزيع وهي أحوج ما تكون لهذه المساعدات.

المتاجرة بلقمة المواطن

الشيء اللافت للانتباه في مدينة سقيلبية فيما يتعلق بـ«اسطوانات الغاز» أن المواطن لا يحصل على اسطوانة الغاز إلا كل شهرين مرة واحدة حسب الدور المسجل في الجداول المعدة لذلك، في حين أن الغاز متوفر بكميات كبيرة في السوق، ويصل سعر الاسطوانة إلى 1800 ل.س.
والغريب إنه في مركز توزيع مادة الغاز نفسه يقول لك المشرفون بكل صراحة: «هذا غاز حر بدك أهلاً وسهلاً، السعر 1800 ل.س». ولكن إذا سألت عن دورك يقول «ما جانا غاز»، طيب من أين له هذا الغاز الموجود لديه؟ وأين شعبة التموين من هذه التجاوزات والمتاجرة بلقمة المواطن على مرأى منها ومن الجهات المختصة؟

الذكرى الثانية لاستشهاد الرفيق زهير علي المشعان

■ آلان كرد

في العاشر من كانون الثاني حلت الذكرى الثانية لاستشهاد الرفيق «زهير علي المشعان» شهيد حزب الإرادة الشعبية وشهيد الحراك الشعبي السلمي الذي استشهد في دير الزور إثر قيام إحدى الجهات الأمنية بإطلاق النار على مظاهرة سلمية بتاريخ 10\1\2012 سقط فيها 14 شهيداً وعشرات الجرحى هذه المظاهرة التي شارك فيها الآلاف من أهالي دير الزور.
والرفيق الشهيد من مواليد مدينة موحسن في محافظة دير الزور عام 1993، وكان طالباً في السنة الثانية معهد الحاسوب، وساهم بالحراك الشعبي السلمي في دير الزور. بهذه المناسبة نتذكر رفيقنا الشهيد ونؤكد على النضال من أجل إيقاف التدخل الخارجي ووقف العنف ومن أجل تغيير جذري سياسي واقتصادي اجتماعي شامل يؤمن بناء سورية الجديدة سورية الكادحين والفقراء.
الخلود لكل شهداء سورية من مدنيين وعسكريين، ومنهم شهداء الإرادة الشعبية الرفيق الشهيد «فواز الحراكي» الذي استشهد في حمص نيسان 2011 والرفيق الشهيد «رائد ليلى» الذي استشهد في احتجاجات حي القابون بدمشق بتاريخ 15 تموز 2011 والرفيق الشهيد «أحمد خلف إسماعيل» من منظمة الرقة الذي استشهد بتاريخ 2\8\2013 أثناء تأدية خدمة العلم في منطقة الصنمين في محافظة درعا والرفيق الشهيد «ممدوح شحود» الذي استشهد بتاريخ 9\8\2013 إثر قصف تعرض له حي الزاهرة في حمص.

لقمة الشعب المنهوبة في قرية «رساس»

نظم أهالي وسكان قرية «رساس» التابعة لمحافظة السويداء عريضة تطالب الجهات المعنية في المحافظة بالتخفيف من حجم معاناتهم اليومية الناجمة عن نقص في تأمين مادة «الخبز» لقمة العيش بعد وصول أعداد كبيرة من مهجري المحافظات السورية واستقرارهم في أحياء القرية ومعسكر الطلائع التابع لها.

■ وائل منذر- السويداء

إضافة إلى انتقال الكثير من العائلات الفقيرة من مدينة السويداء إليها بسبب غلاء المعيشة وأجور السكن فيها، مما شكل عامل ضغط إضافي على الأهالي ومخصصاتهم من مادتي الطحين والمازوت حيث يوجد في القرية فرن واحد، يقوم بتأمين مادة «الخبز» لجميع سكان القرية إضافة إلى سكان قريتي المجيمر وخربا المجاورتين.

أكثر من ضبط تمويني ولكن..

توجهت «قاسيون» إلى قرية «رساس»، والتقت الأهالي الذين بدورهم أكدوا لنا النقص الشديد الحاصل في تأمين مادة الخبز لقمة عيشهم واضطرارهم لشراء الخبز السياحي مما شكل أعباء إضافية على دخولهم ورواتبهم الهزيلة في ظل فلتان الأسواق والأسعار بفعل الأزمة الوطنية العميقة وتداعيتها الكارثية على مستوى معيشتهم وتأمين حاجاتهم الضرورية.
وأكد الأهالي قيام صاحب الفرن ببيع كميات من مادتي الطحين والمازوت المخصص للفرن في السوق السوداء وتهريب ربطات الخبز من شبابيك الفرن الخلفية المطلة مباشرة على الطريق لحساب أصدقائه ومعارفه، وقد سجل بحق الفرن ومالكه أكثر من ضبط تمويني، يتعلق بالنقص في وزن ربطة الخبز، ولكن على ما يبدو أن ضبوط مديرية تموين السويداء لم تلجم صاحب الفرن عن تكرار المخالفات السابقة.

الحد من ممارسات تجار الأزمة

وبدورها تضم «قاسيون» صوتها إلى صوت أهالي قرية «رساس» في مطالبهم المحقة والمشروعة، وتطالب الجهات المعنية بضرورة التحرك بالسرعة القصوى لتأمين مادة الخبز لأهالي القرية وتحويل مخصصات أهالي قريتي «المجيمر- وخربا» إلى أحد الأفران الموجودة في قرية عرى المجاورة لهما، وتؤكد على ضرورة الحد من ممارسات تجار الأزمة في استغلال الظروف التي تمر بها البلاد لابتزاز الأهالي وإهانتهم في لقمة عيشهم، فلقمة الشعب خط أحمر، وكرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

في الحسكة... «مجرمون» خارج السجون

لن تكون جريمة القتل، التي شهدتها قرية «القصير» في ريف مدينة القامشلي الشهر الماضي، الأخيرة في ظل غياب كامل لجهاز الأمن الجنائي عن ملاحقة القتلة في محافظة تشهد الكثير من حالات القتل في الريف المحكوم بعادات وتقاليد الثأر والانتقام.

■ قحطان العبوش- القامشلي

قُتل شخص في مشاجرة عائلية في القرية وأصيب آخر، وأحرق ذوو القتيل منازل عائلة المتهم بالقتل في رد فعل يشجعه عدم تدخل الأمن الجنائي، ولا تنتهي هذه المشاكل عادة عند هذا الحد، حيث يجد ذوو المقتول أنفسهم مضطرين للثأر من القاتل الطليق.

جرائم مستمرة و«الجنائي» غائب

لا يوجد إحصائية رسمية لعدد جرائم القتل المرتكبة في المحافظة خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب ظروف الأزمة التي تعيشها البلاد. وتمنع الأوضاع الأمنية المعقدة والمركبة في المحافظة رصد العدد الدقيق لجرائم القتل، لكن الترابط الاجتماعي بين سكان المحافظة المرتبط بالعشيرة والطائفة والعائلة الكبيرة يتيح معرفة وتسجيل حالات كثيرة بعضها سجل سقوط أكثر من قتيل في جريمة واحدة مازال القتلة فيها خارج السجون. وقتل أربعة أشخاص في مشاجرة بين عائلتين في بلدة «القحطانية» في شهر آب الماضي استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة الخفيفة، وأسعف المصابون إلى مشافي مدينة القامشلي دون أن يتم توقيف أي شخص مرتبط بالجريمة في إعلان صريح لغياب أي محاسبة أو تحقيق أو سجن.

حرب «جنائية» تجري في الظل

تصنف غالبية مدن وبلدات المحافظة كمناطق آمنة، لكن دور الأمن الجنائي يغيب بشكل كامل عن متابعة جرائم القتل والسرقة والاختطاف، ويلجأ الأهالي لاسترجاع حقوقهم أو مخطوفيهم بشكل شخصي، وبجانب حرب عسكرية تشهدها بعض بلدات المحافظة وتحظى بتغطية إعلامية مفصلة، تجري حرب جنائية أخرى لا تخضع لأي قانون، وتكون شرارتها خلافات شخصية بسيطة تتطور لحد استخدام السلاح.

يتعزز انقسام جديد في المحافظة بين العائلات تغذيه العادات والتقاليد ولاسيما الثأر في ظل انتشار ظاهرة حمل السلاح الفردي وغياب أي دور للأمن الجنائي للحد من انتشار الجرائم فيها

ولا يلقى هذا النوع من الجرائم أي اهتمام إعلامي أو اجتماعي في بلد يعيش حالة حرب، ويسجل عشرات القتلى بشكل يومي على خلفية الصراع الدائر في البلاد، وتنعكس هذه الجرائم بشكل خاص على عائلتي القاتل والمقتول الكبيرتين.

وفي ريف محكوم بالعادات والتقاليد يصبح كل أفراد عائلة القاتل بغض النظر عن صلة القربى هدفاً للقتل، ما يضطر عشرات العائلات لمغادرة منازلها واللجوء لقرية أو بلدة بعيدة في نزوح من نوع خاص لا يلقى أي اهتمام.

وساعد غياب دور الأمن الجنائي غير المفهوم، على انتشار ظاهرة حمل السلاح الفردي، كما ساعدت حالة الصراع الدموي في البلاد على انتشار ثقافة القتل ولاسيما في ريف المحافظة الأقل تعليماً وثقافةً.

عواقب الانقسام المستجد

وبجانب انقسام مجتمعي سياسي «وهمي» يعتمد على ثنائية موال ومعارض، يتعزز انقسام جديد في المحافظة بين العائلات التي تتطور مشاجرات أفرادها العادية إلى حد القتل، وهو انقسام تغذيه العادات والتقاليد ولاسيما الثأر، ولا يحمل أي دلالات سياسية، كما أن الحل المتأخر لمثل هذه الجرائم لا يرتبط بأي مصالحة وطنية بقدر ما يرتبط بمحاكمة القاتل أولاً، ومن ثم العمل على مصالحة العائلات بتدخل الوجهاء والشخصيات الاعتبارية ورجال الدين وشيوخ العشائر.

ويمكن حصر مجموعة من العواقب التي تخلفها كل جريمة قتل بين عائلتين تتثمل بالنزوح الجماعي لعائلة القاتل الكبيرة التي قد يصل عدد أفرادها إلى 100 شخص في الحد الأدنى، بعيداً عن مكان إقامة عائلة القتيل، وعدم القدرة على مزاولة العمل أو الدراسة ولاسيما طلاب الجامعة، حيث يصبح كل ذكر من عائلة القاتل هدفاً مشروعاً للثأر.

إجراءات «تعسفية» تطال مناطق حلب

مضى الأسبوع الماضي بظلامه الدامس نتيجة انقطاع الكهرباء في منطقة «الزربة» بعد استهداف أبراج التوتر العالي ومنع ورشات الكهرباء من الوصول وإصلاح الأعطال، وقد سقط شهيد من عمال الكهرباء وأصيب آخر. وفي اليوم الخامس تم إيصال الكهرباء لينعم أهلنا في حلب أخيراً بهذه النعمة حتى ولو كانت لمدة ساعة أو ساعة ونصف في اليوم، ومحاولة تأمين وصول المياه أيضاً بحدها الأدنى.

■ مراسل قاسيون- حلب

أما المتقاعدون فهم يقضون معظم وقتهم منذ أكثر من ثلاثة أسابيع انتظاراً ضمن الطوابير المكتظة من الساعة الرابعة صباحاً أمام المصرف العقاري ليقبضوا رواتبهم، وفي نهاية الدوام ينفضون خائبين، لعدم استلام رواتبهم بحجة أن الشبكة في دمشق معطلة!! وهكذا دواليك ليبدأ اليوم التالي بالدوامة نفسها.

قرار تعسفي..

مناطق ريف حلب تعيش معاناة إضافية، إذ تمارس بحقها سياسة رسمية يمنع بموجبها وصول أي مساعدات و«إغاثة إنسانية» لها، وهذه سياسة خطيرة بنتائجها وآثارها الكارثية ومدانة.

هناك قرار ضمني بمنع إرسال المواد الإغاثية عن طريق شعب الهلال الأحمر في الريف الحلبي منذ خمسة أشهر، وذلك لمنع وصول الإغاثة إلى المناطق التي يسيطر عليها المسلحون، مما يسمح هذا الإجراء للمؤسسات الدولية باستغلال هذا الموقف للمطالبة بفتح ممرات إنسانية ودخول الجهات الأجنبية إلى الداخل السوري بالإضافة إلى اضطرار المواطنين لقبول الإغاثة القادمة من الحدود التركية عن طريق لجان إغاثة غير محايدة.

لذلك المطلوب فوراً التراجع عن هذا القرار التعسفي، والعمل على تسهيل وصول المواد والمساعدات الإغاثية إلى مناطق ريف حلب التي تعاني الأمرين.

فما مبرر هذا القصف؟

سكان قرية «أحرص» لم ينخرطوا في المجموعات المسلحة، وتعرضت للتفتيش والإهانات والخطف من قبل المسلحين وهي تعيش حياتها السلمية بشكل طبيعي تختلف عن باقي القرى كلها.

يوم الاثنين 2014/1/6 هو يوم السوق الأسبوعي في قرية أحرص ويتجمع الأهالي من القرى المجاورة للتسوق، قامت الجهات الرسمية بقصف القرية المذكورة في مركزها «السوق» في الساعة الثانية عشرة ظهراً مما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء المدنيين والكثير من الجرحى عدا عن الدمار والخراب الذي تسبب به القصف.

فما مبرر مثل هذا القصف؟

طرطوس.. فساد وسرقة لمساعدات «الإغاثة»؟!

الفساد.. الفساد.. ثم الفساد، إنه المصطلح الأشهر والأكثر انتشاراً في سورية منذ سنوات طويلة، وإن هذه الأزمة الطاحنة كشفت للكثيرين مدى خطورة هذا السرطان الذي ينخر في مجتمعنا السوري منذ زمن طويل، حيث تأكد للجميع بأنه أحد الأسباب الرئيسية لانفجار أزمتنا.

■ صلاح معنا

والآن لم يعد يتحدث السوريون عن الفساد الإداري أو القضائي أو في التعليم الجامعي بل الحديث في الشارع اليوم هو عن تجار الأزمة وعلى مختلف المستويات «تجار السلاح – تجار المحروقات – المواد غذائية»، وغيرها من الأزمات الخانقة التي يعاني منها المواطن السوري.

السرقة تطال مساعدات الإغاثة

ولكن الحديث الأبرز اليوم هو عن الفساد والنهب والسرقة التي تطال مساعدات الإغاثة الإنسانية المقدمة للشعب السوري، خاصة وأن المصادر المختلفة تؤكد بأن نصف الشعب السوري أصبح بحاجة للمساعدة، وأصبح تحت خط الفقر.

ففي أسواق طرطوس مثلاً انتشرت ظاهرة منذ عدة أشهر، وهي بيع معونات الإغاثة علناً وبكل وقاحة؟! ودون حسيب أو رقيب؟! لا رادع من ضمير ولا من أي جهة حكومية.

فمراسل «قاسيون» جال في سوق الكراجات القديم وشاهد المواد الغذائية من زيوت ومعلبات مختلفة خاصة بمساعدات الإغاثة ومكتوب عليها بكشل واضح «غير مخصص للبيع»، تباع علناً، حيث سألنا أحد البائعين كيف تبيعها وهي مخصصة للشعب السوري المحتاج ولماذا لا تخاف من دوريات التموين أو شرطة البلدية فرد ساخراً: «حط بالخرج».

التلاعب والمحسوبيات..

وأيضاً تُباع تلك المسروقات علناً في سوق «النسوان» في قلب السوق التجاري بطرطوس في تحدٍّ واضح لكل الجهات الرسمية، خاصة وأن محافظتنا هادئة. والجواب المنطقي هو الفساد والرشوة وتجار الأزمة وضعاف النفوس من تجار الأزمة ومن الجهات الحكومية المكلفة بردع هذه الظاهرة؟

مواطن: المؤلم ليس عدم حصولي على المعونة إنما كرامتنا التي تُهان فأولادي يدافعون عن الوطن ووحدته وابني جريح ولا يوجد أي مُعيل ونُعامل بطريقة تهين الكرامة

وأما عن التلاعب والمحسوبيات في الجمعيات الخيرية والهلال الأحمر فحدث ولا حرج، وأكبر مثال جمعية «البتول» التي يتحدث الجميع عن الفساد والتلاعب والسرقة التي تحدث فيها لدرجة أنها أصبحت حديث الشارع.

تحدثت المواطنة «فهمية الراعي»، زوجة عسكري مفقود، تحدثت لـ«قاسيون» في جمعية البتول والدمعة في عينها: «أنا زوجة مفقود وأولادي الثلاثة صغار، والمنطقة كلها تعرف ذلك والمختار والبلدية، ومديرية الشؤون أعطتني الموافقة للمعونة ولكن رئيسة الجمعية ردت بكل استهتار ووقاحة بأنه لا يحق لي معونة بحجة أنها تريد الإثبات لذلك؟ ولا أعرف ماذا أفعل، إننا نأتي إلى هنا ونعامل كشحادين وليس كمواطنين...».

المعونة لمرة واحدة!

في حين تحدث المواطن «أبو محمد» مهجر من حلب، قائلاً: «إنني قدمت لطرطوس منذ ستة أشهر، ولم أحصل على أي مساعدة إغاثة إلا مؤخراً، حصلت عليها بشكل إسعافي «مرة واحدة فقط»، ولم يقدموا لنا في الهلال الأحمر أي مساعدة من ناحية الفرش وأثاث المنزل، رغم وجود الهوية الشخصية ودفتر العائلة التي تؤكد بأنني حلبي مهجر وأنا بحاجة ماسة للمساعدة..؟!».

أما المواطن غازي حلوم فتحدث لـ«قاسيون» غاضباً: «أولادي الثلاثة احتياط في الجيش العربي السوري وأحدهم مصاب منذ ثلاثة أشهر، وقدمت كل أوراقي الثبوتية إلى الشؤون الاجتماعية وحتى توقيع المحافظ، ولكن السيدة رئيسة جمعية البتول رفضت إعطاءنا المساعدة بكل وقاحة، والمؤلم ليس عدم حصولي على المعونة، ولكن كرامتنا التي تُهان فأولادي يدافعون عن الوطن ووحدته، وابني جريح ولا يوجد أي مُعيل ونُعامل بطريقة تهين الكرامة..».

الفساد يعصف بما تبقّى من «رياضة» دير الزور!؟

بعد ما يقارب ثلاث سنوات من الأزمة وما خلفته من خراب ودمار ونهب طال كل شيء ومنها المنشآت الرياضية ومباني الأندية في مدينة دير الزور وريفها واستمرار الفساد فيها والذي أدى إلى غياب شبه تام للرياضة والرياضيين بعد أن كانت من المحافظات المتقدمة في كرتي القدم واليد والسباحة وألعاب القوى.

■ مراسل قاسيون

ونادي الفتوة أقدم نادٍ في المحافظة ومن الأندية العريقة في سورية ما زال الفساد يُعصف به إضافةً إلى الأزمة.

عالوعد يا كمون..

وقد جرى مؤخراً تعيين رئيس للنادي ليس عضواً فيه مقابل استعداده لدعم النادي مادياً كما قال بأنه سيقدم له من مليون إلى عشرة، وسيتحمل كافة النفقات في إطارالاستعداد للمشاركة في دوري المحترفين ومبارياته التي ستقام في دمشق بعد غيابه عنه في الموسمين السابقين رغم البون الشاسع بينه وبين الأندية المشاركة التي لم تتضرر كثيراً من الأزمة كـ«الكرامة والجيش والطليعة» وغيرها التي يتوفر لها الدعم والمستوى الفني والبدني.

وإذا كان يمكن قبول تكليف رئيس للنادي غير عضو فيه لأسباب مادية رغم توفر كثير من الخبرات والأعضاء من أعضائه وهذا غير مبرر فإنّ هذا الرئيس لم يفِ بوعوده والتزاماته المالية ولم يقم بمهامه. بل طلب إعانة مالية من الاتحاد الرياضي وحصل على مبلغ 500 ألف ليرة صرفت على نفقات إقامة اللاعبين في الفندق ولم يحصل اللاعبون على رواتبهم.. كما لم يحضر الإداريين الأساسيين إلى دمشق كونهم مهجرين أو بسبب تقطع الطرقات.

مَنْ يتحمل المسؤولية؟

وجرى تكليف إداري فاشل سابقاً، كما أن الرئيس الجديد لم يفِ مجدداً بوعوده المادية عند مطالبته بذلك وطلب إعانةً ثانيةً من الاتحاد الرياضي الذي لم يوافق عليها.

والسؤال من يتحمل مسؤولية ذلك الآن والدوري على الأبواب؟ هل هو فرع الاتحاد الرياضي في دير الزور أم الاتحاد الرياضي العام أم الإدارة الحالية والرئيس الجديد..؟

إن العديد من الرياضيين والإداريين الذين يصرون على العمل بتفانٍ من أجل المحافظة على ما تبقى من رياضة ورياضيين في دير الزور، رغم المعاناة المؤلمة والظروف القاسية التي تمر فيها المحافظة والوطن عموماً نتيجة الأزمة ينطلقون أيضاً من أهمية الرياضة في إحياء الجوانب الأخلاقية الرياضية في مواجهة قيم الحقد والرعب التي يحاول المجرمون والقتلة نشرها في المجتمع. وكذلك مواجهة ومحاربة الفساد أينما وجد.

مطالب محقة..

وقد توجه البعض منهم إلى «قاسيون» لتقف إلى جانبهم في مطالبهم بإقالة الرئيس الجديد لتقصيره ومخالفته للأنظمة والقوانين، وتشكيل إدارة جديدة من الكفاءات الموجودة والمتوفرة وهي كثيرة. كما يطالبون بتقديم الدعم المالي والفني للنادي واللاعبين.

ونحن بدورنا ننقل معاناة النادي والرياضيين وجماهيرهم إلى الاتحاد الرياضي فالرياضة أخلاق وقيم قبل أن تكون ربحاً وخسارة.

حلب ودير الزور في الحصار والمَعبَر والمِعبَار!؟

المعبر شارع يفصل ما بين حلب الشرقية والغربية ويسيطر عليه النظام من الجهة الغربية والمسلحون من الجهة الشرقية.. وفيه منطقة للعبور منه بين المنطقتين تُسمّى «المعبر»..

■ زهير مشعان

المَعبَر..

والطرفان يضيقان الخناق على المواطنين الذين يريدون الانتقال من هذا الطرف إلى ذاك وبالعكس إمّا بالتفتيش على الهويات والانتماءات والمنع إلى حد القتل والقنص ناهيك عن الإهانات والإذلال المتعمد والتشبيح والتشليح والسرقة وقضاء الساعات الطوال في الانتظار والتنقل سيراً على الأقدام وخاصةً النساء والشيوخ والأطفال..

وترى الرجال والشباب منهم يساعدون بعضهم في حفظ آيات قرآنية وأحاديث وأوقات الصلاة وغيرها من الأمور الدينية خشية أن يدفعوا حياتهم ثمناً لسؤال باسم الدين والإله ويضاف إلى ذلك منع دخول وخروج المواد الغذائية ليموت الناس جوعاً وبرداً ورعباً.. أما الذين لا يريدون ترك منازلهم لعدم قدرتهم المادية ولا وجود لمكانٍ آخر يؤويهم فهم عرضة للموت.. هذا في إطار الحصار المفروض على حلب.

المِعبَار..

المعبَار منطقة على ضفة نهر الفرات اليمنى، والتي تسمى الشامية، ينتقل منها أهالي دير الزور المحاصرون إلى الضفة الثانية والتي تسمى الجزيرة ليتاح لهم المغادرة إلى الريف الشرقي والغربي ومنهما إلى المحافظات الأخرى كالرقة والحسكة لأن كل طرقات الشامية تحت سيطرة المسلحين، وإلى دمشق قبل أن يغلق طريقها منذ أكثر من شهر بسبب توسيع دائرة الحصار المفروض على المدينة.

الضفة اليمنى يسيطر عليها النظام ومن يدخل إليها أو يغادر منها مهدد أولاً بالاعتقال لأتفه الأسباب كوشاية أو هوية واشتباه باسم وغيرها.. فمن يريد مراجعة دوائر الدولة أو الجامعة أو قبض راتبه من المعلمين والعاملين وكذلك من قبل المسلحين على الضفة الأخرى الذين يتهمونه بالخيانة والعوايينة وربما يذهب ضحية للأسباب ذاتها أو معتقلاً لا تعرف عنه أسرته شيئاً.

أما إدخال مواد غذائية أو مواد تدفئة أو حليب أطفال حتى ولو كان بكميات قليلة جداً تكفي ليوم أو أيام لاستهلاك أسرة فتلك من المستحيلات، حتى ولو ربطة خبز، فإما تسكب وتلقى في الأرض أو تلقى في النهر حيث يعتبرون أنّ السمك أحقّ من هؤلاء الخونة الكفار، فالتكفير هو أبسط التهم التي يمكن توجيهها، وقس على ذلك.. عدا القصف والقنص والخطف.. وما شابهها هنا وهناك.

قصصٌ وحكايات..

قصصٌ وحكاياتٌ كثيرة يرويها المواطنون.. لم ترد في حكايات شهرزاد ألف ليلة وليلة أو ما شابهها في العالم، ولم يتصورها خيّالٌ يوماً ما، أصبحت واقعاً يومياً مؤلماً وفي اليوم يموت المواطن عدة مرات. وبات المواطنون يشعرون أنهم يعيشون في غابة وما يقع عليهم يفوق شريعتها بعد أن أعادوهم إلى ما يشبه العصور الحجرية وإلى الوحشية الأولى.. هؤلاء يفعلون ذلك باسم التطهير ومحاربة الإرهاب والمؤامرة.. وهؤلاء باسم التحرير والثورة..!!

قصفٌ «عشوائي» يطال أحياء مدينة حمص..!

■ مراسل قاسيون

شهدت العديد من مناطق البلاد تصعيداً عسكرياً كان ضحيته غالباً المدنيين الأبرياء. فعلى مدى الأيام الماضية شهدت محافظة حمص ريفاً ومدينةً تصاعداً في العنف من الأطراف كافة وخصوصاً الأحياء سواء كانت المتوترة التي تحت سيطرة المسلحين أو الآمنة التي تحت سيطرة الدولة..

فالقذائف تتساقط على أحياء «الوعر وكرم الشامي والنزهة والزهراء ووادي الذهب..»، والمواطنون يتراكضون في كل الاتجاهات للاحتماء منها ومن في منازلهم لا يستطيعون الخروج بعد أن تنادت وتداعت مجموعات المسلحين بحجة فك الحصار عن حمص وأحيائها.. وقد سقطت قذيفة على المواطنين المدنيين أثناء خروجهم من جامع عمر بالحمرا.. وأخرى أثناء خروج التلاميذ من مدرستهم في الغوطة، وقد استشهد الكثير من المدنيين الأبرياء عدا الجرحى بالمئات.

وما تم إحصاؤه من الشهداء في الغوطة حوالي 12 شهيداً وثلاثة جرحى حالتهم خطرة فهم في غيبوبة. وفي كرم الشامي 5 شهداء وجرحى حوالي 60 منهم أيضاً 3 في حالة غيبوبة. ولم تتم معرفة ما حصل بالأحياء الأخرى بسبب استمرار القصف وتقطع الطرق. كذلك جرى التصعيد في بعض أرياف حمص وخاصةً الحولة وما حولها من مدن وبلدات وقرى، ولم تعرف نتائج دقيقة لهذا التصعيد بسبب تقطع الطرق وسيطرة المسلحين على المنطقة.

وفي ظل هذا التصعيد ازداد وارتفع واتسع صوت الرافضين للعنف والمؤيدين للحل السياسي الذي هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب وحل الأزمة وتحميل المسؤولية للأطراف كافة.

مخيم اليرموك.. ماذا بعد!

■ مراسل قاسيون

تتواتر الأنباء عن الحالة الإنسانية الكارثية التي وصلت إليها أوضاع من تبقى من القاطنين في مخيم اليرموك، حيث يحصد الجوع والبرد وفقدان الأدوية أرواح الأبرياء يومياً، ويهدد حياة الباقين هناك ممن لم يجدوا ملجأ يؤون إليه في ظل جحيم الحرب بعد أن تهجّر مئات الآلاف من أبنائه.

إن هذا الوضع الكارثي الذي وصل إليه أبناء المخيم يأتي نتيجة الحصار المفروض عليه من الجهات الرسمية بعد دخول الجماعات المسلحة من جهة، وبسبب سلوك هذه الجماعات في داخل المخيم والذين يتحكمون ببيع وتوزيع كل المواد الغذائية الموجودة في المخيم من جهة أخرى.

وإذا كان مفهوماً ومبرراً مواجهة الجماعات التكفيرية المسلحة، فإن ما هو غير مفهوم ومبرر هذا العقاب الجماعي بحق أبناء المخيم المدنيين الذين يدفعون وحدهم فاتورة الحصار من الجهات الرسمية، وتحميل هؤلاء المدنيين وزر وجود وسلوك تلك الجماعات سواء كان ذلك في المخيم أو غيره من المناطق الواقعة تحت الحصار.

لقد بات الموقف يتطلب حلاً إسعافياً لوضع المخيم الذي يمثل رمزية تاريخية لأبناء الشعب الفلسطيني في صراعه مع العدو الصهيوني، وفك الحصار وإدخال المواد الغذائية ومستلزمات الحياة الضرورية لهذا المخيم المنكوب بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

لتوفير البيئة المناسبة لطرد الجماعات الإرهابية من المخيم التي منعت إدخال المواد مؤخراً وإعادة الحياة إلى وضعها الطبيعي.

تقطع السبل في «قدسيا»..!

تتقطع سبل التنقل بأهالي منطقة قدسيا بريف دمشق بأشكال متعددة، منها إغلاق أحياء وطرقات بأكملها بالسواتر الترابية أو الحديدية، أو اضطرارهم للتوقف عند عدد من الحواجز شبه النظامية حتى في الحارات الفرعية، وذلك علاوة على وقوفهم المديد أمام الحاجز الرسمي الأكبر على طريق الربوة أو طريق بيروت القديم المعروف بحاجز الصفصاف.

■ مراسل قاسيون

وهنا قصة من قصص الأزمة السورية، من نوع آخر ينسحب على كل المنطقة وأحيائها المختلفة، حيث هنا لا تعتمد الهوية الرسمية للمواطن السوري بوصفه مواطناً، سواءً أكانت شخصية أو بطاقة عمل، بل يمنع على السيارات أو المارة عبور هذا الحاجز، وهو على طريق رئيسي ويصنف على أنه دولي، إلا بسند إقامة في المنطقة.

حصراً سند الإقامة!

أي ببساطة يحتاج كل فرد من أفراد الأسرة لأن يكون لديه هذا السند ونسخ عنه على اعتبار أنه ليس بالضرورة أن يخرج كل أفراد الأسرة في وقت واحد من قدسيا أو يعودوا إليها معاً وفي وقت واحد بالضرورة، وهذا يعني ببساطة أيضاً أن الأخ من خارج قدسيا لا يستطيع زيارة أخيه المقيم والحامل لسند الإقامة هناك، ناهيك عن وجود عدد من حالات العائلات التي نزحت إلى قدسيا من مناطق «حارة» لتأوي بـ«الموانة» لدى عائلات أخرى من دون عقود إيجار أو ملكية وبالتالي دون إمكانية استخراج سندات إقامة من المخاتير المعنيين..! وهو ما يجعلهم في مهب الريح بالمحصلة.

ممارسات استفزازية..

ويضاف إلى هذه المعاناة نقص المواد الغذائية والتموينية في بعض الأحياء وتوافرها في أخرى وتأثير ذلك على أسعارها، وكذلك صعوبة توافر وسائل النقل وتغيير مسارها جزئياً أو كلياً، واضطرار الأهالي بالمحصلة للمشي لمسافات طويلة، وأحياناً تعرضهم للسلوك المسيء وغير اللائق من تطاول بعض عناصر الحواجز عليهم، إلى جانب قيام بعض عناصر الحواجز غير النظامية في عدد من الحارات والأحياء الفرعية بالتسلط على الناس وحتى سرقة بعض المنازل.

ومن المعروف أن قدسيا تضم أحياءً أو مناطق فرعية عديدة منها: «الأحداث والجمعيات والخياطين والضاحية وضاحية العرين والجادات وحي الورود»، وهي تؤوي مئات آلاف السوريين المطلوب تعبئتهم، ولو معنوياً، في مواجهة المسلحين وليس استفزازهم بممارسات غير مقبولة ولا مفهومة.

دعم جديد يظهر..

«الصادرات»: قياس جدوى!

■ أروى المصفي- قاسيون

عجلة التجارة الخارجية السورية تراجعت بشكل كبير كنتيجة طبيعية للظروف التي يشهدها الاقتصاد السوري، فالصادرات السورية التي تراجعت بنسبة بلغت نحو 95% خلال الفترة بين الربع الأول من عام 2011 والربع الأول من عام 2013، كما تراجعت المستوردات بنسبة 88%، ومن ضمن الظروف العامة التي تؤدي إلى هذه النتائج تبقى العقوبات الاقتصادية المفروضة صاحبة أثر هام بسبب ارتباطها بشكل مباشر في صعوبة تمويل التجارة الخارجية.

في مواجهة هذا برامج دعم التجارة الخارجية السورية بقطبيها الصادرات والمستوردات لا تزال تعمل ولكن بإطار أضيق وهوامش أقل بحسب ما تصرح به الحكومة، فمن جانب المستوردات يستمر التمويل بالقطع الأجنبي لمستوردات محددة وفق أولويات غذائية وأدوية و بإجازات استيراد من وزارة الاقتصاد وضخ من البنك المركزي بقيمة مليون يورو يوميا بحد أدنى بحسب تصريح لوزارة الاقتصاد، أما الصادرات التي يختلف شكل دعمها الذي يتم وفق برنامج لدعم الصادرات، فإنها قد مولت بمبلغ إجماله 155 مليون ل.س، لصادرات من أنواع محددة ليست فائضة عن حاجة السوق بدلالة ارتفاع أسعارها المحلية بشكل كبير..

دعم الصادرات..كيف ولمن؟

برنامج دعم الصادرات مستمر بالعمل، حيث بدأت هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية بتقديم الدعم شبه المباشر أو ما يسمى خدمات المستوى الثالث «خفض التكاليف» على الشركات المشملة بخدمات هذا المستوى، وذلك عن عام 2012، وهو الذي يتم بتوزيع مباشر للمبالغ النقدية لمصدرين ينتقون من اللجنة الاقتصادية بناء على أنواع صادرات مشمولة بالدعم، «يتضمن الدعم إعادة الضرائب والتأمينات الاجتماعية ونفقات الطاقة الكهربائية التي تم تسديدها من الشركات المصدرة» بحسب توصيف هيئة تنمية وترويج الصادرات لخدمة حوافز التصدير.

الدعم المباشر لثلاثة منتجات فقط

وحول ذلك قال مدير عام الهيئة إيهاب اسمندر لجريدة «قاسيون» إن «الهيئة تقدم دعماً شبه مباشر يشمل خفض خدمات التكاليف، عبر توزيع مبلغ معين لكل من المصدرين السوريين المشملين بخدمات المستوى الثالث تحدده اللجنة الاقتصادية». وتابع اسمندر، إن «هذا الدعم عبارة عن بدل قسم من الأعباء المترتبة على المصدرين، تجاه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وفواتير الكهرباء وبعض الضرائب».

وفيما يخص تحديد المنتجات المشملة بهذا المستوى من الدعم، قال اسمندر إنه «منذ حوالي عامين وحتى الآن هناك ثلاثة أنواع من المنتجات فقط مشمولة بهذا الدعم، وهي زيت الزيتون المعبأ، والصناعات الغذائية المختلفة، والألبسة الجاهزة »، لافتاً إلى أن «خدمات المستوى الأول والثاني من ترويج ودعم فني تشمل المصدرين والمنتجات السورية كافة، حيث تقدم الهيئة خدمات التأهيل والتدريب وورشات العمل والدورات في بعض القضايا المتعلقة بالعملية التصديرية، كما تتحمل الهيئة قسماً كبيراً من تكاليف المعارض وتتحمل أعباء عمليات الترويج من طباعة البروشورات والكتيبات».

وعن حجم الدعم المقدم، بين اسمندر إنه «تم رصد حوالي 155 مليون ليرة سورية لدعم الصادرات عن عام 2012، حيث يشمل هذا الرقم 60 شركة فقط، علماً أن عدد الشركات المشملة في تناقص عن الأعوام الماضية، وذلك لأسباب تتعلق بتوقف بعضها عن العمل، فضلاً عن عدم تمكّن الشركات كافة من تأمين وتقديم الوثائق المطلوبة لتثبت استحقاق الدعم سواء من حيث المواعيد أو نوعية الوثائق».

وكانت أخبار تداولت وجود دراسة للهيئة عن تشميل 40 مادة جديدة بالدعم للمصدرين، وأهمها الدواجن والحمضيات والسجاد والبرادات والأربطة والأدوية الطبية والغزول وغيرها، على أن ترفع الدراسة عن كل سلعة لتقديمها للمجلس الأعلى للتصدير.

الصادرات السورية في تقارير الهيئة وتشكل صادرات القطاع الخاص 96% من الصادرات السورية غير النفطية، علماً أن حجم الصادرات السورية تراجع بنسبة حوالي 95% بسبب الأزمة حسب تقرير للهيئة.

وتم تصنيف الصادرات السورية حسب استخدام المواد إلى سلع وسيطة وسلع استهلاكية وسلع رأسمالية، وقد تبين أن هناك تراجعاً بنسبة الصادرات السورية من السلع الاستهلاكية من نحو 34% في الربع الأول من عام 2012 إلى 24% في الربع الأول من عام 2013، بنسبة تراجع إجمالي بلغت 29,4% خلال تلك الفترة، على حين يلاحظ تزايد الصادرات السورية من السلع الوسيطة من 64% في الربع الأول من عام 2012 إلى 75,8% في الربع الأول من عام 2013، بنسبة تزايد إجمالية بلغت نحو 18,4%، أما الصادرات السورية من الأصول الثابتة فقد كانت متدنية جداً فهي لم تتجاوز 0,2% في الربع الثاني عام 2013.

وبحسب دراسة سابقة أعدتها هيئة تنمية وترويج الصادرات حول الصادرات السورية، فإن الميزان التجاري السوري أصبح سالباً منذ عام 2004 متأثراً بانخفاض الصادرات النفطية، فيما حقق الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فائضاً تحول إلى عجز في عام 2005 ليبلغ حوالي 9% في عامي 2009 و2010.

المستورد أولا..
المصدر ثانياً.. المستهلك «أبداً»!

■ قاسيون

الحكومة تدعم الصادرات بحوالي 155 مليون ل.س توزع بشكل مباشر على 60 شركة مصدرة، لثلاثة منتجات فقط زيت الزيتون المعبأ، الصناعات الغذائية بأنواعها، الألبسة الجاهزة.. بالتأكيد دعم الدولة للصادرات أمر ضروري، وتحديداً المرتبطة منها بمزايا نسبية للاقتصاد السوري تسمح بتحقيق فائض، إلا أن ظروف الأزمة تدفع إلى قياس هذا المبلغ من الدعم ومعايرته.. نتيجة الحاجة إلى البحث في مسألة الصادرت في ظل الأزمة ككل.

فالأخذ والرد بمسألة قطاع الدواجن ومصدري البيض، أو تصدير الخضروات حسم سابقاً خلال العام الماضي بمنطق سليم، حيث أقر أن مصلحة حوالي 200 مصدر لا توضع في الميزان مع ضرورة تزويد السوق بفوائض تساهم في خفض الأسعار أي مصلحة المستهلكين السوريين كافة ، وبناء عليه أوقف التصدير لفترات، وبالمقابل فإن المصدر يحول نشاطه مؤقتاً إلى السوق المحلية.. ولكن يبدو أن مسألة المصدرين على ضيقها مع تراجع الصادرات لا تزال مكان أخذ ورد.

دعم غير مباشر

وعلى الرغم من الخطوة الإيجابية المتمثلة بإلزام المصدرين بتعهد إعادة قطع التصدير، وفق القرار رقم 2311 الصادر في أيلول-2013، الذي يلزم أي مصدر بوضع نسبة 35% من القطع الاجنبي الذي يحصل عليه من التصدير لدى أحد المصارف المحلية، إلا أن نشرات أسعار التصدير التي تقرها لجنة تسعير الصادرات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تعطي أسعاراً للصادرات مخفضة وبعيدة عن السوق بشكل كبير، وصل انخفاضها عن أسعار السوق متوسط 455% في حسبة سابقة أجرتها قاسيون في العدد رقم 620 بعنوان «إعادة قطع التصدير: خطوة لضبط السياسة النقدية..لكن مع مؤشرات سلبية!»

إن تخفيض أسعار الصادرات يساعد المصدرين على ترويج صادراتهم إن التزموا في عقودهم بالسعر المحلي، ولكن الرئيسي أنه يخفف من قطع التصدير الذي من المفترض أن يضعوه في المصارف المحلية، وهذا شكل غير مباشر أيضاً من أشكال الدعم للمصدرين..

فروقات 4-5 مرات

عانت الصادرات السورية من التراجع بالقياس إلى زيادة المستوردات خلال العقد الماضي، ولا يزال دعم المستوردين أكبر بكثير من دعم المصدرين.. ولكن في ترتيب الدعم الحكومي وأولويات قراراتها يأتي المستوردين أولاً، والمصدرين ثانياً، بالمقابل فإن «تحفيز» الطرفين عموماً وخلال الأزمة خصوصاً يأتي على حساب المستهلكين السوريين فقط..

فتحفيز صادرات زيت الزيتون السوري وتسعيرها بـ 150 ل.س/للكغ للمصدر، يقابلها وصول الكغ محلياً إلى 900 ل.س، وأطنان مصادرة من زيت زيتون مباع محلياً وغير قابل للاستهلاك!!، وكذلك الأمر مع باقي المواد الغذائية التي تنخفض أسعار صادراتها بأربع إلى خمس مرات عن أسعار السوق.. وذلك في نشرة أسعار الصادرات الحكومية الأولى لعام 2013، بالمقابل أسعار مستوردات الصناعات الغذائية التي تملأ السوق تزيد عن الكلف الحقيقية أضعاف ذلك وممولة بالقطع الأجنبي من الحكومة بأغلبها..!! وكذلك الأمر بالنسبة للألبسة الجاهزة وباقي المواد..

تحسين المستوى المعيشي «جديد الحكومة»..

والسوريون يزدادون فقراً!!

"مقاربة تنموية تدخلية"، تبنتها الحكومة خلال عام 2014، والتي تقوم على مجموعة من الأهداف ذات أبعاد ثلاثة، ومن بين تلك الأهداف تحسين المستوى المعيشي، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا يوحي – شكلاً - باختلاف جذري واستراتيجي في سياسات الحكومة، ويعطي انطباعاً باهتمام زائد بتحسين معيشة السوريين، إلا أن هذا الانطباع إذا ما صدق، فإنه يستدعي التساؤل: إذا ما كان الشغل الشاغل للحكومة هو تحسين المستوى المعيشي، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، فما كانت أهدافها في السابق إذا؟! ألم تكن السياسات الاقتصادية في خدمة التنمية والمواطن السوري سابقاً؟!

■ حسان منجه

لم يكن هذا الطرح بالجديد من حيث الشكل، حتى وإن اتفقنا أنه لم يكن له انعكاس فعلي ايجابي على السوريين في العقد الماضي رغم كثرة الحديث الحكومي عنه، رئيس الحكومة الأسبق محمد ناجي عطري لفت خلال ترؤسه مجلس الوزراء مرات عدة إلى توجه العمل الحكومي نحو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، معتبراً أنها من أولوياتها، إلا أن المواطن لم يتلمس يوماً أي تحسن في المستوى المعيشي، فالمنطق واحد، والعبارات والتصنيف بقائمة الأولويات هو ذاته، ولكن هل سيطرأ أي تحسين في المستوى المعيشي للأغلبية الساحقة من السوريين؟! إن لم نقل أن المطلوب اليوم ليس تحسين المستوى المعيشي لهم، لأن ذلك يوحي بانتقال شرائح واسعة من الشعب السوري من حال إلى حال أفضل، بينما الواقع يقول بضرورة انتشال شرائح كبيرة من تحت خط الفقر، وخاصة بعد نزوح ملايين السوريين من منازلهم وتوجههم إلى محافظات أخرى، وهم يصنفون اليوم في خانة المحتاجين لمساعدات غذائية يومية..

تخفيض الأسعار "بشخطة قلم"

إن تحسن المستوى المعيشي يقاس دائماً من خلال علاقة الدخل والأسعار بالنسبة لشريحة واسعة من السوريين، وإذا ما كانت الحكومة جادة في سعيها لتحسين المستوى المعيشي للسوريين، فإن أولى خطواتها على هذا الصعيد هي إزالة العقبات الكبرى من أمام هذا التوجه، عبر خفض أسعار المواد الأساسية التي تمتلك الحكومة قرار رفعها وتخفيضها، لأنها تؤثر بشكل مباشر على عمليات الإنتاج، وعلى السعر النهائي للسلع والمواد المنتجة محلياً، كخفض أسعار المشتقات النفطية، والتي يعد تخفيضها البوابة الرئيسية لتحسين المستوى المعيشي، لأنها تشكل أساساً لتسعير شريحة واسعة جداً من السلع الأساسية، كأجور النقل، وتكاليف التدفئة، وأسعار طيف واسع من السلع الغذائية، بينما ما نراه في الواقع، هو إصرار على قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، والتحدث عن الدعم الكبير لتلك المشتقات بين الحين والآخر، بينما الموازنة العامة تتحدث عن دعم بقيمة 40 مليار ل.س في عام 2014، وزياد الأعباء الضريبية على ذوي الدخل المحدود، ورفع تكاليف الاتصالات، وجميعها بيد الدولة قبل التاجر، فإذا ما كانت الدولة عاجزة عن ضبط الأسعار، فإن عليها بالدرجة الأولى إسقاط مبررات وذرائع ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأخرى، وعلى الدولة أن تتحمل تبعات العجز الحالي، لا أن يحمّل لأغلبية الشعب السوري، فإذا كانت أسعار بعض المواد الغذائية ترتبط بالتاجر والمستورد والإجراءات الحكومية لضبطها وخفض مستويات أسعارها، فإن هناك من المواد الأساسية ما هو تحت سيطرة القرار الحكومي المباشر، وبإمكانها تخفيض أسعار "بشخطة قلم"، بما توفره من أرضية صحيحة وسليمة تساهم في تحسين المستوى المعيشي للسوريين إذا ما أرادت الحكومة ذلك فعلياً..

التسعير الإداري على المحك..

لم يثمر قرار التسعير الإداري عن نتائج جدية يتلمسها المواطن على أرض الواقع، بعكس ما يروج له البعض، وهذا ما جعله تحت مقصلة الاختبار، كما أن التجار لم يستسيغوا هذا القرار الحكومي، وهم يسعون جاهدين لإفشاله، وهذا ما نحن متأكدون منه، وهناك جهات فاسدة ضمن الجهاز الحكومي تسعى لإفشال هذه التجربة، ووأدها منذ انطلاقتها، وكان تناقل الصحافة خبر إرسال مجموعة من التجار ورجال الأعمال إلى وزير التجارة الداخلية يلتمسون منه الموافقة على طلبهم بوقف قرارات التسعير، وتلميح البعض الآخر بتهريب السلع الغذائية إذا لم توقف التجارة الداخلية تنفيذ قرارات التسعير بما يصب في السياق ذاته، وبما سيشكله هذا من عامل ضغط على الحكومة، ولكن، هل سترضخ الحكومة لمثل هذه الضغوطات مستقبلاً؟! وهل ستوقف قرار التسعير الإداري أم أنها ستعتبره تحدياً عليها أن تتجاوزه بنجاح؟! عبر توفيرها البيئة والأرضية والمقدمات الملائمة والمناسبة لإنجاح هذا القرار؟! عبر انعكاسه الايجابي على الأسعار وعلى معيشة السوريين!!..

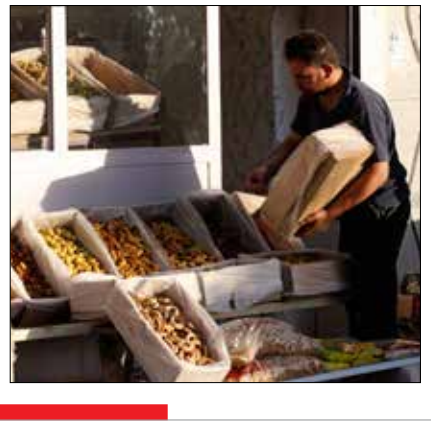

زائد ناقص

«تأقلم استثنائي!»

أكد نائب رئيس "غرفة تجارة دمشق" بهاء الدين حسن أن المشكلة ليست بالقرارات، وإنما بنظرة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، نتيجة قرارات المصرف المركزي بالتمويل، والقرارات التي صدرت خلال العام 2013 ما بين "منع وترشيد والسماح"، وبالرغم من ذلك تأقلم معها التجار.

■■■

«فك اللغز»

أشار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين إلى أن هنالك بعض التجار لايتقدمون ببيانات التكلفة لإصدار الأسعار رسميا من قبل الوزارة، "في محاولة منهم إلى طرح مستورداتهم في الأسواق بالأسعار التي يحددونها بأنفسهم، ليخلقوا فوضى بأسعار السوق ويحققوا أرباحا غير مشروعة".

■■■

«تحذير نهائي»

قال حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة، إن المصرف سيتخذ إجراءات حاسمة جداً لضبط المتلاعبين بأسعار الصرف، مشيراً إلى أنه تمت دعوة مؤسسات الصرافة لعقد اجتماع فوري لمناقشة التطورات والإجراءات المقترحة، لإعادة سعر صرف الليرة إلى مستوياته التوازنية.

■■■

إجراءات رادعة

أوضح وزير الموارد المائية بسام حنّا أن الوزارة تدرس حاليا اعتماد ما يسمى "الشرائح الرادعة للمستهلكين بشكل كبير للمياه"، معتبراً أن هذه الدراسة التي يتم العمل حالياً على استكمالها، لن تؤثر إطلاقاً في المواطنين المستهلكين العاديين، وإنما على كبار المستهلكين من أصحاب الشرائح المرتفعة جداً..

■■■

«أتمتة السكر والأرز»

أنجزت "وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك"، دراسة خاصة لتوزيع المواد المقننة من السكر والأرز عبر بطاقات الكترونية بدلاً من توزيعها عبر البطاقات أو القسائم التموينية.

■■■

«تراجع عدد وسائل النقل»

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني، أن واقع النقل تراجع بشكل كبير، "ففي حين كان يتواجد بمدينة دمشق 240 ألف مقعد بمختلف وسائل النقل العامة، ويعيش فيها حوالي 5,5 مليون نسمة انخفض عدد المقاعد الى الثلث وزاد عدد السكان الى حوالي 8 ملايين نسمة..

إجابات من المؤسسة العامة للسكر

جواباً على المادة التي نشرتها «قاسيون» في العدد «636» بتاريخ 2014/1/12، أرسلت المؤسسة العامة للسكر توضيحاً يشمل إجابات على أسئلتنا المرسلة لهم، والتي وردت إجاباتها بعد تحرير المقال، والتي تغير بعض الأرقام الواردة في العدد الماضي.

العملية الإنتاجية

بينت المؤسسة حول استمرار عملية إنتاج السكر والتوقف الحاصل فيها بسبب الأزمة، إنه «لم يحدث توقف تام في عملية الإنتاج، إنما حدث توقف لشركات سكر «الرقة ودير الزور ومسكنة» التي وقعت تحت سيطرة العصابات المسلحة، بينما استمرت شركة سكر «تل سلحب والغاب» بالعمل وفقاً لكميات الشوندر المنتجة، وشركة سكر «حمص وسكر الغاب» حسب توفر مادة السكر الأحمر الخامي، التي يتم استيرادها من الخارج.

وتابعت موضحةً عن مصادر تأمين المواد الأساسية لعمل الشركات إنه يتم «تأمين السكر الأحمر من البلدان المنتجة للمادة كالبرازيل وكوبا والأرجنتين، أما المواد اللازمة لهذه الصناعة فمنها ما هو متوفر بالسوق المحلية، والبعض الآخر يتم تأمينه من الاستيراد عن طريق الإعلانات».

الازمة وتأثيراتها

وبخصوص تأثير الأزمة على عمل المؤسسة والشركات التابعة لها، بينت المؤسسة إنه «كان للأزمة منعكسات سلبية على عمل المؤسسة والشركات التابعة، من خلال توقف بعضها من الإنتاج، وصعوبة تأمين مادة السكر الأحمر الخامي والمواد اللازمة للتصنيع، وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على القطر، ومن حيث انخفاض إنتاج الشوندر السكري في القطر عموماً».

«ولحقت بقطاع إنتاج السكر خسائر كبيرة، لايمكن إعطاء رقم نهائي لها، نتيجة عدم تمكننا من الوصول إلى الشركات المتوقفة، والتي هي خارج السيطرة حالياً وهي شركات سكر « الرقة . دير الزور. مسكنة»» حسب المؤسسة العامة للسكر.

أما عن إنتاج عام 2013، فذكرت المؤسسة في جوابها إنه «تم تصنيع كمية 116000 طن من الشوندر السكري في شركة سكر تل سلحب، وهي كمية أقل بكثير من الكميات المصنعة خلال الأعوام التي سبقت الأزمة، حيث كانت الكميات المصنعة تفوق المليون طن من الشوندر، كما لم يتم تشغيل شركة سكر الغاب نتيجة انخفاض الكميات المزروعة من الشوندر السكري، في حين تم تأمين كمية 28250 طن من السكر الأحمر الخامي خلال الربع الأخير من عام 2013، ويتم تصنيعها حالياً في شركة سكر حمص في معمل تكرير السكر».

وبهذا الخصوص، نوهت المؤسسة إلى أن إجمالي الكميات المستلمة من محصول الشوندر السكري من منطقتي الغاب وحماة إلى شركة سكر تل سلحب هي 116 ألف طن حتى شهر آب الماضي، عوضاً عن «90000».

14 شؤون اقتصادية — قاسيون - العدد 636 الأحد 12 كانون الثاني 2014

معامل السكر المحلية.. تعود للعمل

السكر في أرقام.. هيمما وحميا

عقود استيراد السكر

وحول عقود استيراد مادة السكر التي يجري العمل عليها في الوقت الراهن، قالت المؤسسة إنه «تم توريد كمية /28250/ طن من السكر الأحمر الخامي، حيث بدأت شركة سكر حمص بتصنيعها منذ قرابة الشهر والنصف، كما تم تثبيت شراء كمية /25000/ طن من السكر الأحمر الخامي، سيتم تصنيعها خلال الأشهر القادمة في شركتي سكر حمص وسكر الغاب»، لافتةً إلى أن «المؤسسة استلمت كمية 28 ألف و250 طن من السكر الخامي، يتم تكريرها في شركتي حمص والغاب، وليس 250 ألف طن، علماً أنه يتم تسليم مادة السكر الأبيض المنتجة للمؤسسة العامة الاستهلاكية، التي تقوم بدورها بتوزيعها على الإخوة المواطنين بموجب البطاقات التموينية».

معامل المؤسسة

وأحدثت المؤسسة العامة للسكر بموجب المرسوم رقم 1446 تاريخ 1975/7/5

ويتبع لها الشركات التالية:

1. شركة سكر حمص: وتقع على طريق حمص . حماة وتضم معامل سكر وخميرة وزيت وصابون وكحول.
2. شركة سكر الغاب: وتقع في مدينة جسر الشغور في محافظة إدلب.
3. شركة سكر تل سلحب: وتقع في محافظة حماة . تل سلحب.
4. شركة سكر الثورة «مسكنة» وتقع في محافظة حلب.
5. شركة سكر الرقة: وتقع في محافظة الرقة.
6. شركة سكر دير الزور: في محافظة دير الزور.
7. معمل خميرة الفيحاء «دمشق» ويقع في محافظة ريف دمشق.
8. معمل الخميرة الوطنية «حرستا» ويقع في محافظة ريف دمشق.
9. معمل خميرة الشهباء «حلب» في محافظة حلب.

نقاط بوجه القطاع المصرفي 2013.. وما بعد

■ قاسيون

مضى عام 2013 بأزماته وآثاره، مخلفاً وراءه العديد من القضايا التي أثرت سلباً على أداء البنوك الخاصة في سورية، حيث عانت هذه البنوك من العديد من الآثار السلبية للأزمة تجلت بعدد من النقاط، والتي كان أهمها:

عثرات البنوك 2013

- تعثرات ائتمانية كبيرة أدت إلى تحمل البنوك لمخصصات ائتمانية كبيرة.
- عدم قدرة بعض البنوك على تعويض حجم النقص في سيولتها.
- تعرض البنوك لمخاطر أسعار الصرف بالنسبة للعملاء الممنوحين تسهيلات بالعملات الأجنبية.
- حركة نزوح كبيرة للعاملين في القطاع المصرفي ، وخسارة كبيرة للخبرات.

حيث عانت البنوك من التعثرات الائتمانية الكبيرة ، وظهر ضعف إدارات هذه البنوك من خلال منحها لشريحة كبيرة من العملاء المصرفيين دون اللجوء إلى الحصول على أي ضمانات، حيث أدى ذلك إلى تحمل هذه البنوك مخصصات ائتمانية متزايدة، رغم لجوء هذه البنوك إلى خطوات تجميلية لهذه القروض من خلال إجراء عمليات الجدولة أو الهيكلة المتكررة.

مما دفع هذه البنوك لتقع تحت وطأة الدعاوى القانونية وضعف القدرة على التحصيل في ظل الظروف الأمنية التي تمر بها البلد، حيث سيتم تناول موضوع المخصصات وحجمها في مقال آخر ليظهر مدى تأثر هذه البنوك بالأزمة القائمة ومدى انكشافها أمام عملائها ، وعدم قدرتها على تحصيل أي ديون.

سحب الودائع نقص القطع والخبرات..

النقطة الثانية التي عانت منها معظم البنوك، هو حاجتها للسيولة في ظل قيام البنوك باقتطاع مخصصات كبيرة من أرباحها، حيث ظهر بشكل جلي حاجة القطاع المصرفي لسيولة كبيرة، في ظل وجود حركة سحب كبيرة للودائع وقيام العديد من العملاء بسحب أموالهم من البنوك.

النقطة الثالثة التي تعرضت لها البنوك هي زيادة حجم المحفظة الائتمانية المقيمة بالليرة السورية مقابل المحفظة الممنوحة بالعملة الأجنبية، وبالتالي انخفاض تغطية الضمانات للعديد من العملاء للتسهيلات القائمة بالعملات الأجنبية، وعدم قدرة البنوك على المطالبة بأي ضمانات جديدة، حيث توجد بعض البنوك لديها محافظ بالعملة الأجنبية تشكل تقريباً 50 % من محافظها الائتمانية.

النقطة الرابعة هي خسارة القطاع المصرفي للعديد من العاملين في هذه البنوك، بسبب حركة النزوح الكبيرة لخارج سورية بسبب المخاطر الائتمانية وعدم قدرة إدارة هذه البنوك من المحافظة على عمالتها القائمة، وتعويض غلاء المعيشة القائم ، حيث ظهر عجز معظم إدارات هذه البنوك أمام ضعف سيولتها وأرباحها التشغيلية.

بانتظار القوائم..

بالنهاية إن أمام البنوك تحديات كبيرة في الفترة الحالية والمقبلة ، ومدى قدرتها على مواجهة حجم المخصصات الكبيرة والتعثرات القائمة، ونقص السيولة الكبير الذي يرتب عليها تحديات يومية لمواجهة حركة السحوبات اليومية ومدى قدرتها على المحافظة على حقوق مساهميها، حيث سيتم التناول في الفترة المقبلة وبالأرقام أداء هذه البنوك عند صدور القوائم المالية للعام 2013.

الاستبداد والفساد حليفا الإرهاب في العراق

غيرت أحداث 11/ أيلول/2001، التي ضربت أمريكا في عقر دارها، من تعريف الإرهاب، ونقلته من إرهاب الأنظمة ضد شعوبها التابعة، إلى إرهاب المنظمات المصنَّعة أمريكياً، إبان حربها ضد السوفييت في أفغانستان، و«القاعدة» لاحقاً.

■ صباح الموسوي*

جنَّدت أمريكا العالم بأسره لمواجهة هذا الإرهـاب، بل وأرهبت كل من يشكك في مصداقية حربها «المقدسة» ضد الإرهاب وفق شعار: «أما أن تكون معنا أو ضدنا». حيث سارت الأنظمة الإرهابية إلى اللحاق بركب قيادة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الصهيوني، لـ «محاربة» الإرهـاب وتنفي عن نفسها تهمة دعم الإرهاب، ولاسيما بعد صدور قـرارات دولية خطرة من مجلس الأمن الدولي. وكان أخطر ما فيها، عندما أعطي الحق للدول الإمبريالية في شن حرب استباقية، بزعم وجود خطر وشيك الوقوع أو محتمل.

إن الأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية التي عرقلت إمكانية انتقال الثورات الوطنية، التي حررت البلدان العربية من سيطرة الاستعمار المباشر، إلى ثورات وطنية ديمقراطية بأفق اشتراكي، وشنت حملات التصفية الشاملة ضد القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية، وأقامت أنظمة ليبرالية متوحشة تابعة، وجهاز دولـة فاسد، قد وفر الأرضية الموضوعية لانـتشار الـحركات الـرجعية الإرهـابـية، واستغلالها للدين سلاحاً إيديولوجياً في مواجهة أنظمة «علمانية» مزعومة، حداً جعل من دكتاتور، مثل صدام حسين، يرتدي رداء الدين، فكانت حملته الإيمانية التي أعادت التعليم والثقافة في البلاد إلى الخلف.

اليوم، يشن نوري المالكي حرباً عالمية على الإرهاب التكفيري، كما يعلن هو في خطابه الرسمي، مدعوماً من أمريكا والأمم المتحدة والجامعة العربية، وسط انقسام سياسي على مستوى السلطة الحاكمة، تطور إلى إعلان الهويات الحقيقية للكتل المكونة للنظام السياسي الفاسد، باعتبارها أذرعاً لدول إقليمية تستقوي بها، وتنفذ إرادتها، وتحافظ على مصالحها، على حساب الشعب العراقي والدولة العراقية، الأذرع الإيرانية والتركية والسعودية، وتُجمع هذه الكتل، وإن اختلفت في الموقف من الحرب على الإرهاب، على قضيتين: الأولى، معاداة الشعب العراقي ومصالحة الوطنية، وارتكاب أبشع الجرائم بحقه. والثانية، هي التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وتوسل رضاها ودعمها، حداً وصل بتجار معارضة الاحتلال، من أمثال «النجيفي» و«المطلك»، ومن لف لفهما، دعوة القيادة الأمريكية إلى إعادة إرسال قواتها إلى العراق.

لقد تم توفير عوامل نشوء بيئة حاضنة، بـدءاً من سياسة نظام «الـفرد ـ العائلة ـ الطائفة» الصدامي الاستبدادي، الذي دمَّر البنية التحتية للبلاد، في حروبه الأمريكية الأهداف، وإهداره للثروة والموارد الوطنية وتحويل المجتمع إلى حالة البطالة والتعويق والجهل، مـروراً بالاحتلال ومجلس حكمه البرميري، الذي أصاب تركيبة الشعب العراقي في الصميم بأطيافه المـتعددة المتآخية تحت الراية الوطنية العراقية، بتقسيمه إلى كانتونات طائفية اثنية، وعمل مجلس الحكم كذلك، تحت أمـرة «نغروبونتي»، لإشعال الصراعات المذهبية والإثنية، التي اتخذت طابعاً إقليمياً بعد الاحتلال.

إن نظام الحكم القـائم الـيوم في الـعراق لا يـخـتـلـف، مـن حـيث الـبـنـيـة الـسـيـاسـيـة والاقـتـصـاديـة ـ الاجـتـمـاعـيـة، عـن الأنـظـمـة الاسـتـبـداديـة. ولـم يـقـدِّم، على مـدى عقد من الـزمـان، أي حـل للمشاكل المستعصية المـوروثة عن الـنظام الاستبـدادي المُعاد إنتاجه بـالاحتلال، أو الناتجة عن الاحتلال ونظام المحاصصة المقيت. بل عمَّق هذا النظام مشاكل المجتمع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد قادراً على الخروج من أزمته، سوى بشن «حرب على الإرهاب»، أو بالعودة مجدداً إلى دست الحكم بانتخابات تفتقد إلى شروط النزاهة والتكافؤ تجرى والبلاد لا تملك قانوناً للأحزاب.

إن نظام الحكم القائم اليوم في العراق لا يختلف، من حيث البنية السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، عن الأنظمة الاستبدادية

إن الإرهاب المعلن محاربته اليوم في العراق يقصره دعاة محاربته، على تنظيم «القاعدة»، الـذراع الصهيوني الموجه لضرب الحركة الشعبية العربية الـثورية، الطامحة نحو التغيير التقدمي السلمي، في تجاهل متعمد للإرهاب الذي لا يقل عنه خطورة، والمتمثل بالمليشيات الطائفية والاثنية، التي تسيطر على إمـارات طائفية اثنية، تتحكم بحياة الناس اليومية، وترهب المواطنين وتكتم أنفاسهم، وتتعدى على حرياتهم الشخصية، المليشيات التي تشكل العمود الفقري لجهاز الدولة الفاسد. المستورد لبسكويت الأطفال المنتهي الصلاحية لتسميم أطفال العراق، في إطار نظام ليبرالي ريعي متوحش، جعل العراق مكباً للبضاعة الفاسدة الواردة من كل حدب وصوب.

لـم يعد هـنـاك أدنـى قـدر من الـشك من أن الاسـتـبـداد والـفـسـاد هـمـا حـلـيـفـا الإرهـاب وحاضنته، ولا يمكن للحرب على الإرهاب، أي حرب كانت، وأي لون من ألوان الإرهاب استهدفت، أن تحقق النتيجة المرجوة منها، ما لم تقترن بتحول بنيوي على صعيد النظام السياسي القائم، لمصلحة النظام الوطني الديمقراطي بأفق العدالة الاجتماعية.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

لبنان: بين التفجيرات والحكومة والمحكمة

■ مالك موصللي

استمرت موجة العنف في لبنان خلال الأسبوع الفائت، حيث جاء تفجير السيارة المفخخة في منطقة الهرمل، والذي أودى بحياة 4 أشخاص، ليكمل رسم صورة العنف في عموم لبنان. وفي السياق ذاته، جاء استحضار المحكمة الدولية، ليؤكد على الرغبة في استثمارها من جديد.

وكان الحدث الأبرز، هو عودة الاحتدام في قضية تأليف الحكومة اللبنانية، التي لم تشهد النور، منذ أن كلف الرئيس تمام سلام بتشكيلها. إذ تبرز سيناريوهات عدة لتشكيل الحكومة الجديدة، السيناريو الأول هو أن تقوم قوى الرابع عشر من آذار بتشكيل حكومة «الأمر واقع»، والتي تعني استبعاد ممثلي «حزب الله» عنها، حيث سيكون الهدف من سيناريو كهذا هو استدراج «حزب الله» إلى معركة داخلية، تشبه إلى حد كبير أحداث السابع من أيار عام 2008، مع مَا يرافق هذا السيناريو من إنهاك داخلي للحزب، في لحظة التسويات الإقليمية. أما السيناريو الثاني، فهو أن تذهب قوى الداخل اللبناني إلى قراءة سريعة للتوافق الإقليمي، وتشكّل، على أساسه، حكومة توافقية ـ تحاصصية، تكون انعكاساً للتوافق الإقليمي. وهو ما يدلل عليه، بإبداء «حزب الله» المرونة في الموافقة على حكومة موسعة.

ويأتي الضغط باتجاه انطلاق أعمال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، في لاهاي، في سياق التضييق أكثر على «حزب الله»، الذي تنوي المحكمة إصدار أحكام غيابية بحق خمسة من المحسوبين على الحزب. ما يجعل من فكرة المحكمة الدولية برمتها، ورقة ضغط إضافية بيد قوى الرابع عشر من آذار، وداعميها الإقليميين، السعودية بشكلٍ أساسي. ما يفتح الباب إما إلى طي صفحة المحكمة نهائياً، كنتيجة للتوافق الإقليمي، وما يتبعه من توافق داخلي مرتبط بتشكيل الحكومة، وإما إلى ذهاب المحكمة إلى حدها الأقصى، واستصدار قرارات تقضي بملاحقة المتهمين، ما يمهد الطريق لفتح النار والمواجهات داخلياً.

وفيما تبدو الأمور، فيما يخص الحكومة اللبنانية، ذاهبة نحو التهدئة، أي إلى التوجه نحو حكومة موسعة، يتفق الطرفان على شكلها، تبقى قضايا وملفات عديدة بانتظار نضوج التسوية الإقليمية أكثر. وإلى حين نضوجها، تستثمر قوى الرابع عشر من آذار، وداعموها، الوقت بزيادة الأعباء على كاهل المقاومة عبر تصعيد الأزمات في الداخل، إما عبر التفجيرات، أو/و عبر تأزيم على صعيد تشكيل الحكومة.

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1975/1/15 أنغولا تحصل على استقلالها عن البرتغال بعد قيام الثورة البرتغالية.

1948/1/16 العصابات الصهيونية ترتكب مجزرة بفندق سميرا ميس في شارع صلاح الدين، في حيفا عندما فجرت قنبلة فقتلت 31 فلسطينياً من رجال ونساء وأطفال، وأصابت 31 آخرين.

2001/1/16 اغتيال «لوران كابيلا»، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

1819/1/17 «سيمون بوليفار» محرر أمريكا اللاتينية من الاستعمار يعلن عن قيام جمهورية كولومبيا.

1947/1/17 انضمام صربيا والجبل الأسود إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية رسمياً.

1961/1/17 اغتيال الزعيم والثائر ورئيس الحكومة الكونغولي، «باتريس لومومبا» والمجرم «مويس تشومبي»، الموالي لبلجيكا، يلتهم كبده للتأكد من وفاته.

1952/1/18 بدء الثورة الشعبية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، والسلطات الفرنسية تلقي القبض على الحبيب بورقيبة.

2007/1/19 اغتيال الصحفي التركي من أصول أرمنية، «هرانت دينك»، أمام مقر صحيفته لمطالبته الدائمة بإدانة الإبادة الجماعية للأرمن من الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى.

2001/1/20 حركة شعبية في الفيليبين تطيح بالرئيس «جوزيف استرادا» وتؤدي إلى سجنه.

1793/1/21 انتصار الثورة البرجوازية الفرنسية وإعدام الملك لويس السادس عشر على يد الثوار.

جيو سياسة

الصين

● قالت وزارة الدفاع الأمريكية يوم 1/16 أن الصين اختبرت الأسبوع الماضي صاروخاً «فرط صوتياً». يذكر أن الرأس «فرط الصوتي» ينفصل عن الصاروخ الباليستي على ارتفاع 100 كيلومتر، ويستمر في تحليقه نحو الهدف بسرعة تفوق 10 أضعاف سرعة الصوت.

الولايات المتحدة

● قدم نواب عن الديمقراطيين والجمهوريين بالكونغرس الأمريكي مشروع قانون يهدف لتقييد الصلاحيات الواسعة للرئيس الأمريكي لدى خوض أي عمل عسكري في الخارج. ويهدف المشروع الجديد الى إلزام الرئيس بالحصول على موافقة الكونغرس أولاً، قبل الانخراط في أي عملية قتالية تستغرق أكثر من 7 أيام. وفي سياق آخر وصل الحزبان، الجمهوري والديمقراطي، إلى اتفاق حول مشروع قانون موازنة السنة المالية 2014.

إيران

● تبحث روسيا وإيران خلال زيارة الوفد الإيراني الحالية برئاسة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف، مسألة التعاون في بناء محطة كهرذرية وتشييد مفاعلات نووية في إيران. هذا وقد قال نائب وزير الخارجية الايراني للشؤون القانونية والدولية،عباس عراقجي، إنه سيتم إيداع مبلغ 1,55 مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج ، بحساب البنك المركزي الإيراني حتى شهر آذار المقبل.

السعودية

● أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن نيته مناقشة الأنباء عن تمويل السعودية المحتمل للإرهابيين في العراق مع أعضاء مجلس الأمن الدولي.

تايلاند

● طلبت الحكومة التايلاندية رسمياً الخميس 1/16 من الشرطة إيقاف قادة التظاهرات الذين دعوا الى إلقاء القبض على رئيسة الوزراء ينغلوك شيناواترا، وشل الحركة عبر إغلاق الطرق الرئيسية بالعاصمة بانكوك. ويواصل المتظاهرون احتجاجاتهم من خلال «إغلاق» عدد من الشوارع والتقاطعات الرئيسية ومحاصرة مباني الوزارات، هذا وقد هز انفجارٌ يوم الجمعة 1/17 إحدى المظاهرات المطالبة بتنحي الحكومة التايلاندية بالعاصمة بانكوك.

الإمارات

● ذكرت قناة الكيان الصهيوني «الثانية» أن وزير الطاقة في كيان العدو «سيلفان شالوم» سيقوم بزيارة رسمية إلى دولة الإمارات يوم 1/17 على رأس وفد رسمي للمشاركة في مؤتمر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

تركيا

● هبطت الليرة التركية إلى مستوى قياسي جديد لتقترب من مستوى 2,2 ليرة للدولار، الخميس 1/16، بعد أن أدى ارتفاع العملة الأمريكية إلى تفاقم التأثير السلبي لفضيحة فساد تكتنف الحكومة التركية.

■ وكالات

كيري... وإنجاز صفقة العار 2/2

لم تكن المادة المنشورة في صحيفة «معاريف» الصهيونية في عددها الصادر في اليوم الأول من العام الحالي، مجرد «سبق صحفي» حينما أعلنت بأن «الحكومة تسعى لتسليم مناطق من المثلث ذات الأغلبية العربية للسلطة الفلسطينية مقابل احتفاظها بالتجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية».

■ محمد العبد الله

وأضافت الصحيفة «أن فكرة نقل هذه المناطق التي يعيش فيها حوالي 300 ألف فلسطيني للسلطة الفلسطينية، تأتي في إطار فكرة تبادل الأراضي بين الطرفين، بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة العبرية». كما أشارت معاريف إلى «أن هذه الإمكانية طُرحت في إطار النقاشات التي تجريها «اسرائيل» مع الولايات المتحدة حول فكرة تبادل الأراضي»، وفقاً لما ذكره مصدر مقرّب من المفاوضات للصحيفة. ومن جهته، شدد «ليبرمان» أنه «من دون تبادل أراض وسكان لن أدعم أي اتفاق سلام. هذا هو شرطي الأساسي، وقد أوضحت ذلك للأسرة الدولية». مضيفاً «عندما أتحدث عن تبادل أراض وسكان أقصد المثلث ووادي عارة... هذا ليس ترانسفير. لن يطرد أحد أو ينهب، لكن الحدود ستنتقل إلى منطقة أخرى». تضم منطقة المثلث ووادي عارة مايقارب من 12% من المواطنين العرب، أصحاب الأرض الأصليين، في المناطق المحتلة منذ عام 1948. وتعتبر مدن «أم الفحم والطيبة وباقة الغربية والطيرة» أهم التجمعات العربية في المنطقة . أما كتل المستعمرات الكبيرة التي يتوقع الغزاة المحتلون بأن تتضم لكيانهم من أراضي الضفة المحتلة فهي «أريئيل وغوش عتصيون ومعالية أدوميم وغفعات زئيف». على الرغم من التأكيد الوطني والشعبي على رفض فكرة التبادل، وتجريم أي طرف يدعو إليها، وينفذها، فإن محاولات البعض، تقزيم قضية المواجهة والمقاومة والتحرير، بالذهاب لنقاش ينطبق عليه وصف «المضحك/المبكي» لقبول «مبدأ المساواة في القيمة والمساحة» على أنها «إنتصار وإنجاز وطني كبير»! تبدو أكثر من «تضليل وإنحراف».

قضايا خلافية

جاءت جولة كيري الأخيرة، لتدفع القضايا الخلافية حول«القدس، اللاجئين، المستعمرات، الأمن، الممر الآمن للتواصل مع غزة...» نحو إيجاد مساحة من المقاربات .ولهذا كانت «صعبة» كما وصفها زعيم الديبلوماسية الأمريكية، خاصة في محاولاته المتكررة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، من خلال تقديم اقتراحات تستند إلى خطة بيل كلينتون حول «القدس الكبرى»، واللاجئين. في زيارته المكوكية العاشرة، تناولت الأطراف الثلاثة قضيتين هامتين: «حدود 1967، ويهودية الدولة». في الأولى، برزت الخلافات بين المفاوض الفلسطيني، والصهيوني الذي يرفض إعتبار حدود 67 أساساً للمفاوضات. كما برز التعارض بين وجهة نظر حكومة العدو، والوفد الأمريكي، الذي يصر على إيرادها في الاتفاق. الأميركيون، يعملون على تضمين الاتفاق بنداً يتحدث عن حدود الـ 67، مع تبادل للأراضي، ويؤكدون على أن «هذا هو الموقف الأميركي الثابت»، وخاصة أنه قد ظهر في كل الوثائق السابقة خلال المفاوضات بين الطرفين خلال السنوات العشرين الماضية، وتحديداً ، ماجاء في خارطة الطريق في أبريل/ نيسان 2003 . كما برز خلاف بين قوى إئتلاف حكومة العدو، من تلك القضية، وبالتحديد نواب ووزراء «البيت اليهودي». في مسألة يهودية الدولة، يتطابق موقف كيري ونتنياهو، وهو ما زاد من ضغوط الإدارة الأمريكية على الوفد الفلسطيني . الرفض الشعبي الواسع للاعتراف بيهودية الدولة، ينطلق من ثوابت حركة التحرر الوطني، وهذا مأكد عليه عضو وفد المفاوضات «المستقيل» محمد اشتيه «إن «اسرائيل» تريد من الاعتراف بيهودية الدولة، تسوية ثلاثة حسابات مع الفلسطينيين، هي: حساب المستقبل بمنع عودة اللاجئين، وحساب الحاضر بتهجير فلسطيني العام 48، وحساب التاريخ بفرض الرواية التوراتية لفلسطين وإلغاء الرواية المسيحية والإسلامية... مؤكداً، أن هذا لن يتم أبداً». أمام هذا الموقف، وصل كيري لبضع ساعات لكل من عمّان والرياض قبل أن يعود مجدداً للأراضي المحتلة، في محاولة جديدة للحصول على دعم قادة البلدين، وعلى دورهم في ممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني من أجل تمرير القضايا المستعصية، وعلى تهيئة أجواء لقائه القادم بباريس مع عدد من وزراء الخارجية العرب. رغم ضآلة مارشح عن نتائج الزيارتين، فإن ماتضمنه المقال الافتتاحي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية في الثامن من الشهر الحالي، بقلم «ايتان هابر» يضيءعلى الهدف من الزيارتين «التأييد لماذا بالضبط؟ لتربية الأسماك في البحر الميت، على حد قول أحد ما في التلفزيون؟».

المجد للمقاومة

لن تهدأ طائرة كيري في الهبوط والإقلاع قبل الوصول لمحطة الوقوف «إتفاق الإطار» الذي يحمل لشعبنا وأمتنا، صفقة كارثية جديدة، ربما تحمل أسوأ مما تضمنه «إتفاق إعلان المبادئ» أو كما يقول الكاتب «نداف إيال» في «معاريف 2014/1/3» «ليس اتفاقاً وليس اطاراً بل تصريح امريكي أشبه بخريطة طريق جورج بوش الابن».
إنها ملامح مواجهة جديدة مع الغزاة وداعميهم، فهل تنهض قوى شعبنا الحية، للتصدي للمؤامرة؟.

دستور مصر الجديد يتقدم بقوة

■ قاسيون

انتهت عملية الاستفتاء على الدستور المصري الجديد التي جرت في 14–2014/1/15، بموافقة كبيرة. ورغم أن النتائج لم تعلن رسمياً حتى ساعة إعداد هذا التقرير إلا أن النتائج تشير إلى أن نسبة موافقة المواطنين في عدد كبير من اللجان تراوحت ما بين 92 – 97% من مجموع المشتركين في الاستفتاء.
ورغم تشكيك العديد من القوى المعارضة بهذا الاستفتاء كجماعة «الإخوان المسلمين» وحلفائها، إلا أن نسبة المشاركة بلغت حوالي 40% من الذين يحق لهم المشاركة، هذا وقد قالت مصادر إعلامية إن نسبة المشاركة تراوحت بين 25–50%. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن دستور عام 2012 المعدل الذي تم الاستفتاء عليه إبان حكم الإخوان، بلغت نسبة المشاركة فيه حوالي 33% وتمت الموافقة عليه بنسبة 63% وذلك وفقاً للإحصاءات الرسمية حينها.
وفي إطار ردود الأفعال الدولية على هذا الاستفتاء، هنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القيادة المصرية بإجراء الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد بنجاح. وأعرب عن أمله في أن «المجتمع المصري سيتجاوز المشاكل السياسية والاقتصادية، وستتمكن البلاد من العودة إلى طريق الاستقرار والتنمية».
أما الولايات المتحدة فقد أعربت عبر وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء «حملة الاعتقالات الأخيرة» في مصر، مضيفة أنها تتابع باهتمام الاستفتاء الدستوري. وذكرت أن واشنطن لم تقرر بعد ما إذا كانت تنوي استئناف دفع 1,5 مليار دولار كمساعدة للقاهرة.

الأردن بلد محكوم بالتأرجح

كما الأرجوحة في موسم الأعياد، هو الأردن منذ مطلع عام 2010 وحتى الآن، وربما مستقبلاً، لا يعرف الاستقرار، يندفع إلى القمة بجنون عندما يرمي المعارضون بثقلهم، ضمن الحدود التي يحتلونها على مساحة اللعبة، وفي لحظة توشك الحِبال على الانقطاع - كما يخيل - يخف وزن المعارضة ويتعاظم وزن النظام المتماسك للآن رغم أزماته

■ محمد الفضيلات - صحافي أردني

عندها يهوي الأردن إلى القاع من جديد. يخف التأرجح العصبي دون أن تستقر الأرجوحة، تبقى ذهاباً وإياباً، في انتظار دفعة تعيدها إلى جنون الحركة.

يا لهذا البلد المُثقَلُ بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتعمق يوماً بعد يوم، وتتعقد كلما قيل أن الحل اقترب، حتى رفع المعارضون شعار «الحل بالحل»، يَعنون حل المؤسسات القائمة وتفكيك النخب الحاكمة وتغيير النهج الاقتصادي المُسيطر. في مواجهتهم أعلن النظام أن لا حل إلا بإصلاح ارتضاهُ لنفسه دون مشورة أو حوار، أحلاهُ مُرٌ.

تأرجح سياسي

يعيش الأردن المَحكومُ بنظام نيابي ملكي وراثي، مخاضاً سياسياً يهدف إلى إصلاح النظام القائم، دون طموح لتغييره. لا خلاف على الملك في الأردن، الخلاف على صلاحياته التي تمتد إلى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، المفصولة نصاً لا تطبيقاً.

البداية مطلع العام 2010، حين استفاق الأردن على حراك عمالي في مختلف القطاعات، تطور إلى انتفاضة عمالية تطالب برفع الأجور وتحقيق الأمان الوظيفي وحرية التنظيم النقابي. وما بدأ تلقائياً أخذ أبعادا تنظيمية بدخول نخب سياسية على خط الاحتجاج رافعة شعار «خبز، حرية، عدالة اجتماعية». ما لبث الأمر أن تحول سياسياً بعد أن انقضّت أحزاب المعارضة على حراك الشارع، مستغلة حالة الغضب الشعبي ضد الأنظمة القائمة مطلع العام 2011. هي إذاً اللحظة التاريخية المناسبة لتحقق المعارضة أهدافها التي عجزت عن تحقيقها منذ نشأة الدولة عام 1921. حشدت المعارضة كوادرها واستفزت مؤيديها وتحالفت مع الغاضبين على نظام الحكم والمتضررين من فساده، ونزلت إلى الشارع مطالبة بإصلاح النظام، بلا أهداف انقلابية أو راديكالية في حركتها.

دفعت المعارضة الأرجوحة ببطء، رد النظام بقوة، موغلاً في فرض القبضة الأمنية، التي أتت بنتائج عكسية. انطلق جنون الحركة، تحولت البلد إلى ساحة للاعتصام لا يخمد واحد حتى تتولد العشرات. استشعر النظام الخطر، هناك أنظمة عربية تسقط والربيع العربي يمتد، بحث عن خلاصه ووجده بإقالة الحكومة التي طالب الشارع بإسقاطها. لم يأت الخلاص، أقيلت أو استقالت ثلاث حكومات بعد الحكومة الأولى وكلها بنكهة السقوط، ومع تكليف الملك لكل حكومة جديدة يَهتفُ الشارع الغاضب «تسقط الحكومة القادمة».

الخلاف ليس على الشخص بل على النهج، القائم على صلاحيات الملك بتعيين الحكومة عبر تكليفه رئيس الوزراء الذي يختاره لتشكيلها، وهو ما ترفضه المعارضة الطامحة إلى حكومات برلمانية تشكلها أغلبية نيابية. هنا المعضلة. يحتاج ذلك إلى تغيير النظام الانتخابي المطبق في البلاد منذ العام 1993، والذي يقسم الأردن إلى دوائر انتخابية ضيقة يُنْتخب فيها مرشح واحد عن كل دائرة. نظام يبرر المدافعون عنه بمراعاته للتقسيم المناطقي والتوزيع العشائري في التمثيل النيابي، وهو ذاته الذي يُذكي التناحر المناطقي والعشائري بل العرقي، ويَحول دون قدرة الأحزاب على الوصول المؤثر إلى البرلمان. أمام تعنت النظام، دَفَعَ المعارضون الأرجوحة بقوة، فاندفعت بجنون نحو القمة عندما طالبوا دون وعي بإسقاط النظام.

أوشكت حبال اللعبة أن تنقطع، وجد النظام مخرجاً بإغراق المعارضة بالحوار، فشكل لجنة للحوار الوطني وأخرى لتعديل الدستور، وفتحت قنوات سرية للحوار مع المعارضين كلٌ بحسب مفاتيحه.

يا للإصلاح! عُدل الدستور بزيادة صلاحيات الملك، وخرجت لجنة الحوار بقانون انتخاب توافقي.. أودع الأدراج، وفرض النظام قانونه الذي جَعَّل قانون المرشح المفرد بعدد من المقاعد في البرلمان خصصت للقوائم الوطنية. تبخرت أحلام الإصلاح، وأشغل النظام المعارضين بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة بناءً على القانون الجديد. انتخابات جاءت ببرلمان لا يختلف كثيراً عن سابقه، فهو يعمل ضمن «السيستم». وأعلن أنه البرلمان الذي يمهد لقيام حكومة برلمانية يدرك الجميع، نظاماً ومعارضة، أنها لن تأتي. ينتظر النظام من المعارضة الشكر، وتنتظر المعارضة التي خفت حركتها من النظام الاعتذار والشروع بإصلاحات حقيقية. وتمضي الأرجوحة بينهما، ذهاباً وإياباً، في انتظار حافز يعيدها إلى جنون الحركة.

تأرجح اقتصادي

الأردنيون لا تؤرقهم السياسة، اليوم، كما يؤرقهم الاقتصاد. فبلادهم توشك على الإفلاس بمديونية تشكل 80 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وبعجز ثابت في الموازنة يلامس 4 مليارات دولار سنوياً. وكل ذلك حصيلة سنوات الفساد التي رافقت جلوس الملك عبد الله الثاني على عرش المملكة في العام 1999 دون خبرة أو استعداد. فسادُ تلك السنوات تقدّره المعارضة بـ 14 مليار دولار.

ينكر النظام المبلغ رغم إقراره بالفساد. وتغيب التقديرات المحايدة. وهو الفساد الذي يدفع المواطن الأردني ضريبته اليوم، عبر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة، من خلال تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع، حتى الأساسية منها. سياسة تحفز جنون الأرجوحة. فما أن تُقْدم الحكومة على رفع سعر سلعة تحت مبرر رفع الدعم أو إعادة توجيهه إلى مستحقيه، حتى يلقي المواطنون بثقل غضبهم على الأرجوحة التي تندفع بقوة دون أن يمتلك النظام القدرة على ردعها إلا باللجوء إلى القبضة الأمنية. ومؤخرا وضع النظام الشعب الفقير بين خيار القبول بالفقر وسياسات الإفقار أو الانزلاق إلى الفوضى السائدة في دول «الربيع العربي»، فيصمتون ويتوقفون عن الحركة. تكشف تقديرات صندوق النقد الدولي للعام 2012 أن معدل دخل الفرد في الأردن يبلغ 4900 دولار سنوياً. دخل يتآكل نتيجة لتوالي الارتفاعات الناتجة عن سياسة تحرير الأسعار التي طالت حتى الآن المحروقات والكهرباء، ويتوقع بأن تطال الماء والخبز.

في مطلع العام 2010 استفاق الأردن على حراك عمالي في مختلف القطاعات تطور إلى انتفاضة عمالية تطالب برفع الأجور وتحقيق الأمان الوظيفي وحرية التنظيم النقابي

يبلغ الحد الأدنى للأجور في الأردن 268 دولاراً فيما يُحدد مسح نفقات دخل الأسرة للعام 2010 خط الفقر بـ1131 دولاراً

وما يزيد من صعوبة عيش الأردنيين أن سياسة تحرير الأسعار غير مصحوبة بتعديل الأجور، إذ يبلغ الحد الأدنى للأجور في الأردن 268 دولارا، فيما يُحدد مسح نفقات دخل الأسرة للعام 2010 خط الفقر بـ 1131 دولارا. تبرر لهم الأرقام الانتفاضة التي يشعلونها كلما ارتفعت الأسعار، ويبررون الصمت الذي يعقبها بخوفهم أن يصيبهم ما أصاب غيرهم. حالمون هم ينتظرون من الدولة أن تَشعُرَ بحالهم، غير أن الدولة تنتظر منهم تحمل المزيد في سبيل إنقاذ البلد من الانهيار الاقتصادي.

تأرجح اجتماعي

وجدت الأزمة الاقتصادية انعكاساتها على الواقع الاجتماعي للمواطنين، فسجلت جرائم السرقة خلال العام 2012 رقماً غير مسبوق في تاريخ المملكة، إذ تكشف إحصائيات الأمن العام وقوع 21259 جريمة سرقة. ويخجل الرسميون من ربط الجرائم بالواقع الاقتصادي، ويرجعونها الى الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وغير الطبيعية الناتجة عن توافد اللاجئين. لم تعد جرائم السرقة في الأردن حكراً على المدن، بل وصلت الأرياف والبوادي التي يعيش فيها أبناء العشيرة الواحدة.

وانتشرت المخدرات بشكل مقلق، مقتحمة أسوار الجامعات والمدارس. وحسب إحصائيات رسمية، يموت ما متوسطه 55 شخصاً سنوياً نتيجة لتعاطيها.وارتفعت نسب العنوسة «العزاب فوق سن الثلاثين» مسجلةً 40 في المئة في صفوف الإناث و49 في المئة في صفوف الذكور، خلال العام 2012، وارتفعت نسب الطلاق التي سجلت في العام 2012 حسب إحصائيات دائرة قاضي القضاة 8610 واقعة طلاق بزيادة تجاوزت 12 في المئة عن إحصائيات العام 2011. كل ذلك يحدث وأكثر، وما يزال المجتمع الأردني يتحدث عن القيم ومكارم الأخلاق، والنخوة والشهامة البدوية، غير أنه حديث بدأ يردد أمثالاً على غرار «ان خُليت قُلبت» و «لسه في الدنيا خير».

هكذا حال الاردن منذ ثلاث سنوات مضت، محكوم بالتأرجح الدائم، غير أنه لا يطال القمة ولا يسقط في الهاوية، لا يصنع الثورة ولا يرفع الشعب راية الاستسلام.

■ المصدر: «السفير العربي»

وعكة العالم المتقدم

■ إعداد قاسيون

في مقالته المنشورة بتاريخ 2014/1/13 تحت عنوان «وعكة العالم المتقدم»* يشير الاقتصادي الفرنسي المعروف جوزيف ستغلتس إلى العديد من المشاكل التي تواجه اقتصاد السوق والتي تستدعي طرح تساؤلات كبرى حول مصيره مرتئياً أن «العام المقبل لن يجلب معه إلا القليل من الغوث»!.

إنزياح الثروة

يشير ستغلتس إلى قانون التمركز في الرأسمالية دون تسميته، حيث تنزاح الثروات من الطبقة العاملة وعامة الشعب بفعل ارتفاع الأسعار «التضخم» المستمر إلى صاحبي رؤوس الأموال في سنين الأزمة، فيؤكد ستغتلس:

«أصبح النصيب الحقيقي «المعدل وفقاً للتضخم» للفرد في الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا واليونان وإيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أقل مما كان عليه قبل اندلاع أزمة الركود العظيم....»

كما أن النمو الطارئ أو التعافي المزعوم، بفعل التحفيز النقدي، ينحاز إلى شرائح «رأس المال» بفعل إعادة التمركز وهذا ما ألمح إليه ستغلتس:

«ولم يستفد أغلب الأمريكيين من التعافي، حيث يذهب نحو 95% من المكاسب إلى أبناء شريحة الـ1% الأكثر ثراء»!.

النمو على حساب الأجور

هذا ويلمح ستغلتس إلى الأزمة العضوية لنمو الرأسمالية السابق القائم على حساب تراجع أجور الطبقة العاملة فيقول:

«وحتى قبل الركود، لم تكن الرأسمالية على الطريقة الأمريكية مجدية بالنسبة لقطاع كبير من السكان. ثم جاء الركود فقط ليجعل تلك الحقيقة أكثر وضوحاً. فلا يزال الدخل المتوسط «المعدل وفقاً للتضخم» أدنى من مستواه في عام 1989، أي قبل ما يقرب من ربع قرن، ولا يزال الدخل المتوسط بالنسبة للذكور أقل من مستواه قبل أربعة عقود... ولكن لا ينبغي لنا أن نفرط في التفاؤل، ذلك أن حصة غير متناسبة من الوظائف التي يجري إنشاؤها الآن منخفضة الأجر ـ إلى الحد الذي جعل الدخول المتوسطة في انحدار مستمر».

جيش العاطلين عن العمل

يشير ستغلتس إلى أخطر نتائج الأزمة والتي لا تزال مستعصية على الحل في كبرى المراكز الرأسمالية وهي قضية «البطالة» حيث يقول:

«لا تزال البطالة في منطقة اليورو مرتفعة بعناد ولا يزال معدل البطالة الطويلة الأجل في الولايات المتحدة أعلى كثيراً من مستوياته قبل الركود».

وهم التعافي

ويرى الكاتب أن الحديث عن تعاف في قضية البطالة هو غير دقيق حيث يعزى التراجع الأخير لمعدلات البطالة في تقارير الهيئات الرسمية إلى خروج أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل إلى خارج قوة العمل، فمثلاً من هم أكبر من سن 65 لا يشملهم الإحصاء ضمن قوة العمل:

«ومن ناحية أخرى فإن أحد الأسباب الرئيسية وراء انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى هذا الحد حالياً هو أن عدداً كبيراً من الناس تسربوا من قوة العمل. وقد بلغت المشاركة في قوة العمل مستويات غير مسبوقة في أكثر من ثلاثة عقود. ويقول البعض إن هذا يعكس إلى حد كبير عوامل ديموغرافية: فقد أصبحت حصة متزايدة من السكان في سن العمل أكبر من خمسين عاما، وكانت المشاركة في قوة العمل دائماً أقل بين أفراد هذه المجموعة مقارنة بالفئات الأحدث سناً».

■ *عن موقع: project-syndicate.org
ترجمة إبراهيم محمد علي

جنوب السودان وماهية الدور الأمريكي

تستمر منذ حوالي الشهرين أزمة «جنوب السودان»، إذ أعلن «رياك مشار»، نائب الرئيس السابق، حالة التمرد والثورة على النظام المتمثل بالرئيس «سيلفا كير»، حيث كان الأخير قد عزل «مشار» في تموز 2013، مع ظهور الحديث عن بدء قبول أطراف النزاع للحل التفاوضي في الأيام الأخيرة.

■ فيصل يعسوب

الولايات المتحدة أعلنت موقفها مبكراً بأنها لا يمكن أن تتراجع عن «حماية مصالح» شعب جنوب السودان، الذي عملت الولايات المتحدة جاهدة، وبكل قوتها، لتحقيق «حريّته واستقلاله»، هذا طبعاً وفق الدعاية التي تولتها قناة «الجزيرة أمريكا»، والتي تعلن أنه: «على سيلفا كير ارتداء قبعة النضال مجدداً، للتخلص من شوائب الاستقلال. والولايات المتحدة وحلفاؤها لن يتخلوا عن شعب جنوب السودان، وسيقفون إلى جانبه، لاستكمال بناء الديمقراطية والمجتمع الحر». هناك دوماً مجتمع حر ضعيف على الولايات المتحدة أن تحميه..

«حماة الديمقراطية» موجودون حتماً

في تقرير لـ «معهد الدراسات الاستراتيجية» يذكرون «عقد اللآلئ»، للكناية عن تنامي نقاط نفوذ الصين في آسيا وأفريقيا، وضرورة مواجهتها أمريكياً، الأمثلة تشمل محاولة مسلحين، مدعومين أمريكياً، للتخلص من منشآت الصين النفطية في مقاطعة «بالوشيستان» في باكستان، وأيضاً حادثة ميناء «راخين» في ميانمار، الذي كان فيه ميناء صيني تجاري ونفطي، والزعيم المتطرف «سو كايه»، رمز الديمقراطية المحبَّب لدى الأمريكيين، الذي ارتكب مجزرة مفزعة تسببت بموجة من الصدامات العرقية والطائفية. والحالة السودانية لا تختلف أبداً. فالصين اليوم تعتبر العملاق الاقتصادي الذي يتوسع بنفوذه سريعاً جداً في أفريقيا، والعلاقات السودانية الصينية كانت دوماً جيدة، على عكس العلاقات السودانية الأمريكية، وكذلك كانت وماتزال العلاقات الصينية مع دولة جنوب السودان، فمخططات مشاريع بناء البنية التحتية، التي تعهدت بها الصين ما تزال قائمة، لكنها توقفت اليوم بسبب الاضطراب الأمني، إذاً، مجدداً، وبمحض المصادفة، تنشأ حوادث العنف في مناطق النفوذ الصيني أو الروسي أو الإيراني أو غيرها، وتكون الولايات المتحدة جاهزة كلياً، وبسرعة قصوى، للتدخل عسكرياً وسياسياً لتأمين سيطرتها الاقتصادية، وهذا ما يحدث فعلاً اليوم في جنوب السودان، فبعد أسابيع من نشوب المواجهات والدعوة للانقلاب، كان أبرز ما حدث أن نتج عنه تعطيل جزء كبير من الآبار النفطية الجنوبية، والتي تستثمر معظمها الصين، وقامت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وأوغندا بإنزال قوّات بريّة على أرض جنوب السودان، لحماية المصالح الأمريكية والثروة النفطية..!

الصراع دوماً هو صراع على الثروات، وبالتالي النفوذ والقوة النابعة عن تملك الثروات، والصين والولايات المتحدة في صراع علني، وسباق واضح، منذ عقود على ثروة القارة المنكوبة أفريقيا.

لماذا التمييز بين الصين والولايات المتحدة؟

الصراع هنا لا يخرج عن القانون العام، الصراع دوماً هو صراع على الثروات، وبالتالي النفوذ والقوة النابعة عن تملك الثروات، والصين والولايات المتحدة في صراع علني، وسباق واضح، منذ عقود على ثروة القارة المنكوبة أفريقيا.

يصر الكاتب والمحلل «أبايومي أزيكيوي» على التمييز بين الدور الصيني والدور الأمريكي في أفريقيا: «التمييز بين الدورين حتمي، فالصين لم تكن يوماً صاحبة نهج العبودية والاستعمار، على العكس، الصين دعمت، وبقوّة، حركة التحرر الوطني في بلدان أفريقية عدّة، أبرزها كان زمبابواي والموزنبيق، وتختلف الصين حتماً عن التوجّه الاقتصادي الأمريكي والغربي، الذي حوّل ملايين الأفارقة لفئران تجارب لدى شركات الأدوية، في حين أن كل المشاريع الصينية هي حصراً إنتاجية أو بناء البنية التحتية والمشافي والجامعات».

يبدو واضحاً أن تجليّات هذا الصراع الصيني ـ الأمريكي ليست جديدة ولا مفاجئة، ولكنها أخذت تتسارع أكثر بالظهور بسبب ارتباط عملية التراجع الأمريكي بكل اشتقاقات ذلك الوزن الأمريكي ومراكز نفوذه، بالتالي يكون المنطقي توقّع المزيد من الحروب الأمريكية بالوكالة في القارة الأفريقية خصوصاً. وبالمقابل، المزيد من التوسع للعملاق الصيني.

بيان من الحزب الشيوعي السوداني

أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني، الأسبوع الماضي، بياناً جماهيرياً حول الوضع في جنوب السودان جاء فيه :

إن حل الخلافات عن طريق السلاح، والاقتتال لن يؤدي إلا للرجوع مرة أخرى لدمار الجنوب، وتوقف عجلة الإنتاج وحركة الاقتصاد، وللخسائر البشرية التي لا يمكن تعويضها، بالإضافة للنزوح والتشريد وفقدان المأوى والممتلكات، وهو الثمن الفادح الذي يدفعه عشرات الآلاف ممن تدور الحرب في مناطقهم. إضافة للتداعيات التي يخلفها اتساع رقعة القتال من أحقاد قبلية وتدخلات أجنبية في الشأن الجنوبي.

نلاحظ أن الحكومة الأمريكية أرسلت جنودها، بحجة إجلاء رعاياها من مناطق الحرب، كما تدخل الجيش اليوغندي بالحجة نفسها، وإذا حذت الدول التي لها رعايا الحجج نفسها سيتحول الجنوب إلى ميدان معارك بضمه لجيوش عشرات الدول. إننا ضد التدخل العسكري من أي دولة مهما كانت الحجج. وإن وجود جيوش دول في الجنوب يعدُ انتهاكاً للسيادة الوطنية.

إننا ندعو الفرقاء المتحاربين لوقف الحرب الفوري، والقبول بالحوار وسيلةً لحلّ الخلافات والاتفاق على برنامج يفتح آفاق تحول ديمقراطي حقيقي، ويؤدي للتنمية المنشودة لصالح المواطن في جنوب السودان، ونضع يدنا مع مبادرة دول الإيقاد لإيجاد تسوية سلمية. كما ونرحب بتصريحات الرئيس سيلفاكير والسيد ريك مشار بشأن القبول بمبدأ التفاوض.

بالرغم من أن جلوس الطرفين للحوار قد يؤدي إلى وقف الاقتتال، إلا أنه

لن يحل مشكلة الصراع السياسي بين مختلف وجهات النظر، ولن يؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، إذ لا بد للوصول لحل مستدام وديمقراطية راسخة وبرنامج تنموي يصب في مصلحة المواطن الجنوبي، وأن تشارك في التفاوض كل القوى السياسية الجنوبية وكل الفصائل. وأن نأخذ في الاعتبار أن الحلول الثنائية قد جربناها في السودان ولم تؤد إلى حلول لقضايا الوطن، فكل الاتفاقات، سواء في نيفاشا وابوجا والدوحة، أعادت إنتاج الأزمة من جديد.

تحت عنوان «عدو عدونا» نشر الباحث الأمريكي باتريك كونانن في موقع creators.com بتاريخ 2014/1/10، مقالة جديدة له، وفيما يلي ينشر موقع «قاسيون» ترجمته لهذه المادة بعد حذف بعض المفردات والتوصيفات الطائفية التي يتحفظ على استخدامها، دون المساس بجوهر المقالة الهامة لصاحب كتاب «انتحار قوى عظمى: هل ستبقى الولايات المتحدة حتى 2025»، وغيره من المؤلفات والمقالات الاستراتيجية المختلفة عن خط المتشددين والمنافقين داخل المؤسسة الأمريكية الحاكمة، والتي تشكل انزياحاً في الوعي الأمريكي العام بما فيه في صفوف النخب الأكاديمية والسياسية، ربما إقراراً بالواقع الأمريكي المتراجع الجديد، ولو بشكل براغماتي أو عقلاني، من منظور أمريكي في نهاية المطاف، لا يزال مصراً على الغمز من قناة ستالين مثلاً..! وبغض النظر عن هذه الجزئية الأخيرة، فإن هذه المادة بالمعنى الأوسع تسلط الضوء على الفرز الجاري في الداخل الأمريكي بين أنصار الحرب وأنصار السلم، وتنامي الوعي والدعوات لتبني مقاربات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، لإقامة تحالفات جديدة في مواجهة الخطر الأكبر الذي تمثله الفاشية الجديدة، متجسدة بالتنظيمات الإرهابية التكفيرية الموجودة حالياً في سورية، والتي باتت تمثل خطراً إقليمياً وعالمياً، وإبراز رأي الكاتب بالمحصلة في كيفية وأهمية أخذ مسافة عنها ومواجهتها.

عدو عدونا..!

■ **باتريك ج. بوكانن**
ترجمة عبادة بوظو - «قاسيون» بتصرف

في كل الحروب التي خاضتها، غالباً ما تحالفت أمريكا مع أنظمة تمثل نقيض القضية التي كنا نحارب في سبيلها.

ففي حربنا الثورية في سبيل الحرية والاستقلال عن الطاغية ملك إنكلترا كان حليفنا الذي لاغنى عنه هو ملك فرنسا.

وفي الحرب العالمية الأولى قال «الرئيس» وودرو ويلسون إننا كنا نقاتل «لنجعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية». غير أن حلفاءنا الأقرب كانوا خمسة أباطرة مستبدين: البريطاني والفرنسي والإيطالي والياباني والروسي.

وفي الحرب العالمية الثانية كان الحليف الذي أنجز معظم العمليات القتالية ضد هتلر هو جوزيف ستالين.

إلى هنا يكفي التعداد. ففي حروب أمريكا، الباردة منها والحارة، كان عدو عدونا حليفنا غالباً، إن لم يكن صديقنا.

وهذه هي قضية الساعة في الشرق الأوسط، إذ أن المنطقة تنحدر تدريجياً فيما يبدو نحو حرب الجميع ضد الجميع، وفي القلب من ذلك الحرب الأهلية الطائفية للإطاحة بنظام بشار الأسد في سورية، وهي الحرب التي وصلت رحاها اليوم إلى لبنان والعراق.

إن أعداءنا الرئيسين في سورية والعراق هم جهاديو جبهة النصرة وداعش، الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يسيطر هؤلاء المقاتلون الإسلاميون على جيوب في شمالي سورية، ويبدو أنهم استولوا على الفلوجة، وربما الرمادي، وهما المدينتان الهامتان في محافظة الأنبار العراقية التي سقط من أجلها مئات الأمريكيين.

فمن هم ألد الأعداء في الحرب ضد النصرة وداعش في سورية؟ إنه بشار الأسد الذي قال أوباما قبل عامين إنه ينبغي عليه أن يرحل، وكذلك هو جيش سوري كان أوباما يوشك على مهاجمته في آب الماضي، حتى نهض الشعب الأمريكي ليطلب منه الامتناع.

ومن هم حلفاء الأسد بمواجهة جبهة النصرة وداعش؟

إنهم روسيا فلاديمير بوتين، وإيران وحزب الله، الذين ساعدت قواتهم في عكس مسار الهجوم الذي كان يشنه المسلحون في العام الماضي.

إن جهاديي القاعدة وإرهابييها في العراق وسورية هم أعداؤنا، وهم أيضاً أعداء إيران وحزب الله والأسد. وفي الواقع فقد عرضت إيران علينا المشاركة معنا في إرسال المساعدة العسكرية لبغداد في حربها على المتمردين المدعومين من القاعدة في الأنبار.

وعلى الرغم من ذلك ثمة مزايا وأفضليات أخرى يجري النظر من خلالها إلى هذه الحرب التي تتسع رقعتها، وإن الرياض هي واحدة ممن ينظرون للأفضليات.

ففي حين باتت المملكة العربية السعودية تدرك خطر داعش وبدأت ترسل مساعدات لفصائل مسلحة منافسة لها في سورية، فإن الخطر الأكبر على المدى البعيد الذي تراه الرياض هو طهران.

السعودية هي القوة «العربية» «البارزة» في منطقة الخليج، إلا أن عدد سكان إيران «الفارسية» هو ضعف عدد سكان السعودية، وهي في مركز هلال يضم إيران والعراق وسورية وحزب الله.

وعلاوة على ذلك فقد رأت الرياض في عام2013 راعيتها الكبرى، الولايات المتحدة، تتراجع عن ضرب سورية، وتتفاوض سراً مع إيران، وتبدأ محادثات مع نظام آية الله حول تقليص برنامجه النووي، مقابل رفع العقوبات الأمريكية.

وإن ما يبدو على أنه انفراج مفاجئ بين طهران وواشنطن ينذر بكونه كارثة استراتيجية بالنسبة للسعوديين.

أما من المزايا بالنسبة لـ«إسرائيل» فإن الإطاحة بالأسد ستعني فرض عزلة على حزب الله الذي لن يتلقى بعدها أسلحة من نظام سوري، خاض الحزب قتالاً لمنعه من الوصول إلى السلطة.

فماذا عن وجهة نظر أمريكا؟

تقول صحيفة واشنطن بوست: «سيتوجب على الولايات المتحدة، عاجلاً أم أجلاً، أن تواجه الأخطار الناشئة على مصالحها الحيوية في طول الشرق وعرضه».

ولكن مع فائق الاحترام لا توجد «مصالح حيوية» للولايات المتحدة في الشرق.

طيلة 150سنة الأولى من وجودنا كأمة، كان يحكم الشرق الأتراك العثمانيون، ومن ثم البريطانيون والفرنسيون بموجب اتفاقية سايكس- بيكو لعام 1916.

وعليه، ماذا كان يعنينا من يحكم دمشق أو بيروت؟

إن المصلحة الحيوية لأمريكا في تلك المنطقة تكمن في ضمان تدفق النفط من الخليج، النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي.

وبينما قد يلائم انتصار المسلحين أجندات الرياض و«تل أبيب» فإنه قد ينطوي أيضاً على ارتكاب مجازر طائفية وعمليات ترحيل واسعة لأتباع ديانات أخرى. وفي أحسن حالاته، فإن انتصاراً كهذا سيأتي بنظام على شاكلة حكومة الإخوان المسلمين التي قامت مؤخراً في القاهرة، وفي أسوئها، فإنه قد يسلم السلطة لنظام يهيمن عليه الجهاديون من طائفة بعينها.

إن الخطر الأكبر للمصالح الأمريكية هناك لايتمثل بالحكام المستبدين المهتمين بالإثراء، من أي طائفة كانوا، بل يكمن بالراديكاليين أصحاب ذهنية المفجرين الانتحاريين الذين يستولون على دولة، وينشرون ثورتهم، وصولاً للخليج.

إن الحرب هي الخطر الواضح والقائم، وإن السلام هو الشرط الضروري لضمان تلك المصالح.

إن إلحاق الهزيمة بداعش في الأنبار وسورية، وإحلال السلام في المنطقة ينبغي أن يكونا هدفنا الرئيسي. وإذا ما كانت إيران على استعداد لمساعدة دمشق وبغداد في هزيمة القاعدة، فينبغي معاملتها كحليف مؤقت في قضية مشتركة.

ففي نهاية المطاف، فقد سبق لروزفلت وترومان أن اتفقا علناً مع «الصديق القديم الجيد جو» ستالين.

■ **نقلاً عن موقع «قاسيون»**

في حروب أمريكا، الباردة منها والحارة، كان عدو عدونا حليفنا غالباً، إن لم يكن صديقنا

إن إلحاق الهزيمة بداعش في الأنبار وسورية، وإحلال السلام في المنطقة ينبغي أن يكونا هدفنا الرئيسي. وإذا ما كانت إيران على استعداد لمساعدة دمشق وبغداد في هزيمة القاعدة، فينبغي معاملتها كحليف مؤقت في قضية مشتركة.

العولمة و صناعة «الوجبات السريعة»

يُقال عادةً بأن أحدى أكثر الجوانب إثارة في انغماس المرء في ثقافة أجنبية ما، هو ذاك المزيج من التوابل والأعشاب واللحوم والأسماك والفواكه والخضروات الذي يكتشفه في كل يوم.

■ بقلم : توم بيشم*

ترجمة وإعداد : نور طه

لقد تسببت عملية «العولمة» الجارية حالياً بجعل إمكانية تناول الطعام المحلي أو التقليدي في المدن الكبرى أكثر صعوبة مع مرور الأيام. حيث باتت نوعية المأكولات الفرنسية تُرى في كل مكان تقريباً، وكذلك الأمر بالنسبة للأطباق الإيطالية التقليدية. وتشكّل مدينة «سان بيدرو سولا» في شمال هندوراس، مثالاً كلاسيكياً على التقاء ثقافة «الوجبات السريعة الأمريكية» بـ «الأطعمة الكلاسيكية لأمريكا الوسطى».

وجدت نفسي خلال النصف ساعة الأول من وجودي في «سان بيدرو سولا» منغمساً في حديث مع سائق سيارة أجرة، ناقشنا فيه مواضيع عدة من صعود ظاهرة الجريمة المنظمة، وصولاً إلى الهيمنة الكلية التي تفرضها شركات الوجبات السريعة الأمريكية، حيث تجلت هذه الهيمنة بالأساليب الدعائية العدوانية التي تستخدمها سلاسل المطاعم هذه. هذا وتستخدم شركة «كوكا كولا» أكثر هذه الأساليب والصور التدخّلية بشاعةً، فقد قررت الشركة أن تروّج لإعلان يمكن مشاهدته من مسافة بعيدة جداً.

وبالنسبة للمدينة التي سيُقام الإعلان فيها، فإنها محاطة بالتلال من جهاتها الأربع، لذا فقد قررت الشركة أن تضع لافتة عملاقة على قمة إحدى التلال تكون مشابهة لنمط لافتة «هوليوود Hollywood» الكلاسيكية الشهيرة والمنصوبة في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية. وبالإمكان مشاهدة هذه اللافتة بوضوح من مركز المدينة ومن مجمع المطاعم التي تطل عليها، لا بل إنها أيضاً تضيء بلونٍ أحمر مقيت عند غياب الشمس.

إن سياسة «الاستماتة في البيع» التي ينتهجها قطاع صناعة الوجبات السريعة هي سياسة واضحة وجلية في جميع أنحاء العالم.فعلى سبيل المثال، كانت شركتا «ماكدونالدز» و«كوكا كولا» من الشركات التسع الرئيسية الراعية لدورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت عام 2012، الأمر الذي يُعدّ تناقضاً غريباً. هذا وقد حصدت «ماكدونالدز» أقل من«2%» من إجمالي إيرادات هذه الدورة الرياضية، في الوقت الذي أنفقت فيه مبلغ «100 مليون دولار» في أربع سنوات، ويُذكر بأن الشركة المذكورة كانت إحدى الشركاء الرئيسيين خلال الأربعين عاماً الماضية. وقد بنت «ماكدونالدز» مطعماً يضمّ 1500 مقعد في الموقع الذي أقيمت فيه أولمبياد لندن وهو الأكبر من نوعه في العالم، وذكرت الشركة بأنها تسعى من خلال هذا المشروع إلى "زيادة الوعي» بعلامتها التجارية كما سبق وفعلت شركة «كوكا كولا».

ما أريد قوله هو أن «الدعاية العدوانية» التي تمارسها هذه الشركات، تؤدي إلى تفكيك ثقافاتنا الغذائية التي لفترات طويلة جداً والتي تشكّل جزءاً مكوناً أساسياً من مكونات الهوية الوطنية. بالنسبة لي، فهذا أمرٌ يدعو حقاً للاكتئاب.

لقد بدأت أكتشف أثناء رحلاتي الحالية ذات الجهات والمقاصد المتعددة، بأن عثورك وانغماسك في «نكهة بلدك» بات أمراً شبه مستحيل، وهذه هي الحقيقة المحزنة التي أصبحت أكثر فأكثر وضوحاً مع مرور الوقت.

■ هوامش :

توم بيشم* : منشئ ورئيس تحرير موقع «جلوبال إيشورز Globalissuers»، وهو موقع يضم مجموعة مميزة من الكتّاب الذين يتناولون مختلف القضايا حول العالم.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

في الصوفية والإخوان

منذ نشأة حركة الإخوان المسلمين ظهر في أدبياتها وممارستها عداؤها الشديد لكل أنواع الحركات والممارسات الصوفية، وقد تجلى ذلك في مصر بشكل واضح، وحين تبحث في ثنايا هذا العداء الشديد لا يمكنك إلا أن تلاحظ الفرق الكبير في المنهج، بين الإنسانية المغرقة في الصوفية والبحث عن سعادة وخلود النفس البشرية، من خلال اندماج عميق مع الطبيعة وبالتالي مع صانعها، وبين ابتعاد عن كل ما يمت للإنسانية بصلة في حركة الإخوان المسلمين وعداءها الصارخ للإنسانية والبشرية، بطريقة تجعلك ولو لوهلة تشعر بأن صانعي هذه الحركة يهدفون إلى تدمير البشرية «كما في كل الحركات الفاشية التي شهدها التاريخ ». لكن وكما كانت تعليمات المخابرات الغربية بطريقتهم المعهودة «إن لم تستطع تدميرهم من الخارج فدمرهم من الداخل»، لجأت حركة الإخوان المسلمين «في مصر نموذجاً» إلى التغلغل في صفوف الحركات الصوفية في مصر من أجل تدمير فكرها، رغم عدائهم المعلن لها، وهذا موثق في كتاب «سر المعبد» لثروت الخرباوي الإخواني السابق الذي كشف تفاصيل العديد من القضايا.

ناعورة الشيخ محيي الدين العربي أو ناعورة الجزري

تعتبر ناعورة الشيخ محي الدين على نهر يزيد في زقاق النواعير بالصالحية بدمشق منشأة مائية مدهشة لا تزال قائمة منذ قرون عديدة وشاهدة على تطور العلوم، وهي مطابقة تماما للتصميم الذي وضعه العالم الجزري ووصف هذه المضخة في كتابه «الحيل الهندسية» في مطلع القرن الثالث عشر «1205»م وصنع نموذجا مصغرا لهذه المضخة .كما وصفها تقي الدين الناعورة في كتابه «الآلات الروحانية» في منتصف القرن السادس عشر «1552»م. ووضع رسوما هندسية في غاية الدقة .

■ حسام الماني

أثارت ناعورة الجزري اهتمام عدد كبير من مؤرخي العلم و التكنولوجيا واعتبروها اتجاهاً هاماً في تاريخ الهندسة الميكانيكية والأصل الذي تطور عنه المحرك البخاري.

تتألف المضخة من دولاب رأسي «أو ناعورة» مركب على نهر يزيد ويدور بواسطة تيار الماء وتأخذ الدلاء الماء من مستوى النهر إلى ارتفاع 12م حيث ينصب الماء في مجرى محمول على القناطر التي تنقله إلى البيمارستان القيمري .

يذكر المؤرخون أن هذه المنشأة المائية ركبت على البيمارستان القيمري الذي أنشأه الأمير سيف الدين القيمري المتوفى عام «1254»م بقيت الناعورة في مكانها تعمل ليل نهار طيلة قرون عديدة وتوقفت عن العمل منذ عام 1972م.

قام معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب بترميم وإعادة تركيب أجزاء المنشأة لتأخذ الشكل الذي كانت عليه طيلة القرون الماضية.

وظهرت دعوات في الفترة الأخيرة ظاهرها الاهتمام بتراثنا تدعو إلى هدم البيوت حول الناعورة لإظهارها، لكن باطنها هدم النسيج المعماري والبشري الذي حمى الناعورة عبر مئات السنين، نحن من حمى الناعورة ومن حمى الجامع الأموي وليس دعاة الكشف والتدمير من أمثال إيكوشار وأتباعه.

الطبيعة.. الأم والمعلم

لا يمكن لأي منا تخيل مدينة باريس دون برج إيفل الشهير، لقد تحول هذا الصرح الهندسي إلى أشهر معالمها، وما زال يحظى يومياً بالعديد من الزوار المهتمين بتفحص روعة التصميم وجودة بالبناء وبراعة الاهتمام بالتفاصيل التي مكنته من مقاومة العوامل الطبيعية والصناعية بشكل مذهل ولعشرات السنين، يعود السبب في ذلك إلى حقيقة يجهلها الكثيرون، فتصميم هذا البرج قد استوحي من عظم الفخذ القوي البشري الذي يحمل القسم الأكبر من وزن كل منا، ولا يمكن للباحث تجاهل هذا التشابه الكبير بين بنية البرج الهندسية وبينة العظم هذا، وعندها قد يدفع الفضول البعض منا للتقصي عن أمثلة أخرى يستوحي فيها الإنسان من الطبيعة أفكاراً لابتكاراته، يدعى كل هذا بعلم «بيوميميتيك biomimetic»، وتطبيقاته حولنا.

■ سمير حنا

لاحظ عالم التشريح «هيرمان فولماير» مقدرة عظم الفخذ في وضع الوقوف على حمل طن كامل، كما أن بنيته من عيدان متداخلة صغيرة على شكل قفص أثارت اهتمامه، فهي تخفف من تأثير الضغط عن طريق اصطفافها على خطوط القوة التي يتعرض لها العظم عن تعرضه للضغط، وفي العام 1866 لاحظ المهندس السويسري كارل كولمان أن تشكيل هذا العظم يستند إلى تصميم محكم جدا، وكانت هذه الحقيقة العملية مصدر إلهام لـ «غوستاف إيفل» ومعاونيه سنة 1887 في بناء برج إيفل، ليطابق إلى حد ما عظم الفخذ في تشابكه القفصي.

تعوّد الإنسان على استلهام اختراعاته من الطبيعة. في الملبس والمأكل وتصميم أدوات الصيد والالتقاط، مروراً بتقليد الطيور وأحلام الطيران، والعديد من الاختراعات التي اتخذت من النماذج التي طورتها الطبيعة ركيزة للانطلاق والتطوير، إلا أن الباحثين عادوا مؤخراً إلى الاهتمام بالطبيعة بشكل أعمق، ووجدوا فيها قدرات تفيدهم كثيراً في ابتكار تقنيات حديثة تتماهى مع طفرة تكنولوجية وصناعية تستطيع تجاوز ما كان مستحيلاً من قبل. فأصبح «biomimetic» أو علم «محاكاة الطبيعة» في بؤرة اهتمام العلماء، يسعون من خلال هذه التقنية إلى فهم التركيبات الطبيعية لاستخدامها في تطبيقات مفيدة.

لكن فهم ما طورته وحسنته الطبيعة عبر اصطفائها خلال ملايين السنين ليس بالأمر السهل كما يؤكد البروفسور توماس شبيك، من شبكة المختصين في تقنية محاكاة الطبيعة. ويضيف: إن «البيوميميتك ليس نقلاً كربونياً عن الطبيعة، ولكنه ابتكار جديد مستوحى من أمثلة طبيعية، فهو يمر بعدة مراحل قبل أن يصل إلى المنتج النهائي.» أي أن الهدف يكمن في تصنيع أجهزة وأشياء فكرتها مقتبسة من الطبيعة، أو محاولة لتصنيع هذه الأشياء نفسها وليس مجرد تقليد.

قد يشعر العديد منا بالدهشة عندما يبدأ بالرجوع في أصل العديد من الابتكارات إلى نموذجها «الطبيعي»، فمن المثير للاهتمام معرفة أن أصل اختراع الشريط اللاصق الخاص بالأحذية والحقائب يعود إلى مشاهدة العالم السويسري «جورج دي ميسترال» لبذور النباتات الشائكة وهي تلتصق بفرو الكلاب أو بألياف بعض الملابس بمجرد سقوطها من الشجر على السائرين أسفلها، ليستغرق بعدها أكثر من ثماني سنوات في محاولة محاكاتها، وكانت النتيجة اختراعاً عملياً نستخدمه كل يوم هو شريط اللصق.

تقوم الطبيعة بتطوير ابتكاراتها بطريقة لعبة «الليغو».

تقوم الطبيعة بتطوير ابتكاراتها بطريقة لعبة «الليغو». عدد قليل من المواد الأولية ينتج عدداً هائلاً من المركبات

عدد قليل من المواد الأولية ينتج عدداً هائلاً من المركبات. فبياض البيض مكون من 20 حمض أميني تقريباً، ولكن يَنتج عبر تنويعاتها المختلفة عدداً ضخماً من المواد. المنسوجات تُصنع بصورة مشابهة: فالخيوط تصنع من الألياف، ومن الخيوط تنتج الأقمشة. وبمشاهدة الطبيعة يجد الإنسان أن الأمر لا يتوقف على سيقان النبات المكونة من الألياف، إذ أن العظام أيضا مكونة من الألياف، وتحليل هذه التركيبات الطبيعية ونقلها وتحويلها لتقنية جديدة يفتح مجالاً واسعاً ومثيراً.

عين الذبابة الواحدة تحتوي على ما يقرب من 28 ألف عدسة منفصلة وحساسة للضوء ما يسمح لها بالرؤية بزاوية 180 درجة، وهنا جاءت الفكرة لعلماء جامعة «إلينوي» بتصميم كاميرا متعددة العدسات حيث تحتوي على 180 عدسة منفصلة بذاتها تندمج في النهاية وتعطي صورة واحدة كاملة، ليتم استخدام هذه الكاميرات في المراقبة الجوية للطائرات الآلية، كما قامت إحدى الشركات الألمانية بتصنيع طلاء جديد، معتمدة على أوراق زهور اللوتس المغطاة بالملايين من الأشواك التي لا يمكن رؤيتها إلا بالمجهر، تلك الأشواك تعمل على صد الأوساخ والماء المتساقط على الورق وبالتالي تنظف سطح الورقة على الفور، فقامت بتصنيع طلاء يحتوي على عقد مجهرية في الخارج تعمل على عدم تماسك الأوساخ أو جزيئات الماء على السطح الخارجي، وتستخدم وكالة ناسا اليوم هذه الفكرة لطلاء بدلات الفضاء لمنع التصاق البكتريا بها، كما يمكن توظيف البيوميميتيك لتوفير استهلاك المياه حيث يتعلم الباحثون من قدرة الطبيعة على إصلاح نفسها، كما هو الحال عندما يقطع الشخص إصبعه خطأ. وهو ما أمكن تقليده، فأمكن إصلاح ثقوب في أنسجة تصل إلى 5 ملليمترات. فقد يمكن نقل السوائل إلى أعلى بلا مضخات على مثال نبات «اليانا» المتسلق الذي ينقل المياه حتى مسافة 1 كيلومتر، أي أن هذه الأنظمة ستقلل تبديد المياه وتوفر الطاقة في المضخات.

تبدو هذه الأفكار مثيرة للاهتمام، وتبشر بمستقبل مشرق يعيد القليل من الاحترام للام الكبرى والأولى، للطبيعة المنهكة من سوء استثمار الانسان للموارد التي تقدمها، وتلويث الكثير من مساحاتها الخضراء بسمومه الصناعية، إنها تذكّر اليوم بغنى التجربة التي حملتها ملايين السنين من التطور والاصطفاء، فهي المختبر الأشمل والأوسع الذي حدثت فيه كل التجارب، وقد يبدو من السخافة تجاهل النماذج الغنية المصقولة التي تقدمها يومياً بعد أن خضعت لشتى أنواع الاختبارات، إنها المحيط الواسع الذي يحتضن خلاصات الوعي البشري والضامن الأصدق لفعالية ابتكاراته، فما عليه سوى أن ينظر حوله ليتعلم المزيد.

أخبار العلم

نجوم تتجهّز للخروج من درب التبانة

عثرعلماء الفيزياء الفلكية في أستراليا والولايات المتحدة على صنف جديد من النجوم القادرة على مغادرة مجرتنا درب التبانة. ويضم الصنف الجديد من النجوم 20 نجما يعادل وزن كل منها وزن الشمس تقريبا. وتمكن العلماء من اكتشافها بعد قياس الاحداثيات ومقارنتها مع السرعة على مدى أعوام. يذكر أن النجم يجب ان يكتسب سرعة هائلة «ما يوافق مليون كيلومتر في الساعة» كي يغادر درب التبانة. ويشير العلم المعاصر إلى أن مثل هذه السرعة لا يمكن بلوغها إلا بعد التعامل مع ثقب أسود عملاق واقع في وسط المجرة. ويقضي هذا السيناريو بأن يبتلع الثقب الأسود أحد النجمين الداخلين في منطقة جاذبيته. ويعرف العلماء حتى الان 18 نجما عملاقا أزرق تتفق سرعتها واتجاهها مع هذه النظرية. أما 20 نجما تم اكتشافها فتختلف عنها من حيث اتجاه سيرها وكتلتها لأن وزن كل نجم من النجوم العشرين لا يعتبر كبيرا ، ويمكن مقارنته مع وزن الشمس. ولا يعرف علماء الفلك كيف استطاعت تلك النجوم الصغيرة بلوغ السرعة الهائلة.

غسالة كهربائية تعمل دون ماء

اخترع الطالبان في جامعة قرطبة الأرجنتينية الوطنية نيقولاس أرايا ونيقولاس فوكستنوفيك غسالة كهربائية جديدة تعمل دون استخدام الماء. وقد حصل الشابان على براءة الاختراع بعد تسلمهما شهادة الدبلوم الجامعي في هذا الموضوع. واقترح الطالبان استخدام ثاني أكسيد الكربون بدلا من الماء لتنظيف الأنسجة والملابس. ويقول الطالبان إنهما يساهمان باختراعهما في حل المشاكل البيئية للعالم المعاصر، بما في ذلك نقص المياه العذبة. وأطلق الطالبان تسمية «نيمبوس» على جهازهما الذي لا يعتمد على الماء إطلاقا، خلافا لماكنات التنظيف الجاف التي تستخدم الماء وإن بكميات محدودة. ولا تستخدم الغسالة الكهربائية الجديدة إلا ثاني أكسيد الكربون ومادة خاصة نظيفة بيئيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الغسالة الكهربائية الجديدة تستهلك طاقة كهربائية أقل مما تستخدمه الغسالة العادية.

■ وكالات

تمثال لعقيد روسي أسقط عدة طائرات إسرائيلية..

أزيح الستار عن تمثال برونزي للعقيد الروسي قسطنطين بوبوف، وهو من أعمال النحات الدكتور أسامة السروي، وذلك في احتفالية كبرى أقيمت يوم 14 كانون الثاني في دار المحاربين بالعاصمة الروسية، حضرها السفير المصري ووفد من جمعية المحاربين المصرية، وممثلو جمعيات المحاربين على مستوى عموم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان رابطة الدول المستقلة، وكذلك ممثلون عن وزارتي الخارجية الروسية والدفاع، وأعضاء جمعية «الخبراء الروس في مصر» وأقيمت الفعالية بمناسبة الاحتفال بمرور 25 عاماً على إنشاء الجمعية.

وأعقب ذلك حفل موسيقي لإحدى الفرق العسكرية الروسية التي قدمت أغنيات وموسيقى عسكرية، وسوف ينصب التمثال في الفترة القادمة على قاعدة من الجرانيت أمام مدرسة تحمل اسم العقيد بوبوف في حي «نوفو كاسينو» شرقي العاصمة موسكو.

ومن المعروف أن العقيد طيار بوبوف، هو أول ضابط روسي أسقط طائرة إسرائيلية من طراز فانتوم أمريكية الصنع في الإسماعيلية يوم 4 آب 1970، أثناء «حرب الاستنزاف» بين مصر وإسرائيل.

حيث حضر بوبوف في آذار عام 1970 إلى جمهورية مصر العربية وخدم في الفرقة الـ 18 الخاصة للصواريخ المضادة للجو. وكانت كتيبته تحمي مطار الفيوم والقوات المصرية المرابطة في منطقة قناة السويس. وقام أفراد الكتيبة في 27 حزيران عام 1970 بإسقاط طائرة فانتوم إسرائيلية من طراز «أف – 4». وفي 3 آب عام 1970 أسقط أفراد الكتيبة المزودة بصواريخ «أس – 125» السوفيتية الصنع بقيادة المقدم بوبوف 3 طائرات «فانتوم». وتقديراً لذلك منحه مجلس السوفيت الأعلى لقب بطل الاتحاد السوفيتي ووسام لينين والنجمة الذهبية. استمر بوبوف بعد العودة إلى الوطن في الخدمة بالجيش السوفيتي، وأحيل إلى المعاش في عام 1978 برتبة عقيد. ويترأس العقيد بوبوف الآن مجلس قدامى الحرب المصرية الإسرائيلية، ويتولى أيضاً منصب نائب رئيس حركة «الإخاء القتالي» لقدامى الحروب الاقليمية والنزاعات العسكرية لعموم روسيا.

البديل السينمائي من البرازيل

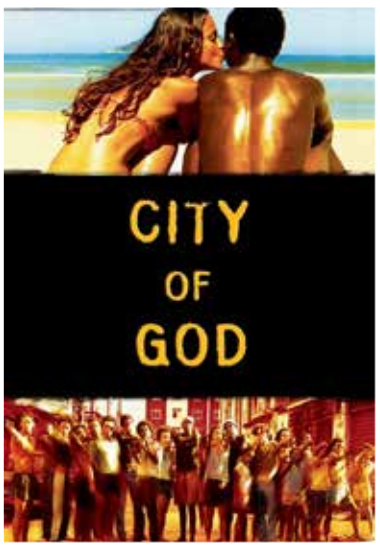

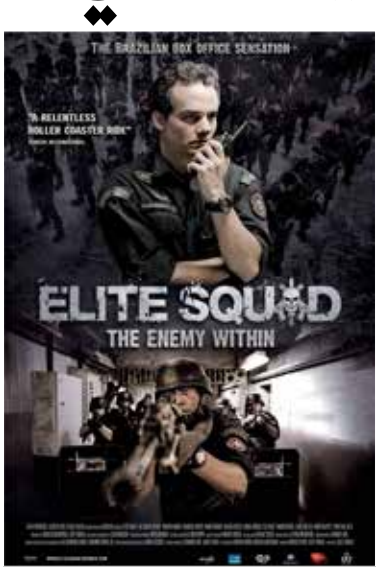

يستمر تراجع وانحطاط المؤسسات الثقافية المختلفة والتي عبرت ثقافياً عن الهيمنة الأمريكية في السابق لكن تراجع هذا النوع من الثقافة التي شكلت لسان حال الشركات العابرة للأمم والمؤسسات الصهيونية الثقافية لم يصل إلى ذروته بعد. خلال تراجع المعادل الثقافي للهيمنة الأمريكية تبدو البذور الجنينية الأولى لصعود معادل ثقافي آخر يعبر عن القطب الصاعد الجديد «البريكس» ويحمل في طياته بذور المعادل الثقافي لما بعد البريكس وانعكاس مباشر لأفكار العدالة الاجتماعية.

■ آلان كرد

تشكل السينما البرازيلية الجديدة تعبيراً عن أحد البدائل السينمائية الصاعدة والتي ستحل محل السينما الهوليودية وكل أشكال السينما الاستهلاكية التي تمارس تحطيم الهويات الوطنية للشعوب وتسبب الاغتراب للإنسان ويحمل الفيلمان البرازيليان «فرقة النخبة» و«مدينة الله» اللذان اعتبار من أفضل الأفلام البرازيلية منذ سبعة أعوام الكثير من المفاهيم الفلسفية والسياسية لهذا البديل السينمائي الصاعد في البرازيل.

«فرقة النخبة»..

فيلم «فرقة النخبة» عرض لأول مرة عام 2007 وأصبح من أكثر الأفلام شعبية في البرازيل، حيث شاهده ما نسبته 77 % من السكان في ريو دي جانيرو وساو باولو وبيعت منه ملايين النسخ حول العالم من إخراج البرازيلي «خوسيه باديلا» وسيناريو البرازيلي «براوليو مانتوفاني» وهو يصور المعارك الجارية بين عصابات الأحياء الفقيرة وفرقة النخبة وهي فرقة أمنية خاصة للإغارة على الأحياء الفقيرة ومطاردة العصابات على غرار فرق «السوات»، فرق القمع والموت الأمريكية.

يشرح هذا الفيلم بإيجاز كيفية تعاون كبار ضباط فرقة النخبة والشرطة وأباطرة المخدرات في ريو دي جانيرو، وشكلوا معاً أحد أركان الطبقة البرجوازية الفاسدة الحاكمة حيث يتلقى كبار الضباط الرشوة لقاء تغاضيهم عن تجارة المخدرات في الأحياء الفقيرة كما أن كل الحملات التي تشن على الأحياء الفقيرة وكل الدم المراق فيها من فرقة النخبة هدفها الأساسي حماية مصالح المرتشين وتجار المخدرات وليس القضاء على العصابات كما يعلن رسمياً.

في مرحلة من الفيلم يصبح ابن قائد فرقة النخبة ضحية لهذه الطبقة الفاسدة ويتعرض لإطلاق النار فيقوم هذا القائد بالتحالف مع قوى اليسار ويبدأ معهم حرباً على الفساد وممثليه.

يعكس الفيلم بشكل عام أفكار فلسفية راهنة في القرن الواحد والعشرين مثل تحالف المجرمين والفاسدين داخل وخارج جهاز الدولة وممارسة هؤلاء للقمع الدموي تجاه الأحياء الفقيرة باسم محاربة الفساد والجريمة حماية لفسادهم وجرائمهم والحفاظ على الشكل الغير العادل لتوزيع الثروة اي صناعة التناقضات والثنائيات والوهمية لإخفاء التناقض الأساسي والثنائية الأساسية.

كما يعكس الفيلم فكرة فلسفية جديدة وهي الثورة من فوق أي قيام تحالف بين قوى اليسار والضباط الوطنيين داخل جهاز الدولة ومن ثم إعلان الحرب على الفساد وإزاحة الطبقة الفاسدة عن التحكم بتوزيع الثروة وبالتالي إزاحتها عن السلطة وهي الفكرة نفسها التي رافقت الثورة البوليفارية في فنزويلا، والفكرة نفسها التي نادى بها حزب الإرادة الشعبية في سورية منذ الأزمة والتي تشكل صوراً جديدة للثورة في القرن الواحد يختلف عما كان سائداً في القرون الماضية وهي كسر مقاومة جهاز الدولة من خارجه يعرض الفيلم هذه الفكرة الجديدة بشكل مثالي فاليسار هنا رجل حقوقي واحد والضباط الوطنيون هنا ضابط وطني واحد ولم يجر تصويرهم كطبقة تحل محل طبقة.

«مدينة الله»..

فيلم مدينة الله من إخراج البرازيلي «ألفريد مايرليس» وكتب السيناريو «براوليو مانتوفاني» وأخذ نصها من 700 صفحة لرواية باولو لينو تحمل الاسم نفسه بشكل فيلم يستغرق عرضه ساعتين.

«مدينة الله» هي حي من الأحياء الفقيرة في مدينة ساو باولو يعيش فيها فتيان صغار يركضون في شوارع مشروع إسكان مدينة الله، وهم يحملون الأسلحة بأيديهم يشكلون عصابات متناحرة تتاجر بالسلاح والمخدرات في واقع سيطر على هذا الحي من انعدام فرص العمل والفقر المتوحش والإنحلال الأخلاقي وانتشار الجريمة.

يعرض الفيلم كيف تقوم الطبقة الفاسدة من كبار ضباط الشرطة ببيع الأسلحة إلى مختلف العصابات وإدارة صناعة حرب المخدرات بين هذه العصابات نفسها في الأحياء الفقيرة فالمهم هنا هو استمرار تدفق وتكدس الثروات لدى هؤلاء الضباط ولا يهم من يموت من الطبقة الفقيرة في سبيل ذلك.

في لحظة ما من الفيلم يقوم شاب من «مدينة الله» يهوى التصوير الفوتوغرافي ويعمل موزعاً في إحدى الصحف المحلية في ساو باولو أثناء اشتداد الحرب بين عصابات ضاحية مدينة الله بتصوير عمليات قيام الشرطة بتزويد العصابات بالسلاح وفي كل مرحلة تختلف نوعية الأسلحة بحيث لا يستطيع طرف الانتصار على طرف ولكن تؤمن هذه الأسلحة استمرار الحرب التي أثرت الفاسدين وكدست ثرواتهم.

تقوم الصحيفة المحلية بنشر الصورة في الصفحة الأولى وتحدث ضجة تطيح ببعض ضباط الشرطة هؤلاء، فيصبح المصور المطلوب رقم واحد للضباط الفاسدين وتبرز هذه الصورة أهمية حرية الصحافة في محاربة الفساد والجريمة ولكنها عرضت بصورة مثالية أيضاً، وصورت محاربي الفساد كأشخاص وليس كقوى تمثل الطبقة المتضررة.

كلمة أخيرة

كتبت الصحفية الأمريكية النيويوركية «كريستي ليماير» أن فيلم «مدينة الله» فيلم برازيلي فائق الوحشية والواقعية وسلطت الصحافة الأمريكية هجوماً على هذه الأفلام وبشكل خاص تلك الأفلام التي تصور الواقع كطبقات متناحرة والأفلام التي تجسد الهويات الوطنية للشعوب وتتصدى للهيمنة الأمريكية وتنتج بدائلها الثقافية.

البدائل السينمائية المطروحة للسينما الاستهلاكية المهيمنة حالياً تظهر بأشكالها الأولى في البرازيل تعبيراً ثقافياً عن صعود البرازيل ضمن البريكس وصعود الهويات الوطنية لشعوب أمريكا اللاتينية.

مانديلا «الإرهابي الماركسي»..!!

قدم ريان شابيرو طالب الدكتوراه في «التاريخ»، وهو أمريكي الجنسية شكوى على وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» لدورها في اعتقال الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا عام 1962.

وأكد شابيرو، إن هذه الشكوى جاءت لتسلط الضوء على دور الولايات المتحدة في ذلك الوقت، مضيفاً أنه طلب من الـ«سي آي إيه» وثائق ولكنها رفضت.

وذكر راديو «فرنسا الدولي» أن مانديلا اعتقل عام 1962 وحبس لمدة 27 عاماً، وأن الطالب الأمريكي يستند على قانون حرية المعلومات الذى يجبر الوكالات الفدرالية الأمريكية على إرسال وثائقهم إلى أي شخص يطلب ذلك إلا لأسباب تتعلق من الأمن الوطني وأسرار الدفاع. وأوضح أن شابيرو قدم شكوى لدى المحكمة الفدرالية بواشنطن لإجبار تلك الوكالة على جعل هذه الوثائق عامة.

يذكر أن الاتهامات ضد «سي آي إيه» ليست جديدة، حيث اتهمت تلك الوكالة بنقل معلومات حول الحركة المناهضة للفصل العنصري لنظام جنوب أفريقيا، إذ صنفت هذه الحركة في بداية الستينيات بأنها جماعة «إرهابية» من حكومة جنوب أفريقيا آنذاك والولايات المتحدة. وكانت واشنطن وصفت مانديلا بـ«الإرهابي الماركسي» وظل اسمه مدرجاً على تلك القائمة حتى عام 2008.

الحرية لـ«مولانا» جلال الدين الرومي..!

اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بمواقف ساخرة ومتندرة على نائب كويتي طالب بمنع دخول الفيلسوف والمتصوف جلال الدين الرومي إلى الكويت، حيث طالب النائب محمد الجبري الحكومة بمنع إقامة ندوة فكرية حول الفيلسوف المتوفي منذ 740 سنة لمعارضتها العقيدة الإسلامية..!!

■ إعداد إيمان الذياب

وقال النائب الكويتي «طالبت بإلغاء الأمسية التي تروج لأفكاره التي تضرب صميم العقيدة الإسلامية وهذا من واجبي». كما شكر الجبري كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والإعلام على وقفهم للأمسية عن جلال الدين الرومي، قائلاً «سنستمر بمشيئة الله في محاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الكويتي والمخالفة لدينا وتقاليدنا وأعرافنا الكويتية».

وكان الجبري خلال المؤتمر الصحفي بمجلس الأمة اعترض على ندوة مقررة لها أن تعقد في الكويت بتاريخ 26 كانون الثاني الجاري تتحدث عن جلال الدين الرومي مخصصة للنساء.

وقال النائب الكويتي «لقد تحدثت مع وزير الإعلام بضرورة منع هذه المهرجانات التي تعلم الرقص وقلة الحياء، كما كلمت وزير الأوقاف بهذا الخصوص، وطالبت وزير الداخلية بمنع المهرجانات التي تخالف ديننا وتعاليمه».

وأشار إلى أن الدعوة التي وزعت للندوة المقررة، أشارت إلى جلال الدين الرومي ووصفته بـ«مولانا»، حيث قال الجبري «إن الله مولانا، وليس جلال الدين الرومي».

وسرعان ما انتشرت مداخلة النائب الكويتي على الإنترنت عبر مقطع فيديو تفاعل معه المدوّنون الكويتيون بسخرية لاذعة. حتى إنّهم كانوا ينوون تعميم صورة جلال الدين الرومي في المنافذ والمطارات لمنعه من دخول البلاد، مطالبين بالسماح بإقامة أمسيات شعرية لعنترة والمتنبي وأبو نواس في مهرجان «هلا فبراير» الكويتي!!.

وأشعل الخبر محرك البحث «غوغل» في الكويت، وراح الجميع يبحث عن سيرة الرومي، مطالبين له بـ«الحرية».

وأججت مداخلة الجبري ساحة النقاش على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أيضاً، فشن العديد من النشطاء هجوماً على الجبري متهمين إياه بعدم معرفته بشخصيات كان لها أثر كبير في التاريخ الإسلامي. وطالبوا بضرورة تمتع النائب بالبرلمان الكويتي على قدر ما على الأقل من الثقافة والمعرفة. كما أنشئت حسابات ساخرة للتعليق والدفاع عن جلال الدين وغرّد أحدهم مستهزئاً: «تم تحويل جلال الدين الرومي إلي مكتب أمن الدولة في مطار الكويت، ولم يسمح له بالدخول بعد تهديد وتصعيد النائب محمد الجبري..!!».

كما تسبب تصريح النائب في ضجة كبيرة في البرلمان الكويتي. وطالب نواب بمساءلة وزير الإعلام الكويتي، كما طالب نواب تيار التحالف بعدم الانصياع لرأي النائب لأنه يعد مخالفاً للدستور ولحرية الرأي، مؤكدين أن الإيقاف هنا ليس تقييداً لحرية المتكلم فقط وإنما المستمع أيضاً، وأضاف أحدهم «مستعدون لاستضافة أدباء وسياسيين وكُتاب لعمل أمسية توضح ما لجلال الدين الرومي وما عليه، فهو اجتهد ورحل ومن حقك أن تنتقده أو لا تستمع لندوة عنه، أما أن تمنع أحداً من أن يناقش أعماله فهذا لا يجوز».

وجلال الدين الرومي هو شاعر وفقيه وصوفي فارسي مسلم، ولد في بلاد فارس وآسيا الوسطى ثم انتقل إلي الأناضول حيث عاش بقية حياته في قونية في عهد دولة السلاجقة الأتراك، تركت أشعاره ومؤلفاته الصوفية تأثيراً واسعاً في العالم بشكل عام وعلى ثقافات شعوب المنطقة ومنها العربية والفارسية والأردية والبنغالية والتركية.

وترجمت بعض أعماله حديثاً إلى كثير من لغات العالم ولاقت صدى واسعاً جداً إذ وصفته البي بي سي سنة 2007 بأكثر الشعراء شعبية في الولايات المتحدة.

وكانت مجلة العربي التي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، كانت قد نشرت ملفاً عن جلال الدين الرومي في ذكري مرور 800 عام مولده.

أمريكا الأخرى

أمريكا في عيون مغترب عربي

نشرت دار «فضاءات» للنشر والتوزيع كتاب «أمريكا الأخرى» للدكتور مسعد عربيد، تناول الكتاب إشكاليات الكتابة في أمريكا والخطاب العربي، ووجهة النظر الأخرى التي تبين أمريكا في عيون المُغترِب العربي ونقدها.

بحث الكاتب الجذور التاريخية لنشأة أمريكا حيث قدم قراءة تاريخية لمشروع الهيمنة الأمريكية وعمليات محو الآخر التي تقوم بها الرأسمالية الأمريكية المتوحشة، مستنداً إلى معلومات هامة كشف فيها المستور عن نشأة أمريكا، ومناقشاً كل الأكاذيب التي استخدمت لهذا الغرض، كما بحث جدلية بَياض البَشْرة والعِرق والطبقة فيها.

كما اشتمل الكتاب في أحد أقسامه على دراسة عن العِرق في أمريكا حيث بحث المؤلف الجذور الطبقية للعبودية والعُنصرية في أمريكا ودورها في تكوين الذهنية العُنْصرية في أمريكا وكيفية تحول العُنصرية إلى حالة بنيوية و آلية للاستغلال والهيمنة ودراسة ذلك من خلال فهم مادي للعِرق في أمريكا، وتناول المؤلف أيضاً مفهوم الدين وإشكالِيته في السياق الأميركي وركز على دور الدين في تكوين الهوية الأميركية ودوره في مواكبة المشروع الاستيطاني في أمريكا، وتحدث عن تلاقي المصالح بين الدين والدولة في الولايات المتحدة.

أما القسم الأخير فقد خصصه المؤلف للسياسة والمجتمع من خلال دراسة خلفية وخصوصيات الاستهلاكية الأميركية، وكشف المؤلف كذبة الديمقراطية الأميركية من خلال تحليل وثائق أساسية تكشف زيف ما تصدره الولايات المتحدة عن نفسها وقدم قراءة نقدية عن هيمنة اللوبي الإسرائيلي فيها وعن علاقات العرب الأميركيين مع «لوبي إسرائيل»، متسائلاً في النهاية عن إمكانية التغيير الجذري. وقد كتب مقدمة الكتاب د. عادل سمارة.

الأعداء الحقيقيون

■ نور أبو فرّاج

استمد العديد من السوريين، طيلة السنوات الثلاث الماضية مقاييسهم للخطأ والصواب، الخير والشر، وما «يصح ولا يصح» في السياسة، من وسائل الإعلام على مختلف اتجاهاتها «بوصفها لسان القوى السياسية والاقتصادية المالكة لها»، واستمعوا بصبرٍ إلى إرشادات وتوجيهات السياسيين الذين أعلنوا أنفسهم «أصدقاء» الشعب أو «حماته». وبالرغم من أن سطوة تلك القنوات تراجعت شيئاً فشيئاً بعد كل تغطية إعلامية «هزيلة» لحدث جديد، وسقطت الأقنعة عن وجوه الكثير من السياسيين. بالرغم من أن الوعيَ ازداد عمقاً، بعد أن بدأ المرء يحلل، يشكك، يقارن، ويستعيد شيئاً فشيئاً وضوح الرؤيا متجاوزاً ستار الضباب والخوف، إلا أن الكثيرين مازالوا يحتفظون، ربما دون أن يدروا، بتقييمات تلك القنوات، وتقسيماتها «لفريق الأخيار والأشرار». ما زالوا يستعيرون أقلام تلوينها الرمادية والبيضاء والسوداء كي يلوّنوا لوحة المشهد، دون أن يمعنوا النظر حقاً في الواقع الملّون، المعقّد. قد لا يصعب تفسير السبب الذي جعل المواطنين يحتفظون بتلك الصورة الذهنية للأخيار والأشرار المستمدة من القنوات الإعلامية وخطابات السياسيين، فالصور الذهنية عادةً ما تتسم بالثبات والرسوخ وتحتاج وقتاً

طويلاً حتى تتعدل وتتغير. هذا ما يجعلها ربما الأكثر خطراً.

إذا ما أمعن السوري اليوم النظر حوله، ووثق بحدسه الداخلي، وتراكم خبراته الممتدة على سني حياته، والتي أمست أكثر غنى في السنوات الثلاث «النوعية» الماضية، إذا ما وثق السوري بدروس التاريخ وبما تراه عيناه، سيكتشف أعداء جديدين، أعداءً حقيقيين، لم تتحدث عنهم وسائل الإعلام، أو مرّت عليهم مروراً عابراً.

سيرى تجار الحروب والأزمات الذين باعوا« الوهم»، واستغلوا جوع الناس وبردهم وخوفهم. سيعترف بأولئك الذين سنّوا القوانين التي «تشرعن مصالحهم» وتسهّل عملهم بحجة تطبيق «حكم العدالة» أعداء له. سيتذكر أولئك الذين امتلكوا «مفاصل الطرق»، وسهّلوا تجارة الأعضاء وحوّلوا البلاد خلال زمن قياسي إلى أكبر مصنّع ومصدّر للحبوب المخدرة في المنطقة.

سيتأمل السوري أولئك الذين حافظوا على نظافة ثيابهم وأيديهم من دماء الحرب، واكتفوا بتوثيقها وتأجيجها من خلف عدسات الكاميرا وقاعات المؤتمرات، أو أولئك الذين لم ينفكوا يوماً يندبون سكان الخيّم وهم أحياء، فيما يتمنون في قرارة أنفسهم ألا يقل عدد الخيم خيمةٌ أو يتحرك الوتد متراً كي لا يفقدوا « مصادر التمويل» أو «كادر الصورة».

سيتذكر الذين وعدوا الناس «بالخلاص» و«النصر» و «الجنة» و«الحسم» ودفعوهم إلى الموت بالرغم من أنهم يدركون أن الليل طويل والطريق صعب.

سيكتشف أن الأعداء كثر، يجيدون التنكّر، إلا أن تحديدهم وكشفهم بعيداً عن التصنيفات المسبقة ولون اللباس الذي ارتدوه أو العلم الذين انضووا تحته، هي اليوم الخطوة الجوهرية الأساسية والأهم، دونها ستكون جميع الحروب خاسرة، وستظل المعركة خبط عشواء، وسيظل الرمل يملأ العيون.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 17/ 01/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

المثقف والأزمة!؟

يلعب العاملون في الحقل المعرفي بكل جوانبه دوراً أساسياً في ظل الأزمات، بغض النظر عن مدى امتلاك الأدوات المعرفية من عدمها، فيكفي أن يطلّ المثقف «كاتباً، فناناً، ممثلاً، سياسياً...» على الجمهور من الشاشة الفضية، أو وهو جالس في حضرة «الكيبورد» ليفعل فعله.

■ رمزي السالم

بعد أن أوصلت الأزمة هذا الكائن الاجتماعي «الإنسان» إلى مأزق الأسئلة ذات الطابع الوجودي. والحال هكذا، تصبح الغريزة حاضرة، وعندما تسود الغرائزية يمكنك أن تلقّم المتلقي ما تشاء، على الأقل في تلك الأوساط غير القليلة التي أجهزت الأزمة على عالمها المادي أو الروحي، لتدمرّ بيتاً ما يزال «ذلك المتلقي» يدفع أقساطه، أو لتبقيه في برزخ انتظار حبيب غائب، أو تحلل دم أبيه أو إخوته أو أي من أعزائه، على مذبح الدفاع عن الوطن الافتراضي، أو الثورة المفترضة.

في هذه البيئة النفسية، يمكن لما يسمى بـ«المثقف» أن يطعمك سُمّاً محلّى، ويقنعك أنه عسل، ويقيم عليك حد الكفر حتى لو كنت من المبشرين بالجنة، أو يصنّفك خائناً حتى لو كنت ممن حمل سيفه وراح يواجه مدافع غورو. ويمكن لهذه الأمّعة/ المثقف في هذه الحالة، أن يرفعك إلى مرتبة الأولياء حتى لو كان «وطنك جيبك»، والثورة بالنسبة لك «سمسرة وثرثرة».

أغلب المثقفين السوريين- والمصطلح هنا مجازي لأنهم أقرب إلى الأمّعات، أكثر من قربهم إلى أي شيء آخر- انساقوا وراء الانقسام المشوه في المجتمع السوري، انقسموا ما بين مؤيد ومعارض بالطريقة التي أرادها الإعلام، وليس كما يتطلبه الواقع الموضوعي، وأصبحوا جزءاً من هذا الانقسام، وأصبحوا دعاته، وفقهاءه، ومنظّرين له، لا وبل أحد مولداته.

بين التوصيف والتحليل

السمة الأساسية والمشتركة لخطاب هذا الرهط من المثقفين من هنا وهناك، هو توصيف الواقع كما هو، ليمضي كل «خندق ثقافي» في دك حصون الآخر بما امتلك من «حقائق». وكانت أبشع مظاهر التوصيف هذه تلك التي أخذت منحىً غرائزياً يغيّب العقل.. فإذا كان توصيف الواقع ضرورة لابد منها، فإنها غير كافية، إذا لم تقترن بالتحليل، وإذا لم تؤسس لتغيير الواقع المعاش بكل آلامه، ولاسيما أن البلاد على وشك أن تُصلب، لابل أن الاقتصار على التوصيف وحده في مثل هذه الحالة، يصبح جزءاً من المشكلة، وامتداداً لها، وخصوصاً ذلك النمط من التوصيف الذي يأخذ طابع البروباغندا.

مهمة الثقافة والمثقف السوريين، وخصوصاً في ظل أزمة كهذه، هي أن يلعبا دوراً نقدياً تجاه كل أسباب الحالة المرضية السرطانية التي تفتك بخلايا الجسد السوري، وأن يربطا بين المقدمات والنتائج، ويستنتج طريق الخلاص لا أن يبرر سلوك هذا الطرف أو ذاك بكلّيته، طالما أنه منحاز للعقل والمعرفة، ويمتلك الحس العالي والمسؤولية الوطنية والأخلاقية كما يفترض، كأقانيم ثلاثة تميز المثقف الحقيقي عن مدعي الثقافة ممن أنتجتهم فترات الانحطاط في ظل سيادة ثقافة المجتمع الاستهلاكي على مدى عقود، والذين تلمّعهم وسائل إعلام الأزمة، التي طالما لعبت دوراً تضليلياً على امتداد أعوامها الثلاثة.

من مفارقات المشهد السوري أن الوعي الشعبي السوري تجاوز وعي هذه الفئة الطارئة على الثقافة، فلم ينجر إلى ما تسوّقه هذه النخبة، وذلك بدلالة ما يتلمسه كل ذي بصر وبصيرة في الأوساط الشعبية، وما تبثه بعض صفحات التواصل الاجتماعي عن شاب في مقتبل العمر يصرخ بملء أوجاعه ضد العنف من كل الأطراف، أو امرأة تكابر على جرحها بعد أن فقدت أحد أبنائها وتقول: «كفى..!»، لتؤكد أنها تفهم في علم الاجتماع أكثر من أصحاب الياقات، وأكاديميا «بيزنس الثورة»، و«وطنيو الأزمة». وإن هذا الوعي هو الذي ينبغي أن يسود في الخطاب الثقافي السوري المنطوق منه والمكتوب بجوانبه الفنية والأدبية والسياسية..

«الإرادة الشعبية» يطلق الموقع الجديد لجريدة «قاسيون»

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

تحت شعار «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار» أطلق حزب الإرادة الشعبية المعارض في سورية عصر يوم الأربعاء 2014/1/15 الموقع الجديد للسان حاله، «قاسيون – الجريدة» على الرابط الالكتروني:
www.kassiounpaper.com
وفيما سيبقى موقع قاسيون www.kassioun.org بوصفه الموقع الرسمي والإخباري للحزب، وأشار مصدر في المجلس الإعلامي لـ«الإرادة الشعبية» أن الموقع الجديد تم إنجازه بزمن قياسي وبفريق عمل صغير جداً، ولكنه متفان بعمله، مضيفاً أن الحزب بصدد أن يطلق قريباً جداً أيضاً نسخاً باللغات الأجنبية لموقعه الرسمي والإخباري، ستقتصر على اللغة الانكليزية حالياً.

قاسيون
2014
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
1000 ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

السوريون..
وأسئلة الطفل- المعجزة

ربما يتذكر الكثيرون تلك الأسئلة البريئة والمستحيلة في برنامج الأطفال «افتح يا سمسم»؟ ومنها فقرة الأسئلة المضحكة من نوع: ماذا كان سيحدث لو: «كانت العجلة مربعة؟ أو لو كان للبقرة جناحان؟» وتأتي الأجوبة العجيبة والمضحكة «لما استطعنا نقل البيض من القرية الى المدينة!.. أو لما استطعنا حلبها..»

من الطبيعي، والصحي أن يسأل «الأطفال» الكثير من الأسئلة حتى الغريبة وغير المتوقعة، بل والمحرجة أحياناً، يؤكد المربون أن لهذه الأسئلة ولطريقة الإجابة عليها دوراً مهما في نمو وعي الطفل وتشكل خياله، حيث تستخدم طريقة طرح الأسئلة «الغير منطقية أو واقعية» في بعض أنواع الترفيه «الموجّه» عند الأطفال، وتدعم وظائف التعلم واكتساب مهارات النقاش.

المضحك- المبكي في واقعنا كيف تنتقل عدوى «الطفولة» هذه وأسئلتها «اللامنطقية» إلى «الكبار» أحياناً، ولا نعني هنا كبار السن فقط بل و«الكبار» من أهل السياسة والنفوذ والتأثير المباشر، الموزعين هنا وهناك، يتحفوننا في كل ظهور إعلامي «بأنوار» علمهم وخلقهم، وأسئلتهم «البريئة» والمعجزة!

والفرق ليس فقط بين خفة ظل الأطفال وبراءة أسئلتهم وغلاظة «الكبار» عندما يتورط بعضهم ببحث عوامل الأزمة واستمرارها، وليس فقط في كون أسئلة بعضهم خاطئة وغير منطقية وأحياناً مؤذية لمشاعر الناس وللقيم الوطنية حتى، بل أن أخطر ما في هذه الأسئلة «البلهاء» هو طرح مفاهيم تفتيتية بمنتهى الاستسهال، فمثلاً يسأل «معارض» سوري من «الخليج» بذكاء: ما الضير في أن يرفع الناس أعلاماً ورايات دينية خلال معاركهم؟ ويسأل «مفكر» سوري آخر «طيوب» و«علماني» جداً بصفاقة: لماذا لم تحمل « الأقليات» السلاح حتى الآن؟ بينما يلتف المتسائلون الانتهازيون، على مواقفه السابقة، «متذاكياً» على الناس دون احترام لذاكرتهم، فيجهش «المعارض» السوري «الباكي» من فرنسا آلام الشعب السوري والمدعي «براءة اختراع» الحل السياسي! متسائلاً ببراءة: لماذا يسعى الأمريكيون إلى استبعاده و«هيئته» من المؤتمر الدولي؟

وتسأل المذيعة البريئة والحسناء، وهي نموذج آخر، على إحدى شاشات تلفزيون سوري «شبه رسمي»: من ينقل آلام الشعب وشكواه الى المسؤولين و«الكبار» فوق!؟ أخيراً ما رأيكم لو اجتمع كل هؤلاء و«أقرانهم» في برنامج أطفال سمج يمكن تسميته: أسئلة الطفل- المعجزة!